

السياسة والتنمية فى افريقيا

دكتور
بطرس بطرس غالى

إهـــــــداء٢٠٠٩

الاستاذ / احمد شحاتة على

جمهورية مصر العربية

السياسة والتنمية فى افريقيا

دكتور
بطرس بطرس غالى

صفحة

■ ■ الفصل الرابع

المقـــدمة

لم يقدر للدراسات الافريقية أن تظفر بما هى جديرة به من الاهتمام الا فى نحو السنوات العشر الاخيرة ، وهذا يصدق على الاقل بالنسبة للباحثين من أبناء الوطن العربى . ولقد كان اهتمامنا — نحن أبناء مصر — بافريقيا يكاد ينحصر فى الدفاع عن وحدة وادى النيل. ولمـــا بدأت الدول الافريقية تظفر بالاستقلال دولة بعد دولة ، وتم خلاصنا من أغلال الاستعمار ، واتسعت سياستنا فامتدت الى الدائرة العربيـــــــة والدائرة الافريقية .. منذ هذا الحين اخذت تكثر الدراسات ، وتظهر المؤلفات التى تتناول الشئون الافريقية ، وكان لى حظ الاسهام فى هذه الحركة الفكرية فأصدرت كتابا عن أهم الدساتير الافريقية نشرته دار المعـــــــارف بالقاهرة سنة ١٩٦١ .

وعندما ظهرت المنظمات الدوليـــة الافريقية ومنهـــا منظمة الدار البيضاء سنة ١٩٦١ ، ومنظمة الوحـــدة الافريقية سنة ١٩٦٣ زاد الاهتمام بالشئون الافريقية وكثرت الكتب المؤلفة والمترجمة عنها ، وأسهمت فيها بالجهد الممكن .

ويسعدنى أن اقدم الآن للقارىء العربى هذا الكتاب الجديد الخاص بالشئون الافريقية .

وقد قسمته الى أربعة فصول :

الفصل الاول عنوانه « المدخل الى السياسة الدولية الافريقية » أردت فيه أن أتتبع التطور التاريخى للعلاقات الدولية الافريقية ، وأن أعرض للمبادىء العامة التى تقوم عليها العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها ، وللمبادىء التى تقوم عليها العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية عن تلك القارة .

والفصل الثانى عنوانه « المنازعات الافريقية فى مجال التسوية » وفيه عرضنا لبعض المنازعات التى وقعت بين بعض الدول الافريقية وبعضها الآخر وتدخلت فيها منظمة الوحدة الافريقية ، كما عرضنا للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية وتناولنا بحثها من حيث تكوينها ، واختصاصاتها ، ومصيرها .

والفصل الثالث عنوانه « الدبلوماسية الافريقية ومشاكل التنمية » على اعتبار أن التنمية تعتبر أهم مشكلات القارة الافريقية .

أما الفصل الرابع والاخير فقد جعلنا عنوانه « صور واتجاهات افريقية » ضمناه عشرة أبحاث تناول كل بحث منها جانبا من جوانب القضايا الافريقية التى اتيح لنا دراستها على الطبيعة خلال رحلات ومهمات علمية الى بعض بلاد افريقيا الغربية وفى مقدمتها نيجيريا والسنغال ، وبعض بلاد افريقيا الشرقية ومنها اثيوبيا واوغنده ، وكينيا ، وتنزانيا ، وزامبيا .

وليس يفوتنى أن اقرر أن كثيرا من موضوعات هذا الكتاب سبق أن نشرنا بعضها فى مجلة « الاهـرام الاقتصادى» ونشرنا بعضا آخر منها فى مجلة «السياسة الدولية » وبعضا فى جريدة الاهرام اليومية .

وقد سبق أن أصـدرنا فى سلسلة « دار الكتاب الجديد » مؤلفين سياسيين أولهمـا عنوانه « أزمة الدبلوماسية العربية » وثانيهما عنوانه « الحـركة الافرو آسيوية » وهذا الكتاب الذى نقدمه اليوم نقدمه على انه حلقة فى هذه السلسلة التى يراد بها تيسير الثقافة السياسية على أبناء الوطن العربى الذين هم فى حاجة الى مزيد من المؤلفات والبحوث السياسـية التى تقوم على اسس علمية .

القاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٧٠

الفصل الأول

المدخل الى السياسة الدولية الافريقية

الخبراء العرب فى الشئون السياسية الدولية يجب ان يصرفوا جانبا كبيرا من الاهتمام بالعلاقات الدولية الافريقية ، وذلك لاسباب عدة منها :

ان الدول العربية الاربع عشرة منها ست دول تقع فى افريقيا ، ومساحة هذه الدول الست تمثل نحو ٧٢٪ من جملة الاراضى العربية ، وسكانها يمثلون نحو ٦٦٪ من مجموع الشعب العربى .

ومنها كذلك أن اسرائيل لكى ترد على حصار العرب لها أنشأت لنفسها علاقات وثيقة مع مجموعة من الدول الافريقية وراء الصحراء .

ومنها أيضا أن الخبراء العرب المهتمين بالشئون الدولية بسبب العلاقات القديمة التى كانت قائمة بين البلاد العربية وأوربا درجوا على الاهتمام بالعلاقات الدولية الاوربية دون الاهتمام بالعلاقات الدولية الافريقية .

وهناك سبب آخر يدعونا — نحن العرب — الى الاهتمام بالشئون الدولية الافريقية وهو العلاقة الوثيقة بين الاستعمار الاستيطانى للاقلية البيضاء فى روديسيا وجنوب افريقيا والاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى

قلب الوطن العربى . ومع التشابه القوى والعلاقة الوثيقة بين هذين الاستعمارين فان الاول موضع سخط العالم فى حين أن الثانى يجد من يعطف عليـــــه بل ويشجعه ، ومن هنا تنبعث أهمية العناية بدراســـة العلاقات الدولية الافريقية لنعرف سبب التفاوت بينهما، ولنكشف للرأى العـــــام العـــالمى حقيقة التشابه بين الاستعمارين .

وفى معالجتنا لموضوع العلاقات الدولية الافريقيـــة سنبدأ بدراسة التطور التاريخى لهذه العلاقات عقب الحرب العالمية الثانية ، ثم ننتقل الى دراسة المبادىء العامة التى اتفقت عليها الدول الافريقيـــــة لتنظيم علاقاتها الدولية بينها وبين بعضها ، وعلاقاتها الدولية بينها وبين الدول غير الافريقية ، محاولين عرض أهم القضايا الافريقية على ضوء تلك المبادىء لمعرفة مدى تاثير كل منهما فى الاخرى .

المبحث الاول

التطور التاريخى للعلاقات الدولية الافريقية

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن فى كل افريقيا الا ثلاث دول مستقلة وهى أثيوبيا ، وليبريا ، ومصر ، هذا عدا دولة اتحاد جنوب افريقيـــا التى لا تعد فى الحقيقة دولة أفريقية وان كانت واقعة فعلا فى جنوب القارة الافريقية . على أننا اذا تعمقنا الى بواطن الامور عرفنا أن هذه الدول الثلاث لم تكن كاملة الاستقلال فمصر كانت محتلة عسكريا ومرتبطة بمعاهدة

تحالف مع انجلترا التى تحتلها عسكريا ، وليبيريا بدورها كانت خاضعة للنفوذ الامريكى ، واثيوبيا اذا كانت قد استطاعت أن تسترد استقلالها السياسى بعد هزيمة الجيوش الايطالية فانها صارت خاضعة للاحتـــــلال العسكرى البريطانى .

ومؤتمر سان فرنسسكو سنة ١٩٤٥ الذى وضع فيه دستور منظمة الامم المتحدة لم تكن القارة الافريقية ممثلة فيه الا بثلاث دول من خمسين دولة أى بنسبة ٦٪ فقط .

ولكن ما مضى الا قليل حتى بدأت تظهر موجة التحرر فى افريقيا واخذت دولها تحصل على الاستقلال واحدة تلو الاخـــــرى ، وكلما استقلت دولة قبلت فى الامم المتحدة .

ومما تجدر ملاحظته أنه كان فى مقدمة الدول التى ظفرت باستقلالها الدول العربية الافريقيـــــة فقـــد حصلت ليبيا على الاستقلال فى مارس سنة ١٩٥٣ ، ونال السودان استقلاله فى يناير سنة ١٩٥٦ ، ونالت كل من المملكة المغربية وتونس استقلالها فى سنة ١٩٥٨ أيضا ، ثم قبلت هذه الدول فى الامم المتحدة وجامعـــة الدول العربية .

الا أن موجة الاستقلال لم تمتد الى افريقيا السوداء الا ابتداء من سنة ١٩٥٧ فاستقلت غانا ، ثم غينيا فى اكتوبر سنة ١٩٥٨ بعد أن رفضت الانضمام الى منظمة الجماعة الفرنسية .

واستقلال دولة افريقية خاضعة للاستعمار البريطانى

واخرى خاضعة للاستعمار الفرنسى ادى الى ايجـاد دفع جديد للعلاقات الدولية بعد أن قررت كل من غانا وغينيا اقامة اتحاد بينهما فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، واتفق رئيسا هاتين الدولتين على أن يكون اتحـاد بلادهما نواة لاتحاد عام شامل لدول غرب افريقيـا ، كما اتفقا على تنسيق سياستهما فى الشئون الخارجية والاقتصادية . وكان لهذا الاتحاد صدى فى العـلاقات الدولية الافريقية باعتباره أول اتحاد قام فى غرب افريقيا بل فى افريقيا كلها بين دولتين مستقلتين احداهمـا متأثرة بالثقافة والنظم الفرنسية وهى غينيا ، والاخرى وهى غانا متأثرة بالثقافة والنظم الانجليزية .

وكان اجتماع الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ دفعة جديدة فى العلاقات الدولية الافريقية ، فلاول مرة فى افريقيا ترتبط دول افريقية عربية بدول افريقية غير عربية ، وكانت الدول التى وقعت على ميثاق الدار البيضاء هى غانا ، وغينيا ، ومالى ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة . ووضع هذا الميثاق مبادىء سياسية خطيرة اثرت تأثيرا كبيرا على العلاقات الدولية الافريقية . ومن هذه المبادىء :

١ ــ مبدأ التضامن الافريقى فى سبيل تصـفية الاستعمار . وقد ذكرت الفقرة الاولى من الميثـاق « نحن رؤساء الدول الافريقيـة المجتمعين فى الدار البيضاء ... ادراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الافريقية تعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية فى جميع ارجاء افريقيا ، وتحقيق وحدتها » .

٢ — لم يكتف الميثاق بذكر تصفية الاستعمار بل اشار الى الاستعمار الجديد اذ جاء فى الفقرة الثالثة: « ... ونعلن عزمنا على تحرير الاقاليم الافريقية التى لا تزال تحت السيطرة الاجنبية بتقديم المعونة والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره » .

٣ — ذكر الميثاق مبدأ عدم الانحياز فقال فى الفقرة الثانية : « ونؤكد ارادتنا فى صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ، ووحدة العمل بيننا فى الشئون الدولية والمحافظة على استقلالنا الذى احرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة اراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز » .

وهذه المبادىء قد اعتبرت ثورية فى ميدان العلاقات الدولية ، كما اعتبرت مجموعة الدول المنضمة الى منظمة الدار البيضاء ، والمؤمنة بهذه المبادىء ممثلة لافريقيا الثورية .

والحق انه فى يناير سنة ١٩٦١ كانت مبادىء ميثاق الدار البيضاء جديدة على المجتمع الدولى فقد قبلت الجزائر عضوا فى هذه المنظمة الافريقية قبل أن تستقل خارجة بذلك على القواعد التقليدية الخاصة بانشاء المنظمات الدولية . وقد ذكرت سياسة عدم الانحياز فى ميثاق الدار البيضاء قبل أن ينعقد أول مؤتمر لدول عدم الانحياز فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وذكر ميثاق الدار البيضاء أيضا مبدأ تصفية الاستعمار ، ومكافحة

الاستعمار الجديد كهدف من الاهداف الرئيسية للمنظمة، ولم يكن ذلك متداولا من قبل .

ولم تستطع منظمة الدار البيضاء ان تحقق الاهداف التى رسمتها لنفسها ، ولا أن تحقق الامال التى كانت معقودة عليها ، وذلك على الرغم من اقامة لجان وهيئات متعددة ، وعقد عدة اتفاقات دولية بين أعضائها ، وعقد اجتماعات مختلفة فى عواصم الدول الاعضاء فيها . وانتهت هذه المنظمة فى مايو سنة ١٩٦٣ بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا .

وعلى الرغم من اخفاق تلك التجربة فان منظمة الدار البيضاء ساهمت الى حد كبير فى تدعيم العلاقات الدولية الافريقية :

فأولا — تعتبر اول منظمة جمعت بين دول افريقية عربية واخرى افريقية غير عربية مثبتة بذلك أن التقسيم الذى فرضه الاستعمار ورسخه بكل وسائل الدعاية والترويج ليس الا عملا استعماريا قائما على غير اساس .

ثانيا — أدخلت فى القارة الافريقية — كما أسلفنا — مبادىء ثورية جديدة ومنها مبدأ عدم الانحياز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار بكافة الوسائل ، كما عممت مفهوم الاستعمار الجديد وأوجدت الوعى به .

ثالثا — ساعدت هذه المنظمة على منح الشخصية الدولية للجزائر ، وثبتت أركان هذه الشخصية ودعمتها فى المجال الافريقى والمجال الدولى ، بل كانت فى موقفها

هذا اكثر تقدما من جامعة الدول العربية التى لم تقبل الجزائر عضوا فيها الا فى ١٦ اغسطس سنة ١٩٦٢ بعد أن نالت استقلالها .

الى جانب منظمة الدار البيضاء قامت منظمة افريقية أخرى هى منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى ، وقد عرفت باسم « مجموعة برازافيل » وكانت تجمع بين اغلبية الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

وليس هذا مجال استقصاء التغيرات والتطورات التى مرت بها تلك المنظمة ، ولا استقصاء الهيئات المختلفة التى كانت تعمل فى اطارها ، ولكن حسبنا أن نذكر بعض خصائص هذه المنظمة وآثارها على العلاقات الدولية الافريقية . ومن ذلك :

أولا ــ كانت هذه المنظمة قاصرة على الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية وهى بذلك منظمة مقفلة على المستعمرات الافريقية التى استقلت عن فرنسا .

ثانيا ــ ميثاق المنظمة كان يجيز للدول الاعضاء فيها ان يتحالفوا مع دولة أو مجموعة من الدول غير الافريقية ، وفى ذلك اعتراف صريح بعدم تقييد دول هذه المنظمة بسياسة عدم الانحياز وتجنب الاحلاف .

ثالثا ــ الروابط القائمة بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية تستند أصلا الى النفوذ الفرنسى المشترك بينها ، ومنه تستمد قوتها . وفوق ذلك فان بين كل دولة من الدول الاعضاء فى هذه المجموعة وفرنسا اتفاقات ثنائية تجعل للنفوذ الفرنسى سلطانا عليها أقرب الى سلطان الاستعمار الجديد .

ويتبين من دراستنا للمجموعتين الافريقيتين سالفتى الذكر أن كثيرا من الدول الافريقية المستقلة لم تنضم الى أى من هاتين المجموعتين ، وكان فى مقدمة الدول الافريقية العربية التى لم تنضم الى أى منهما ليبيا وتونس والسودان ، وفى مقدمة الدول الافريقية غير العربية التى لم تنضم أيضا اثيوبيا ونيجيريا .

وتكوين كل من المجموعتين والمنافسة بينهما فرض على الدول الافريقية تقسيما جديدا الى جانب التقسيمات التى خلفها الاستعمار فيها ، فالى جانب افريقيا الناطقة بالعربية ، وافريقيا الناطقة بالفرنسية ، وافريقيا الناطقة بالانجليزية ، والى جانب افريقيا السوداء ، وافريقيا البيضاء ظهرت افريقيا الثورية الممثلة فى مجموعة الدار البيضاء ، وافريقيا المعتدلة الممثلة فى مجموعة برازافيل والتى رأت فى تعاونها مع فرنسا ضمانا لاستقلالها السياسى ونموها الاقتصادى.

واذا كانت التقسيمات القديمة التى خلفها الاستعمار عسيرة الازالة فان التقسيم بين افريقيا الثورية و افريقيا المعتدلة أسهل فى الازالة ، لذلك حاولت بعض الدول الافريقية أن توفق بين المجموعتين الثورية منهما والمعتدلة ، وتجلت هذه المحاولة فى المؤتمر الذى انعقد فى منروفيا فيما بين ٨ و ١٢ مايو سنة ١٩٦١ ، واشترك فيه الاثنتا عشرة دولة التى تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول افريقية أخرى لا تنتمى الى أى مجموعة وهى : نيجيريا ، واثيوبيا ، وليبريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو ، وانتهى هذا المؤتمر باصدار بيان يتضمن اعلان الاسف لعدم

اشتراك مجموعة دول الدار البيضاء فيه ، كما يتضمن المبادىء الستة التالية التى يجب أن تكون أساسا للعلاقات الدولية الافريقية مستقبلا ، وهذه المبادىء هى :

١ ــ المساواة المطلقة فى السيادة بين الدول الافريقية .

٢ ــ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٣ ــ احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقها فى الوجود ، وفى تنمية شخصيتها بدون منازع .

٤ ــ استنكار قيام الحركات الهدامة التى تمولها الدول الخارجية .

٥ ــ اقامة تعاون على نمط افريقى شامل ، واستنكار قيام اى دولة بدور الزعامة على الدول الاخرى .

٦ ــ الوحدة المنشودة فى الوقت الحاضر ليست هى الوحدة السياسية ولكنها وحدة الامال ، ووحدة التضامن الاجتماعى .

واذا كان هذا المؤتمر قد حقق هدفه الاول وهو ادخال الدول الافريقية التى لم يسبق لها الانضمام الى اى مجموعة فى الاشتراك فى هذا المؤتمر ، واذا كان قد نجح كذلك فى تحقيق هدفه الثانى وهو التقريب ومزيد من الاتصال والتعاون بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية فانه لم يستطع أن يحقق نجاحا فى التوفيق والتقريب

بين افريقيا الثورية وافريقيا المعتدلة ، أى بين مجموعة دول الدار البيضاء ، ومجموعة برازافيل .

وقد اخذت نيجيريا على نفسها أن تسعى لتحقيق هذا الهدف ، وعملت على عقد مؤتمر فى مدينة لاجوس عاصمة نيجيريا فى بداية يناير سنة ١٩٦٢ للعمل على تصفية ما بين المجموعتين والتقريب بينهما تمهيدا لادماجهما فيما بعد . ولكن دول الدار البيضاء قاطعت هذا المؤتمر فى آخر لحظة احتجاجا على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة الى هذا المؤتمر بحجة انها لم تحصل بعد على استقلالها . وعدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة يرجع الى معارضة مجموعة برازافيل الخاضعة للنفوذ الفرنسى ، وكانت تلك المجموعة تتمتع بالاغلبية العددية داخل المؤتمر .

ونرى من ذلك أن الخلاف الاساسى الذى كان بين المجموعتين الافريقيتين وقت ذاك هو موقف كل منهما من حرب التحرير التى كانت دائرة فى الجزائر وعندما انتهت تلك الحرب بموجب اتفاقات ايفيان فى ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ زالت العقبة التى كانت تقف فى طريق التوفيق بين افريقيا الثورية وافريقيا المعتدلة ، بين افريقيا التى تنادى باستعمال القوة المسلحة فى تحرير القارة ، وتنادى باتباع سياسة عدم الانحياز وبين افريقيا التى ترى أن الاساليب السلمية والمراحل التدريجية خير وسائل تحقيق التحرر ، والتى تطمئن الى الانحياز ، وتميل الى الارتباطات الاجنبية .

وفيما عدا هذا فانها تتفق فى المناداة بمبادىء عامة واحدة لتنظيم العلاقات الدولية الافريقية ، وفى ظل

هذا التقت كل المجموعات السياسية الافريقية فى مؤتمر اديس ابابا الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ ووضع دستور منظمة الوحدة الافريقية الذى وضع سلسلة من المبادىء العامة لتنظيم العلاقات الدولية الافريقية.

تلك المبادىء العامة يمكن تقسيمها الى ممجوعتين احداهما هى التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها ، وثانيتهما هى التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية والعالم الخارجى .

أما التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها فهى :

١ — مبدأ المساواة المطلقة فى السيادة .

٢ — مبدأ منع اثارة الفتنة .

٣ — مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة .

٤ — مبدأ فض المنازعات الدولية الافريقية فى نطاق افريقى .

٥ — مبدأ قبول الاقليمية الافريقية فى القارة الافريقية .

٦ — مبدأ التعاون الاقتصادى الاجتماعى الافريقى .

وأما المبادىء التى تحكم العلاقات بين الدول الافريقية والعالم الخارجى فهى :

١ — مبدأ التعاون فى اطار الامم المتحدة .

٢ — مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى .

٣ — مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد .

٤ ـ اتباع سياسة عدم الانحياز .

وسنتناول مدى تأثير تلك المبادىء كلها على العلاقات الدولية الافريقية محاولين تقييم التفاعل بين تلك المبادىء والواقع الافريقى فيما بين مايو سنة ١٩٦٣ وهو تاريخ التوقيع على ميثاق اديس ابابا واكتوبر سنة ١٩٧٠ وهو التاريخ الذى ينشر فيه هذا الكتاب.

المبحث الثانى

العلاقات بين الدول الافريقية وبعضها

العلاقات الدولية الافريقية والمساواة :

السمة الاولى للعلاقات الدولية الافريقية هى المساواة الفعلية القائمة بين الدول الافريقية وذلك لان جميع الدول الافريقية تعتبر ، وفقا للمعايير الاقتصادية والمالية التى وضعتها الامم المتحدة ، دولا متخلفة باستثناء جنوب افريقيا . فلا تستطيع دولة افريقية أن تسيطر اقتصاديا على دولة افريقية أو مجموعة من الدول الافريقية الاخرى ، ولان جميع الدول الافريقية دول صغيرة أو متوسطة وليس من بينها دولة كبرى تستطيع ان تفرض زعامتها على المجتمع الدولى الافريقى كله أو بعضه كما فرضت فرنسا مثلا زعامتها على المجتمع الاوربى عقب الحرب العالمية الاولى ، او كما فرضت الولايات المتحدة زعامتها على المجتمع الدولى الغربى عقب الحرب العالمية الثانية ، أو كما فرضت زعامتها على دول أمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن .

وتلك الظاهرة واضحة أيضا داخل منظمة الوحدة الافريقية حيث أن مبدأ المساواة لا يطبق من الناحية القانونية أو التنظيمية فحسب ولكن يطبق أيضا من الناحية الفعلية ، فبعض المنظمات الدولية تنادى بمبدأ المساواة التامة وتأخذ به من الناحية القانونية ، ولكن من الناحية الفعلية تكون خاضعة لزعامة دولة واحدة كما هو الحال مثلا فى منظمة حلف وارسو الخاضع للزعامة السوفيتية ومنظمة حلف الاطلنطى الخاضعة للزعامة الامريكية .

والواقع ان احتمال ظهور دولة افريقية كبرى تستطيع القيام بدور قيادى فى القارة الافريقية ، وتستطيع أن تؤثر فى العلاقات الدولية الافريقية لا يمكن أن يتم الا اذا أمكن أن تتحد مجموعة من الدول الافريقية ، وتتخلص من تخلفها فى ظل هذا الاتحاد ، واذا بدا أن هذا بعيد الاحتمال فهو على كل حال ليس شيئا مستحيلا .

وفى راى بعض الخبراء أن المساواة الفعلية السائدة بين الدول الافريقية تسبغ على الاجتماعات الدولية الافريقية نوعا من الديمقراطية مع أن النظم السياسية السائدة فى البلاد الافريقية هى فى مجموعها نظم شمولية لا تقبل المناقشة أو المعارضة .

وفى رأى بعض آخر من الخبراء أن المساواة الفعلية القائمة بين الدول الافريقية تحول دون قيام أى وحدة افريقية قومية كانت أو قارية لان الوحدات فى حاجة الى دول قيادية تتزعم حركة الوحدة ، فمثلا بروسيا فى المانيا وبيمونت فى ايطاليا كانت كل منهما هى الدولة القيادية التى حققت الوحدة فى المانيا ، وفى ايطاليا فى منتصف القرن الماضى . وعدم وجود

دولة قيادية بين دول أمريكا الوسطى الخمس يعتبر السبب الاكبر فى عدم قيام وحدة بين هذه الدول حتى الان على الرغم من التجارب الوحدوية المتعددة التى قامت هناك .

العلاقات الدولية الافريقية ومبدا منع اثارة الفتنة :

الشيء الذى يميز الوضع العسكرى والاستراتيجى لاغلب الدول الافريقية هو اتساع رقعتها الاقليمية مع اختلاف طبيعة تربتها ، فقد تكون جامعة بين الصحراء والغابات والجبال مع عدم وجود طرق للمواصلات تسهل ارتباط هذه الاجزاء ببعضها . واذا أضيف الى ذلك التخلف السائد فى الدول الافريقية يتضح لنا سبب عدم قدرة الدول الافريقية على الاعتماد على قوتها العسكرية باستثناء دول قليلة جدا . ويترتب على ذلك انها لا تستطيع تحقيق سياستها الخارجية استنادا الى قوتها العسكرية ، فاذا كان من سياستها الخارجية أن تتسع اقليميا على حساب دولة اخرى ، أو تريد تغيير نظام الحكم فى دولة اخرى لانه يهدد نظامها السياسى فانها لا تستطيع تحقيق ذلك بقوتها العسكرية بل قد لا تستطيع أن تدافع عن نفسها بهذه القوة . لذلك نجد أغلب الدول الافريقية تلجأ الى حرب العصابات ، أو الى بث الفتنة داخل الدول الاخرى ، أو تشجيع الحركات الانفصالية استنادا الى الاوضاع القبلية الشائعة فى افريقيا ، واحيانا تعمد الى مرتزقة من الاجانب ، أو الى تشجيع الاغتيال السياسى .

ورؤساء الدول الافريقية الذين اجتمعوا فى أديس ابابا كان هذا كله ماثلاً فى أذهانهم ، ويدركونه تماما ،

ولا سيما أن أعمال الاغتيال السياسى يكون خطرهـا فى المجتمع الافريقى أشد مما هو فى جهات يكون فيهـا الجهاز الحكومي مستقلا عن شخص رئيس الدولة ، ولهذا لم يفتهم أن يسجلوا ذلك فى الميثاق ، ولكنهم لم يتفقوا على مبدأ عدم الاعتراف بأى حكومة افريقيـة تقوم على انقاض مقتل رئيس الدولة ، أو نتيجة لانقلاب عسكرى مثلما حاولت نظرية توبار (١) من قبـل أن تحد من حدوث الانقلابات فى أمريكا الوسطى .

والواقع أن نظرية توبار قد طبقت على دولة توجو اذ لم تدع للاشتراك فى مؤتمر أديس ابابا لان الحكومة التى كانت قائمة وصلت الى الحكم على أثر اغتيـال الرئيس سلفانوس أوليمبيو .

ولم تكتف الدول الافريقية بتسجيل هذا المبدأ فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ولكنها فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد فى أكرا فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ أصدرت القرار ٢٧ الذى وضـع لاول مرة قواعد عامة لمنع اثارة الفتنة من قبل دولة افريقية فى

---

(١) فى خطاب بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٠٧ وضع توبار وزير خارجية أكوادور أسس مبدا جديد يقضى بعدم الاعتراف بحكومة جديدة تصل الى الحكم عن طريق القوة . ولقد سجلت هذه النظرية فى اتفاقيتين دوليتين لم يعد معمولا بهما الان . الاولى اتفاقية واشنطن سنة ١٩٠٧ التى صدق عليها خمس من جمهوريات أمريكا الوسطى ، والثانيـة اتفاقية واشنطن سنة ١٩٢٣ التى ابرمتها الدول السابقة على الاساس ذاته . وقد ورد ذكر نظرية توبار مرة أخرى فى قرار اتخذته اللجنة الامريكية للدفاع السياسى فى منتيديو فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣

اقليم دولة افريقية أخرى ، كما تضمن القرار القواعد الخاصة بمعاملة اللاجئين السياسيين الذين يفرون من دولة افريقية الى دولة افريقية أخرى ، ويوضح هذا القرار أيضا أن اثارة الفتنة عمل مشروع اذا ما كان فقط وسيلة من وسائل تصفية الاستعمار فى اقليم دولة افريقية تحاول الخلاص من استعمار اجنبى ، مثـــل موزمبيق أو روديسيا ، ولكنه يعتبر عملا غير مشروع اذا كان موجهـــا من دولة افريقية مستقلة ضـــد دولة افريقية مستقلة أخرى .

وهذا المبدأ الجديد الذى اتفقت عليه جميع الدول الافريقية فى مؤتمر أديس ابابا وفى مؤتمر اكرا لم يحدث نتائج ايجابية فاستمرت الفتنة والاغتيالات السياسية والانقلابات العسكرية ، ونحسب أنها ستستمر مادامت النظم السياسية فى البلاد الافريقية نظما شموليـــة أو دكتاتورية ، لا تقبل اى معارضة لتصرفاتهـــــا فيكون المعارضون مضطرين الى اللجوء الى الدول المجاورة ومن هناك يحاولون بث الفتنـــــة أو التحريض على الاغتيال لتحقيق مآربهم . ومن أسباب استمرار هذه الحال وجود النظام القبائلى فى معظم الدول الافريقية، وتوزع القبيلة الواحدة منها بين أكثر من دولة ممـــا يشجع على الحركات الانفصالية .

واذا كان انتصار حكومة لاجوس على ثوار بيافرا بعد حرب أهلية دامية يعتبر انتصارا لمبدأ منع اثارة الفتنة فان هذا الانتصار لن يكون وحده سببا فى القضاء على الفتنة والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية الاخـــرى .

العلاقات الدولية الافريقية واحترام الحدود السياسية القائمـــــة :

ان الحدود السياسية التى تفصل بين الدول الافريقية وبعضها قد رسمها الاستعمار دون نظر الى المقتضيات الاقتصادية أو الجغرافية او الاجتماعية أو القبليـــة لهذه الدول . فهل تبقى هذه الحدود كما رسمهـــــا الاستعمار من قبل أم يحسن اعادة النظر فيها فى ظل الاستقلال الذى ظفرت به هذه الدول ؟

ومن الواضح أن التيار الذى ساد مؤتمر أديس ابابا فى مايو سنة ١٩٦٣ كان يرمى الى بقاء الحدود على ما هى عليـــــه دون أى تغيير ، وقد عبر عن ذلك رئيس جمهورية مالى حين قال : « يجب أن نتنازل عن أى مطالب اقليمية اذا أردنا الا ندخل فى افريقيا ما يمكن وصفه بأنه استعمار أسود » ثم أضاف الى ذلك رئيس جمهورية مدغشقر قوله : « لم يعد من الممكن بعد أن نلجأ الى معايير جنسية أو دينية أو لغوية لتغيير الحدود بين الامم ... لاننا اذا فعلنا ذلك .... فسوف تزول بعض الدول الافريقية القائمة الان من الخريطة » .

وهذه الاقوال ليست فى الواقع الا تأكيدا بصـــور مختلفة لمبدأ سبق أن وضعه وطبقه فقهـــــاء أمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن من الزمان ، وهو مبـــدأ « أوتى بوســـتيدس » Uti Positidis Juris الـــذى يقضى بأن الحـــدود التى تفصـــل بين دول أمريـــكا اللاتينية يجب أن تطـــابق التقسيمات الادارية التى وضعتها الامبراطورية الاسبانية الاستعمارية القديمة، ويجب الا يتم فيها أى تعديل .

وقد سجل هذا المبدأ مرة اخرى فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقد فى القاهرة فى دورته الاولى فيما بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ فقد صدر قرار رقم ١٦ يجعل مبدأ قدسية الحدود الافريقية وعدم المساس بها ايا كانت مبدأ اساسيا يحكم العلاقات الدولية .

هذا ، وان كانت بعض الدول قد اعترضت على هذا المبدأ وفى مقدمتها الصومال والمغرب فانه قد سجل وصدقت عليه أغلبية الدول الافريقية ، واحترم بالفعل فيما بين سنة ١٩٦٣ و سنة ١٩٧٠ ، وكان عاملا هاما فى استتباب العلاقات الدولية الافريقية .

هذا وأكثر من مسئول افريقى وفى مقدمتهم الرئيس السابق نكروما قد سجلوا انه لا يوجد حل حقيقى لمشكلة الحدود الافريقية الا عن طريق تذويب تلك الحدود فى ظل اقامة الاتحادات والوحدات الكبرى وبخاصة بين الدول ذات الحدود المشتركة المتنازع عليها . وعلى سبيل المثال فان خير وسيلة لانهاء الخلاف على الحدود بين اثيوبيا والصومال وكينيا هى ان تتخذ تلك الدول فى شكل اتحادى ما .

وعلى الرغم من اتفاق غالبية الدول الافريقية على مبدأ قدسية الحدود فانه من المنتظر وقوع خلافات جديدة بين بعض الدول الافريقية لان الحدود بينها لا تتمشى مع المقتضيات الاقتصادية أو القبائلية أو غيرها .

مبدأ فض المنازعات الدولية الافريقية فى النطاق الافريقى (١) :

نص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، كما نص على انشاء لجنة « الوساطة والتوفيق والتحكيم » لتكون بمثابة الجهاز القضائى لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق الافريقى على أن شروط العمل فى هذه اللجنة يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات الافريقية . وقد انشئت بالفعل لجنة لوضع هذا البروتوكول ، ووافق مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية حين اجتماعه بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ على هذا البروتوكول ، واصبح جزءا من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ولكن تشكيل اللجنة تأخر ، ولم تجتمع الا فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ لوضع نظامها الداخلى ، وكان هذا هو اجتماعها الاول والاخير . واختلفت الدول الافريقية حول مستقبل هذا الجهاز فبعض منها يحبذ الغاءه ، ولو كان هذا الالغاء يتطلب تعديل ميثاق المنظمة ، وبعض آخر يقترح تحويله من جهاز شبه قضائى الى جهاز استشارى يتولى الابحاث الفقهية ، وتقديم الفتاوى حين يطلب منه ذلك .

واخفاق لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لا يعنى أن منظمة الوحدة الافريقية قد أخفقت فى تسوية المنازعات التى وقعت بين الدول الافريقية وبعضها فعندما وقع

---

(١) أنظر تفصيل تلك الدراسة فى الفصل الثانى فى هذا الكتاب .

الخلاف بين الجزائر والمغرب فى اكتوبر سنة ١٩٦٣ تدخلت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية فى أمر تسوية هذا الخلاف ولم تنجح الجامعة فى هذه المهمة ولكن نجحت منظمة الوحدة الافريقية ، وعقد مؤتمر بمدينة باماكو فيما بين ٢٩ و ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٣ اشترك فيه رؤساء الدول أطراف النزاع (الجزائر والمغرب) ومعهم رؤساء دول اثيوبيا ومالى ، وقررت تلك اللجنة الرباعية ايقاف تبادل اطلاق النار وانشاء لجنة عسكرية مختلطة تتولى انشاء منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين المتنازعتين ، ثم عقد مجلس وزارء الدول الافريقية دورة غير عادية فى أديس ابابا فيما بين ١٥ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ واصدر القرار غير العادى رقم ١ وبموجبه أنشئت لجنة خاصة مكونة من سبع دول افريقية مهمتها التحقيق فى أسباب الخلاف . والذى يعنينا بهذا الصدد هو أن القرار السالف الذكر قد وضع مبدأ هاما هو ان الخلافات التى تقع بين الدول الافريقية يجب تسويتها على نطاق افريقى محض ، ويستند هذا القرار فى حقيقة أمره الى ميثاق الامم المتحدة الذى ذكر فى مادته الثانية والخمسين انه يستحسن حل المنازعات المحلية عن طريق المنظمات الاقليمية ، بل ان الفقرة الثالثة من المادة نفسها اضافت قولها : « على مجلس الامن ان يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية ، أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية .... » .

وقد تدخل مجلس منظمة الوحدة الافريقية أيضا فى تسوية المنازعات التى وقعت بين الصومال واثيوبيا ، وبين الصومال وكينيا وأصدرت عدة قرارات تستند كلها الى مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية فى النطاق الافريقى .

ونستطيع أن نقول ان الدول الافريقية ان لم تكن قد نجحت فى تسوية كل منازعاتها فانها نجحت فى تثبيت مبدأ فض المنازعات الافريقية على النطاق الافريقى ، ولا شك أن هذا كان له أثر فى العلاقات الدولية الافريقية ، وفى ابعاد الدول الاجنبية عن التدخل فى الشئون الافريقية باسم العمل على تسوية المنازعات.

والحرب الاهلية التى دارت فى نيجيريا ، والتى تلقى فيها كل من طرفى النزاع المسلح مساعدات ومعدات عسكرية من الخارج ومع هذا كله فان المساعى التى بذلت لتسوية الخلاف وانهاء الحرب كانت تدور على النطاق الافريقى المحض داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية .

العلاقات الدولية الافريقية الدولية بين الاقليمية والقارية :

هل تستقر العلاقات الدولية الافريقية فى اطار منظمة دولية قارية واحدة ، أم أنها لا تستقر الا عن طريق عدة منظمات اقليمية جزئية تقوم الى جانب المنظمة الدولية القارية ؟

واذا قامت تلك المنظمات الاقليمية الجزئية فكيف يتم تنظيم خضوعها للمنظمة القارية ؟ وكيف يمكن

تفادى الازدواج فى العمل مما قد ينشأ عن احتكاك بعض هذه المنظمات بالبعض الاخر ؟

ان الدول المجتمعة فى مؤتمر اديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ قد اختلفت بصدد هذه القضية الخطيرة ، فقد تمسكت الدول الافريقية المنتمية الى مجموعة افريقيا الثورية بضرورة الغاء جميع المنظمات الاقليمية بما فيها منظمة الدار البيضاء ، ومنظمات مجموعة برازافيل ولا سيما أن هذه خاضعة للاستعمار الفرنسي الجديد. أما الدول المنتمية الى مجموعة برازافيل قد دافعت عن وجود هذه المنظمات الاقليمية .

وقد دافع الرئيس ليوبولد سنجور عن مبدا الاقليمية الافريقية من حيث هو وذلك فى قوله : « دعونا أخيرا نقول ان الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول .... يجب علينا ان نعترف بهذه الاختلافات التى يكمل بعضها بعضا بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات اقليمية » .

ودافع رئيس الجمهورية التونسية عن الاقليمية حين قال : « سوف تؤدى الاتفاقات الاقليمية دورا هاما فى تطوير افريقيا » .

ورغم تعدد مصادر التأييد للاقليمية لم يتخذ مؤتمر أديس أبابا قرارا واضحا بشأنها ، ولم يصدر هذا القرار الا حين انعقد مجلس وزراء الدول الافريقية فى اول دورة عادية له فى أغسطس سنة ١٩٦٣ بمدينة داكار ، واعترف بالاقليمية مؤكدا انها تتمشى مع القارية الافريقية ، وانهامكملة لها ، وتساعد على بلورتها .

ولم يكتف هذا القرار بتسجيل أهمية الاقليمية بل وضع قواعد عامة لاخضاع المنظمات الاقليمية لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومن هذه القواعد :

١ — يجب أن تقوم التجمعات الاقليمية على حقائق جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية مشتركة بين الدول التى تتعاون فى اطار تلك المنظمات الاقليمية .

٢ — التنظيمات الاقليمية التى ستقام بين الدول الافريقية يجب أن تعلن رسميا خضوعها لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

٣ — يجب على المنظمات الافريقية أن تودع نسخة من نظامها الاساسى لدى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية .

٤ — على منظمة الوحدة الافريقية أن تحث على التداخل والترابط بين مختلف المنظمات الاقليمية الافريقية ، وقد وردت هذه القاعدة فى القرارين : ٩/١٢٥ و ٩/١٣٣ الصادرين فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وفى ظل هذا الوضع كثرت التنظيمات الاقليمية فى افريقيا .

وتجربة السنوات السبع التى مرت قد أثبتت أن العلاقات الدولية الافريقية فى حاجة الى المنظمات الدولية الاقليمية الى جانب المنظمة القارية المتمثلة فى منظمة الوحدة الافريقية ، كما أثبتت أيضا أنه لا تناقض بين المنظمات الاقليمية الجزئية والمنظمة القارية .

العلاقات الدولية الافريقية والتعـــاون الاقتصـــادى والاجتماعى :

كما ذكرنا فى بداية هذه الدراسة فان القـــاسم المشترك الاكبر بين جميع الدول الافريقية ــ باستثناء جمهورية جنوب افريقيا العنصرية ــ هو التخلف . لذلك كان من الطبيعى أن تحاول أن تتعاون فيما بينها فى سبيل التخلص من هذا التخلف .

وقد اهتمت الدول الافريقية بقضية مكافحة التخلف على مستويين هما المستوى القـــارى ، والمستوى الاقليمى .

فعلى المستوى القارى انشأت منظمة الوحـــدة الافريقية اللجنة الاقتصـــادية التى اجتمعت مرتين اولاهمـــا كانت فى النصف الاول من ديسمبر ســنة ١٩٦٤ فى مدينة نيامى عاصمة النيجر ، والمرة الثانية فى القاهرة بين ١٥ و ١٩ يناير سنة ١٩٦٥ ، ومنذلك التاريخ لم تجتمع حتى اليوم على الرغم من أن نظامها الداخلى يقضى بأن تجتمع مرة على الاقل فى كل عام . وذلك مما يفهم منه أن منظمة الوحدة الافريقيـــة قـــد أخفقت فى توثيق وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الافريقية .

الا أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعـــة للامم المتحدة ، والتى مقرها مدينة أديس أبابا استطاعت أن توفق فى هذا السبيل ، وأن تساعد على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الافريقية .

أما على المستوى الاقليمى فقد أنشئت عدة منظمات

اقليمية وفنية ترمى الى تنشيط العلاقات الاقتصادية الدولية ومنها منظمة نهر السنغال التي تشترك فيها كل من غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال والتى تتعاون فى سبيل استغلال مياه هذا النهر ، ومنها منظمة نهر النيجر التي قامت فى ٢٣ أكتوبر ١٩٦٣ والتى تجمع بين تسع دول تطل على هذا النهر ومنها الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى الذى تألف فى ديسمبر سنة ١٩٦٤ ويجمع الكمرون ، والكونغو (برازافيل) وجابون ، وافريقيا الوسطى ، وتشاد . ومنها منظمة افريقيا الشرقية التى تعتبر امتدادا لمجلس خدمات افريقيا الشرقية وتجمع بين كينيا وتنزانيا وأوغنده ، ومنها منظمة الاوكام التى سبقت الاشارة اليها والتى تجمع بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

ونلاحظ على التعاون الاقتصادى الاقليمى :

١ ــ أغلب المنظمات والتجمعات الاقليمية التى قامت فى افريقيا ، واستطاعت أن تعيش وأن تعمل هى التى ربطت بين دول كان بعضها مرتبطا بالبعض الاخر اثناء فترة الاستعمار . فمنظمة نهر السنغال كانت موجودة من قبل فى شكل جهاز ادارى فنى تابع للسلطات الاستعمارية الفرنسية ، والوحدة التى قامت بين دول افريقيا الشرقية الثلاث تعتبر امتدادا لمجلس الخدمات الذى وضعه الاستعمار البريطانى خلال حكمه لهذه المنطقة .

٢ ــ هذه المنظمات الاقليمية تعيش وتعمل الان بمعونة ومساعدة الدول الاجنبية فبدون الرعاية الفرنسية تنهار بلا ريب كل المنظمات الاقليمية التى تربط بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وبدون

المعونة البريطانية لا يستطيع التجمع القائم بين أوغندة وكينيا وتنزانيا أن يتخطى ما يعترض سبيله من عقبات .

٣ ـ هذه المنظمات الاقليمية أصبحت وسيلة من وسائل نيل مزيد من المساعدات الخارجية من الدول الاجنبية ومن المنظمات الدولية فالدولةالافريقية تستطيع ان تحصل على المساعدة باسمها ، ثم باسم المنظمة الفنية أو الاقليمية التى تنتمى اليها .

المبحث الثالث

العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية

العلاقات الدولية الافريقية والامم المتحدة :

الامم المتحدة ـ بلا ريب ـ اهم المنظمات الدولية التى اثرت اكبر تأثير على العلاقات الدولية الافريقية ، كما أن العلاقات الدولية الافريقية بدورها كان لها اثر كبير على الامم المتحدة . ولسنا هنا بصدد بيان مدى تأثير الامم المتحدة فى تحرير البلاد الافريقية سواء أكان ذلك عن طريق نظام الوصاية أو عن طريق لجنة المعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى الخاضع للجمعية العامة للامم المتحدة ، وذلك لاننا نعنى فى هذه الدراسة بالعلاقات الدولية الافريقية بعد الاستقلال .

وكما أشرنا من قبل لم يكن فى الامم المتحدة عند تكوينها الا ثلاث دول افريقية ، وظل العدد يرتفع

تدريجيا حتى لقد انضم اليها سنة ١٩٦٠ ست عشرة دولة افريقية دفعة واحدة ، واستمر هذا الازدياد حتى وصل الى ٣٢ دولة فى بداية سنة ١٩٦٧ ثم أصبح اليوم ٣٥ دولة من ١٢٦ دولة هى مجموع الدول الاعضاء فى المنظمة كلها ، وهذه نسبة كبيرة لا يستهان بها اذ انها تستطيع بانضمام بعض أصوات الدول الاسيوية اليها ، أو بعض اصوات دول أمريكا اللاتينية أن تحقق اغلبية تتجاوز الثلث مما يمكنها من أن تحول دون اصدار أي قرار من القرارات الهامة التي تتطلب احراز أغلبية الثلثين من الاصوات . وبمعنى آخر فان الدول الافريقية مضافا اليها الدول العربية تتمتع — اذا اتحدت أصواتها — بحق الفيتو فى الجمعية العامة للامم المتحدة .

ومع أن أفريقيا مضافا اليها العالم العربي تتمتع بنحو ثلث مقاعد الجمعية العامة للامم المتحدة فان عدد سكان هذه الدول لا يمثلون الا نحو ١٠٪ من سكان العالم . ومعنى ذلك أن الدول الافريقية تتمتع فى الامم المتحدة بقوة أكثر من قوتها الحقيقية وهذه ميزة يجب أن تستفيد منها . وقد استفادت من ذلك عندما استطاعت تعديل ميثاق الامم المتحدة لزيادة عدد أعضاء الدول فى مجلس الامن من احد عشر عضوا الى خمسة عشر عضوا ، وترتب على أن تمثيل أفريقيا فى مجلس الامن كان مقعدا واحدا من أحد عشر مقعدا فصار ثلاثة مقاعد من خمسة عشر مقعدا . أما فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فقد زاد عدد المقاعد عامة بعد تعديل الميثاق من ١٨ الى ٢٧ مقعدا ، وكانت الدول الافريقية هى الاكثر استفادة من هذه الزيادة .

وكان من نتائج الوجود الافريقى فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية زيادة اهتمام المنظمات الدولية بالمشاكل الافريقية ومزيد من المساعدات المالية والمعونة الفنية كما استطاعت الدول الافريقية أن تحمل الامم المتحدة على زيادة الضغط الدبلوماسي على الدول الاستعمارية التي ماتزال لها مستعمرات فى أفريقيا، وعلى حكومات الاقليات البيضاء التى تقوم على التمييز العنصرى ، وان كانت قد فشلت فى حمل الامم المتحدة على فرض عقوبات عسكرية على هذه الدول .

ومما يجدر أن نشير اليه هو التعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، وقد تجلى هذا التعاون فى الدعوة التى وجهتها الامم المتحدة الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ليشترك فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة كمراقب ، وسبق أن وجهت مثل هذه الدعوة للامين العام لمنظمة الوحدة الامريكية ، والامين العام لمنظمة جامعة الدول العربية .

وقد اشترك الامين العام للامم المتحدة أكثر من مرة فى مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومن هذا كله يتبين مدى تأثر الامم المتحدة بالدول الافريقية ، ومدى تأثر الدول الافريقية بالامم المتحدة .

العلاقات الدولية الافريقية ومكافحة الاستعمار التقليدى :

مبدأ مكافحة الاستعمار فى افريقيا وضرورة تصفيته قد ورد فى جميع المواثيق الدولية الافريقية ، وفى جميع

التصريحات التى أدلى بها رؤساء الدول الافريقية ، ولا نبالغ حين نقول أن مكافحة الاستعمار التقليدى ومكافحة التمييز العنصرى يعتبر كل منهما الهدف المشترك بين الدول الافريقية بدون استثناء .

وفى مؤتمر اديس ابابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ورد مبدأ مكافحة الاستعمار أكثر من مرة فى ميثاق المنظمة الجديدة كما اتفق رؤساء الدول والحكومات الافريقية على برنامج مفصل لمحاربة هذا الاستعمار، وقد نص فى هذا البرنامج على نوعين من الوسائل لتحقيق تصفية الاستعمار أولهما هو الوسائل السلمية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول الاستعمارية ، والعمل المشترك ضدها داخل المنظمات الدولية ، وقطع العلاقات الاقتصادية معها ، ومعنى هذا منع استيراد أو تصدير السلع الى جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا ، ويتضمن اغلاق الموانى والمطارات الافريقية فى وجه سفن وطائرات تلك الدول .

واغلبية الدول الافريقية قد طبقت بالفعل هذا البرنامج ، الا أن أقلية من الدول الافريقية ما زالت تتعامل سرا أو علنا مع حكومات الاقليات البيضاء أو مع الاستعمار البرتغالى .

وفى رأى كثير من المتتبعين للشئون الافريقية أن تلك المقاطعة وتلك العقوبات الاقتصادية لم تحقق الهدف المنشود منها .

أما النوع الثانى من الوسائل التى وضعها برنامج مكافحة الاستعمار فهو الوسائل القهرية والعسكرية ، وقد أنشىء لها جهاز خاص سمى « لجنة التحرير » ومقرها مدينة دار السلام ، وكانت هذه اللجنة مكونة

من تسع دول اعضاء فيها ، وابتداء من اكتوبر سنة ١٩٦٥ ارتفع عدد الدول الاعضاء فيها الى احدى عشرة دولة ، ومهمة هذه اللجنة تنسيق العمل العسكرى ، وتنشيط حروب التحرر فى البلاد التى ما زالت خاضعة للاستعمار والتمييز العنصرى .

ولجنة التحرير لم تحقق أهدافها ، ولهذا أعيد النظر فى سياستها أكثر من مرة دون الوصول الى نتائج محددة ، والاتجاه الاخير الذى اتضح فى الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذى انعقد فى آخر فبراير سنة ١٩٧٠ بأديس ابابا هو احياء لجنة الدفاع (وهى احدى اللجان المتخصصة التابعة للمنظمة ولم تجتمع الا مرتين منذ قيامها مع أن المفروض أنها تجتمع مرة على الاقل فى كل عام) .

وأزمة حروب التحرر فى أفريقيا ترجع الى عدة عوامل منها :

أولا : الانشقاقات المستمرة بين حركات التحرير المختلفة ، واخفاق لجنة التحرير فى تسوية هذه الخلافات .

ثانيا : قلة المساعدات المالية والعسكرية التى تقدمها الدولة الافريقية الى المقاومة المسلحة ، كأن الدول حديثة الاستقلال قد نسيت المرارة التى ذاقتها من الاستعمار وهى لهذا تتوانى فى تقديم المعونات الى شقيقاتها التى ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار .

ثالثا : لا شك أن الحرب الاهليـــة التى دارت فى نيجيريا ، والهزيمة التى منيت بها الدول العربية فى يونية سنة ١٩٦٧ كل منها قلل من اهتمام هذه الدول بمساعدة حركات التحرر فى جنوب القارة الافريقية .

ومما يدعو الى الالم أن الدول الاستعمارية والعنصرية قد ازدادت قدرتها العسكرية فى حين ضعفت قدرة الدول الافريقية فى مكافحة الاستعمار التقليدى ، وكنا نتمنى ان يكون العكس هو الواقع .

العلاقات الدولية الافريقية ومكافحة الاستعمار الجديد :

اذا كان مبدأ مكافحة الاستعمار التقليدى الذى من أسوأ نتائجه التفرقة العنصرية ، ظاهرة واضحة لا تحتاج الى شرح فان مبدأ مكافحة الاستعمار الجديد ظاهرة جديدة تحتاج الى الشرح والايضاح ، لان الاستعمار الجديد مفهوم مبهم يحتاج الى تعريف وتوضيح . فما هو المقصود بالاستعمار الجديد الذى ورد فى المواثيق التى اصدرتها دول أفريقيا الثورية ، والذى سجل أخيرا فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ؟

ان هذا الاستعمار الجديد لم يقدم له حتى الان تعريف قاطع ومتفق عليه بين جميع الدول الافريقية ، ولم يوضع بعد برنامج تفصيلى لمكافحته على نحو ما اتبع فى مكافحة الاستعمار القديم . وسنعرض موجزا لمختلف الاراء التى قدمت للتعريف به فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

العلاقات الدولية الافريقيـــة وسياسة عـــدم الانحيـــاز :

وقع الاختيار على مدينة لوساكا فى شهر أبريل سنة ١٩٧٠ حين انعقد مؤتمر وزراء خارجية دول عـــدم الانحياز لتكون مقرا لمؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز المزمع عقده فى شهر سبتمبر المقبل . واختيار هذه المدينة دليل جديد على مدى تاثير الدول الافريقية فى تلك السياسة ، ومدى تاثير تلك السياســة فى العلاقات الدولية الافريقية .

وقد سبق أن أشرنا الى أنه قد كان من أســباب الخلاف بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة أن الاولى كانت تتمسك بسياسة عدم الانحياز ، والثانية كانت مطمئنة الى سياسة الانحياز . وفى مؤتمر أديس أبابا كانت مجموعة كبيرة من الدول الافريقية تعتبر منحازة بسبب ارتباطاتها مع انجلترا ، أو فرنسا او الولايات المتحدة . ومع كل هذا كان التيار الغالب الذى ساد المؤتمر متجها نحو تأييد سياســة عدم الانحيــاز ، والسعى لجعلها ركنا من أركان السياسة الخارجيـــة المشتركة بين الدول الافريقيـــة ، وقـــد قال رئيس جمهورية الكونغو (كينشاسا) حينئذ « أن سياســة عدم الانحياز هى سياسة أفريقية محضة » ثم قال أيضا « ان تلك السياسة تتطلب أمرين أولهما تصفية القواعد العســكرية الاجنبيـــة القائمـــة فى الوطن الافريقى ، وثانيهما الغاء الاحلاف العسكرية التى قد تربط الدول الافريقية بالدول الاجنبية » .

أما رئيس جمهورية مالى فقد قال : « لا تستطيع افريقيا أن تجد الخلاص الا عن طريق التطبيق اليومى الامين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين ».

وقد أكد الدكتور نكروما هذه الفكرة نفسها اذ قال « ان سياسة عدم الانحياز وحدها هى التى قد تنقذ افريقيا من الحرب الباردة ... » .

وبالرغم من تسجيل مبدأ عدم الانحياز فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية فان بعض الدول الافريقية قد بادرت فى أعقاب المؤتمر فأعلنت أن سياسة عدم الانحياز التى سجلت فى متن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لا تخرج عن كونها توجيها سياسيا ، أو توصية غير ملزمة .. ولكن فى الدورة العادية الثانية لمجلس الوزراء التى عقدت فى فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة لاجوس صدر القرار ١٢ / ٢ الذى يعتبر بحق تفسيرا لاحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والتى جعلت من سياسة عدم الانحياز ركنا من أركان العلاقات السياسية الدولية بين الدول الافريقية والدول غير الافريقية .

ويستخلص من مدلول هذا القرار أن سياسة عدم الانحياز فى أفريقيا يرمى الى تحقيق أهداف من أهمها :

١ — تدعيم التضامن الافريقى وتقويته لان اتباع سياسة خارجية مشتركة بين جميع الدول الافريقية من شأنه اقلال احتمال وقوع منازعات فيما بينها وبين بعضها ، وهذا من شأنه تدعيم التضامن وتوثيقه .

٢ ــ أن الدول الافريقية باختيارها لنفسها ألا تنحاز الى المعسكر الشيوعى أو الى المعسكر الغـــربى فانها تساهم فى العمل على استتباب السلام العالمى، لانها حين تخرج نفسها من مجال التطاحن بين هذين المعسكرين تعمل على أن يتقاربا ، وأن يتعايشـــا وفى هذا خدمة للسلام والامن الدوليين .

٣ ــ اتباع سياسة عدم الانحياز يساعد على تدعيم الشخصية الافريقية ، وعلى جعل أفريقيا ذات مكانة خاصة فى المجتمع الدولى .

٤ ــ اتباع سياسة عدم الانحياز يساعد أفريقيـــا على التخلص من الاستعمار بجميع صوره ، ويمكنها من أن تنال المساعدات من كلا المعسكرين بدلا من أن تنالها من معسكر واحد اذا ما انحازت اليه .

وكان لهذا القرار اثر كبير فى توضيح أبعـــاد سياسة عدم الانحياز بالنسبة للدول الافريقية . ولكن مؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانحياز الذى عقـــد بالقاهرة فيما بين ٥ و ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ كان له تأثير جديد فى توضيح أبعاد سياسة عدم الانحياز ، لان جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية قد اشتركت فى هذا المؤتمر ، كما اشترك فيه أيضا الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بصفته مراقبا ، لذلك فان المناقشات التى دارت فيه ، والقرارات التى اتخذها بالاجماع كان لها أكبر الاثر فى السياســـات الخارجية للدول الافريقية ، وفى توضيح خصـــائص هذا الحياد الافريقى ، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى :

١ ـ عدم الانحياز الافريقى لم يوضع بالنسبة للحرب الباردة فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة للمنازعات الدولية التى قد تقع بين بعض الدول المنتمية الى العالم الثالث . فعدم الانحياز الافريقى يظهر بوضوح فى الخلاف الذى وقع بين الهند والصين ، أو بين أندونيسيا وماليزيا . فلقد حاول مندوب الهند جاهدا فى مؤتمر القاهرة ان ينال تأييد الدول الافريقية فى الخلاف القائم بين بلاده وبين الصين وعبثا حاول يومئذ الدكتور سوكارنو أيضا أن يحصل لبلاده على تأييد الدول غير المنحازة فى المجابهة التى كانت على أشدها وقتئذ بين بلاده وبين ماليزيا ، ولكن أصرت الدول الافريقية على ان تقف موقف عدم الانحياز الى أى من الجانبين فى كلتا المشكلتين .

٢ ـ عدم الانحياز لا يعنى الحياد فى حروب التحرر الدائرة بين الدول الاستعمارية والبلاد الواقعة تحت نير الاستعمار ، بل يتطلب الانحياز المطلق الى جانب الذين يكافحون فى سبيل الخلاص من الاستعمار ، ولو كان هؤلاء المكافحون خارج القارة الافريقية .

٣ ـ سياسة عدم الانحياز تقضى بمساندة المكافحين للتمييز العنصرى حيثما وجدوا ، لان الدول الافريقية ذاقت مرارة هذا التمييز وما زال بعض أبنائها يعانون منه .

٤ ـ سياسة عدم الانحياز لا تعنى أن الدولة الافريقية التى تأخذ بها يجب أن تختار نظاما سياسيا واجتماعيا بعيدا عن النظام الشيوعى ، أو النظام الرأسمالى ولكن لها أن تختار ما تشاء من النظم

السياسية والاجتماعية على أن تلتزم فى سياستها الخارجية بعدم الانحياز ، فمثلا اذا اختارت لنفسها النظام الماركسي فليس هذا معناه انها قد انحازت الى المعسكر الشيوعي ما دامت لم ترتبط به عسكريا أو سياسيا ، واذا اختارت النظام الراسمالى فليس معنى هذا أنها قد انحازت الى المعسكر الغربى ما دامت أيضا لم ترتبط به عسكريا أو سياسيا .

وعلى الرغم من كل هذه التوضيحات فان سياسة عدم الانحياز لم تتمكن من توحيد السياسات الخارجية للدول الافريقية لصعوبات اعترضت سبيل هذا التوحيد ، ومنها :

١ ــ الدول الافريقية فى مجموعها متخلفة وفقيرة وصغيرة وذلك يجعلها فى حاجة الى معونات ومساعدات من الدول الاجنبية ، ويجعلها تضطر أحيانا الى ان تنحاز الى هذه الدول أمام ضغط هذه العوامل .

٢ ــ منظمة الوحدة الافريقية لم تستطع حتى اليوم أن تضع أسسا لقيام ضمان جماعى عسكرى افريقى يساعد الدول الافريقية على الاستغناء عن الحماية العسكرية الصادرة من دول أجنبية عن القارة ، فكثير من الدول الافريقية تصر على بقاء القواعد العسكرية الاجنبية فى اقليمها لانها ترى أن ذلك يساعدها على الاحتفاظ بالنظام السياسى القائم فيها ، كما يساعدها على عدم تدخل أى دولة أفريقية أو غير أفريقية فى شئونها الداخلية .

٣ ــ سياسة عدم الانحياز لا تستتب الا اذا كانت

الكتل العسكرية المتناهضة تجد لها مصلحة فى قيام مجموعة دولية غير منحازة ، والدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة والصين الشعبية والاتحاد السوفييتى ليس لاى منها مصلحة فى أن تستمر أفريقيا ملتزمة سياسة عدم الانحياز نظرا لما لكل منها من أمل فى أن تنحاز اليه يوما ما . يضاف الى ذلك أن الدول الاستعمارية التى كانت تسيطر على البلاد الافريقية كفرنسا وبلجيكا وانجلترا ما زالت تعمل جاهدة فى سبيل الاحتفاظ بنفوذها داخل هذه القارة فهى تعرقل سياسة عدم الانحياز الافريقى .

وايا كان الامر فان سياسة عدم الانحياز ساعدت أفريقيا حتى اليوم فى ابعادها عن الحرب الباردة ، وعن أن تفرض عليها تقسيما جديدا بعد التقسيمات التى خلقها الاستعمار ، وبذلك صارت أفريقيا تتميز عن أوربا وعن آسيا التى تعرضت للتقسيم بسبب أنها كانت ميدانا للحرب الباردة ، فهذه الحرب الباردة جعلت من اوربا الواحدة اوربا الشرقية واوربا الغربية والمانيا الشرقية والمانيا الغربية . والحرب الباردة ايضا جزأت آسيا فأوجدت آسيا المرتبطة بالغرب ، وآسيا المرتبطة بالشرق ، وآسيا الحيادية ، وجزأت الدول الاسيوية الى الصين الشعبية والصين الوطنية ، وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، وفيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية ، واما الدول الافريقية فقد نجت حتى اليوم من مثل هذا التقسيم الناشىء عن الحرب الباردة .

واخيرا : هل ستستطيع أفريقيا أن تنأى بنفسها عن أن تكون ميدانا للحرب الباردة ؟

الاجابة عن هذا السؤال هى فى راى بعض الباحثين المحور الجديد الذى ستدور حوله دراسة العلاقات الدولية الافريقية فى السبعينات .

وفى راى باحثين آخرين أن المحور الحقيقى الذى ستدور حوله العلاقات الدولية الافريقية هو مدى قدرة أفريقيا على التخلص من التخلف والتجزئة .

والحق عندنا أنه لا تعارض بين هذين الرأيين بل ان كلا منهما يكمل الاخر لان تغلغل الحرب البـــاردة فى أفريقيا سيعوق مسيرة القارة نحو النمو ، أما أبعاد الحرب الباردة عن افريقيا بل ابعادها عن المجتمـــع الدولى كله سيمكن اغنياء هذا المجتمع من تقـــديم المساعدات الحقيقية التى نعتقد أن أفريقيا فى أشـــد الحاجة اليها ، فمن طريق تلك المساعدات وعن طريق الاستقرار تستطيع أفريقيا أن تتطور ، وأن تنمـــو ، وأن تستكمل شخصيتها الدولية المنشودة .

الفصل الثانى

المنازعات الافريقية فى مجال التسوية

المنظمات الدولية على مختلف أنواعها تعنى أول ما تعنى بالعمل على فض ما قد يقع بين أعضائها من منازعات بالطرق السلمية ، وتجعل ذلك أول هدف من أهدافها ، ولم يكن لها بد من ذلك لان وجودها كمنظمة تعمل لخير المنطقة التى تمثلها لا يستقيم اذا سمحت لخلاف يقوم بين بعض أعضائها أن يتحول الى اشتباك مسلح يدور بين عضوين أخوين فيها .

ومنظمة الوحدة الافريقية التى قامت فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ واحدة من هذه المنظمات الدولية ، ولا تختلف عنها فى السعى الى تحقيق هذا الهدف . لذلك وضعت القواعد ونصت على الاجراءات الفنية التى بموجبها تستطيع انشاء الهيئات التى تتولى تطبيق هذه القواعد ، وتنفيذ هذه الاجراءات .

ولقد ورد فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس ابابا ما يفيد أن من مبادىء هذه المنظمة الدولية الافريقية « التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم » .

ولم يقف ميثاق أديس ابابا عند مجرد تسجيل هذا

المبدأ العام ، ولكنه عمل على انشاء هيئة متخصصة مهمتها فض المنازعات الدولية التى تقع بين بعض الدول الافريقية وبعضها بكل الطرق السلمية الممكنة ، وتلك الهيئة المتخصصة هى « لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم » وفى صدد هذا تقول المادة التاسعة عشرة من ميثاق أديس ابابا :

« وتتعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وقررت تحقيقا لهذه الغاية انشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم ، ويكون تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات » .

ووضعت أحكام هذه المادة موضع التنفيذ فان مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته الاولى التى انعقدت بمدينة داكار فى أغسطس سنة ١٩٦٣ قد قرر تشكيل لجنة من الخبراء لوضع هذا البروتوكول ، وشكلت هذه اللجنة فعلا ، واجتمعت أكثر من مرة ، ووضعت مشروعا وافق عليه مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته الثالثة التى انعقدت بمدينة القاهرة فى يونية سنة ١٩٦٤ (القرار رقم ٤٢) ، ثم وافق على هذا القرار مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية بموجب القرار رقم ٢٢ ، وبذلك أصبح هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من ميثاق اديس أبابا تطبيقا لاحكام المادة التاسعة عشرة من الميثاق الافريقى .

وعلى الرغم من كل ذلك فان لجنة الوساطة والتحكيم والتوفيق لم يتم تشكيلها الا فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ عندما

اجتمع مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى اكرا ووافق على تعيين الاعضاء الذين تتألف منهم هذه اللجنة وعددهم واحد وعشرون عضوا ، ومع ذلك لم تجتمع هذه اللجنة لوضع لائحتها الداخلية الا فى ديسمبر سنة ١٩٦٧ بمدينة أديس أبابا ، وحتى يولية سنة١٩٦٨ لم تقم اللجنة بأى عمل ، ولم يعرض عليها أى نزاع وقع بين الدول الافريقية وبعضها لتعمل على تسويته تطبيقا لطبيعة تكوينها ، وليس معنى ذلك أن خلافا ما لم يقع بين الدول الافريقية وبعضها منذ قيام منظمة الوحدة الافريقية فالواقع هو عكس ذلك تماما فقد قامت فعلا خلافات خطيرة بين بعض الدول الافريقية وبعضها ، وهددت الامن والسلام الدوليين فى هذه القارة ، ولكن هذه الخلافات وقعت قبل قيام لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ولذلك عرضت على الفروع الاخرى من هيئات منظمة الوحدة الافريقية فقامت بانشاء لجان مؤقتة وكل اليها أمر العمل على فض تلك المنازعات بالطرق السلمية ، وتلك الظاهرة الخطيرة كان من آثارها اضعاف مكانة لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم قبل أن تبدأ عملها ، وقبل أن تزاول أى نشاط فى مهمتها .

ونريد فى هذه الدراسة معالجة أمرين : أولهما دراسة المنازعات الافريقية التى تدخلت منظمة الوحدة الافريقية فى العمل على فضها ، وثانيهما تحليل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى أنشئت منذ سنة ١٩٦٤ وان كانت لم تعمل بعد .

وسنحاول فى دراستنا هذه أن نجيب على السؤالين التاليين :

(أ) هل نجحت منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية المنازعات الافريقية بالطرق السلمية ؟

(ب) هل تستطيع لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم بوضعها الحالى أن تساعد منظمة الوحدة الافريقيـــة فى فض المنازعات التى قد تقع بين الدول الافريقية ؟ .

المبحث الاول

المنازعات الافريقية التى عرضت على منظمة الوحـــدة الافريقية

الدول الافريقية منذ ظفرها باستقلالها حتى اليـــوم وقع بينها وبين بعضها كثير من المنازعات . وان كان لم يعرض على منظمة الوحدة الافريقية الا قليـــل من هذه المنازعات الكثيرة المتنوعة الا ان هذا الذى عـــرض عليها مع قلته كفيل بأن ينير لنا سبيل معرفة مدى قدرة منظمة الوحدة الافريقية على فض المنازعات التى تعرض عليها ، أو التى توجب عليها وظيفتها أن تتدخل فيهـــا للعمل على تصفيتها ، وقد اخترنا نموذجا لهذه المنازعات التى جعلناها موضـــع دراستنا وهو ذلـــك الاشتباك المسلح الذى وقع بين الجزائر والمغرب ، ثم النزاع الذى وقع بين الصومال وكل من أثيوبيا وكينيا ، ثم الازمة الدبلوماسية الخطيرة التى انفجرت بين غانا وغينيا .

الاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب :

المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية كلتاهمـــا من الدول العربية الافريقية التى تجمع بينهما اكثر من رابطة تاريخية وسياسية ، هذا الى جانب ما بينهما من كفاح

مشترك ضد الاستعمار الفرنسي . وفضلا عن ذلك فقد ارتبطت كلتــا الدولتين بعد استقلالهما بمجموعــة من المعاهدات الدولية(١) بموجبها تعهدت كل منهما بعــدم استعمال القوة فى فض ما قد يقع بينهما من منازعات او خلافات . ومع كل هذا فقد وقع بــين الدولتين فى الثامن من اكتوبر سنة ١٩٦٣ اشتباك مسلح خطــير ، على اثره بادرت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى محاولة تسوية النزاع ، وفى هذه المنافســة بــين هاتــين المنظمتين الدوليتــين تغلبت الدبلوماسية الافريقية على الدبلوماسية العربية ، اذ استطاعت الدبلوماسية الافريقية انشاء لجنة رباعيــة مؤقتة تتألف من رؤساء دول كل من الجزائر والمغرب ومالى واثيوبيا ، واجتمعت تلك اللجنة فى مدينة باماكو عاصمة مالى فيما بين ٢٩ و ٣٠ من اكتوبر ، وتوصلت الى اصدار قرار بايقاف اطلاق النار بتاريخ ٣١ اكتوبر، وبتشكيل لجنة رباعية عسكرية يناط بها تعيين منطقة تكون مجردة من السلاح فيما بين الدولتين المتنازعتين وشكلت اللجنة المختلطة من ضباط من الدول الاربع (اثيوبيا ومالى والجزائر والمغرب) لتحديد منطقــة تنسحب منها القوات الجزائرية والقوات المغربيــة ، ويكون من مهمتها ضمان حياد المنطقة التى ينسحب منها الطرفان وتأمين سلامتها بواسطة مراقبين يختارون من

---

(١) المعاهدات التى ارتبطت كل من المملكة المغربية والجمهوريــة الجزائرية هى : ميثاق جامعة الدول العربية (المــادة الخامسة) وميثاق الامم المتحدة (الفقرة الثالثة من المــادة الثانية) وميثــاق أديس ابابا (الفقرة الثانية من المــادة الثالثة والمــادة التاســعة عشرة) .

مالى واثيوبيا ، ومراقبة الالتزامات التى تعهدت كل من المغرب والجزائر بتنفيذها فى هذه الظروف فيما يتعلق بوقف الحملات الصحفية بينهما ، واحترام مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وتسوية جميع المنازعات بينهما بالمفاوضات .

أما مجلس جامعة الدول العربية فقد اجتمع فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأصدر قراره بدعوة حكومتى الجزائر والمغرب الى وقف اطلاق النار فورا وجاء فى القرار : « درس مجلس الجامعة ببالغ القلق والاذى موضوع النزاع على الحدود المغربية الجزائرية وما انتهى اليه من سفك الدماء العربية بأيد عربية وفى أرض عربية » .

ولما كان ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئها وقراراتها ، فضلا عن روابط الاخوة والقومية العربية تستوجب وقف القتال الناشب فورا ، وحل النزاع بالوسائل السلمية وفى النطاق العربى .

فان مجلس الجامعة يدعو حكومتى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية الى وقف اطلاق النار فورا .

وفى ٢٠ اكتوبر أصدر قرارا آخر بتأليف لجنة وساطة ويقول القرار : « تدارس المجلس موضوع النزاع الجزائرى المغربى وما تطور اليه من قتال .

واستنكر القرار الذى أصدره يوم ١٩٦٣/١٠/١٩ داعيا حكومتى الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية والمملكة المغربية لايقاف اطلاق النار فورا ، كما استعرض ما تضمنته المذكرة المقدمة من وفد الجمهورية العربية المتحدة فى الموضوع .

وقرر ما يأتى :

اولا — دعوة الحكومتين الشقيقتين الى سحب قواتهما المسلحة الى مراكزها السابقة لبدء الاشتباك المسلح على الا يؤثر ذلك فى الخلاف القائم حول الحدود.

ثانيا — تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا والجمهورية العربية المتحدة مع رئيس المجلس والامين العام لاتخاذ ما يقتضيه جسم النزاع بين البلدين الشقيقين بالطرق السلمية .

ثالثا — دعوة حكومتى البلدين الشقيقين الى تقديم كافة التسهيلات اللازمة كى تؤدى هذه اللجنة مساعيها على اكمل وجه وفى أسرع وقت .

رابعا — المبادرة الى وقف الحملات الصحفية والاذاعية ضمانا لايجاد جو ييسر للجنة مهمتها » .

ولكن أيا من القرارين لم يوضع موضع التنفيذ ، ولم يتجاوز كونه حبرا على ورق . أما البيان المشترك الذى أصدرته اللجنة الرباعية المؤقتة المنبثقة من منظمة الوحدة الافريقية فكان هو الوثيقة الوحيدة التى قامت عليها تسوية النزاع بين الدولتين ، وكانت اللجنة الرباعية المؤقتة التى أصدرته مكونة من صاحب الجلالة الامبراطور هيلاسلاسى ، وجلالة الملك الحسن ، والرئيس موديبوكيتا والرئيس أحمد بن بيلا . وتضمن البيان النص على ضرورة عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا فى أقرب وقت ممكن للنظر فى تشكيل لجنة خاصة للتحكيم تكون مهمتها :

(أ) تحديد المسئولية عن بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب .

(ب) دراسة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب بتعمق ، وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا .

وافتتحت الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، والقى مندوب المغرب (السيد رضا جديرة) كلمة شرح فيها وجهة نظر دولته ، فأشار الى تعهد الجزائر بمناقشة مشكلة الحدود فى اتفاق الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة وعدم وفائها بهذا التعهد بعد استقلالها ، كما اشار الى تدخل دولة ثالثة (لم يصرح باسمها ولكن عرف أنه يعنى بذلك الجمهورية العربية المتحدة) بالمساعدات العسكرية والحملات الصحفية والاذاعية قاصدة بذلك تعميم النزاع ، وتعريض أمن القارة للخطر ، ثم القى مندوب الجزائر (السيد عبد العزيز بوتفليقة) كلمة أبرز فيها كذلك وجهة نظر بلاده وقال ان اعتداءات المغرب ترجع الى يولية سنة ١٩٦٢ تنفيذا لسياسة توسعية ، والى ان سياسة بلاده تستند الى مبدأ احترام الحدود التى وضعتها الدول الاستعمارية ، وهو المبدأ الذى تم الاتفاق عليه فى مؤتمر القمة الافريقى ، كما أضاف الى ذلك أن تعهد الجزائر بالمفاوضة بعد الاستقلال لتسوية مشكلة الحدود قد أخذ نتيجة لضغط ، وبعد هذا تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الخاصة التى يناط بها أمر حل النزاع ، وتم الاتفاق فى تأليفها على اختيار كل من أثيوبيا ومالى والسنغال وساحل العاج والسودان وتنجانيقا ونيجيريا لتكون كل منها عضوا فى اللجنة الخاصة .

والقرار الذي بموجبه أنشئت اللجنة آنفة الذكر يستخلص منه ان المجلس قد وضع مبدأين هامين :

المبدأ الاول يقول بوجوب تسوية الخلافات التى تقع بين الدول الافريقية. وهذا المبدأ يؤكد الاقليمية الدولية التى اعترف بها ميثاق الامم المتحدة واكدها فى أحكام المادة ٥٢ من ميثاق الامم المتحدة التى تقول : ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات أقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الامم المتحدة ومبادئها ، ٢ ـ يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الامن . ٣ ـ على مجلس الامن ان يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الامر أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن .

والمبدأ الثانى يقرر أنه بداخل القارة الافريقية التى تقضى بفض الخلافات الافريقية داخل التنظيمات الافريقية توجد كذلك اقليمية عربية مغربية لا يجوز اغفالها . ويستخلص ذلك من العبارات التى وردت فى القرار سالف الذكر من نحو : ... الدول الشقيقة ... ، وحلول تسوية بين الاشقاء ..

والاعتراف بتلك الاقليمية يعنى جواز قيام المنظمات

الاقليمية الدولية داخل اطار المنظمة القارية الافريقية ، ويعنى كذلك اعتراف منظمة اديس أبابا بامكانية فض المنازعات الافريقية فى اطار المنظمات الاقليمية الدولية القائمة فعلا كجامعة الدول العربية ، أو التى قد تقوم مستقبلا من نحو تنظيم خاص تنشئه دول المغرب العربى مثلا ، أو دول وادى النيل .

وبمعنى آخر : ان منظمة اديس ابابا لا ترغب فى احتكار عملية فض المنازعات الافريقية ، ولا تمانع فى أن تتولى منظمات دولية أخرى تسوية تلك المنازعات ، والقيد الوحيد الذى تفرضه منظمة الوحدة الافريقية هو أن تكون التنظيمات أو الهيئات التى تتولى تسوية المنازعات منبثقة من القارة الافريقية ولا يكون فى عضويتها دول أو هيئات اجنبية عن القارة الافريقية .

هذا ، وقد اجتمعت اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائرى المغربى فى ابيدجان فيما بين ٢ و ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم اجتمعت مرة ثانية فى باماكو فيما بين ٢٤ و ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ . وعندما اجتمع مجلس وزراء الخارجية فى دورته العادية الثانية بمدينة لاجوس فيما بين ٢٤ و ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٤ كان البند التاسع من موضوعات جدول اعماله تحت عنوان : « تقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع بين الجزائر والمغرب على الحدود » . وقد ناقش المجلس هذا الموضوع ، وأصدر القرار م. و / ١٨ ، وكان أهم ما تضمنه أن المجلس :

(أ) احيط علما بتقرير اللجنة .

(ب) يعبر عن رضائه عن عمل اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر .

(جـ) يعبر عن الارتياح والشكر للملك الحسن ملك المغربوالرئيس احمد بن بيلا رئيس الجزائر لما بذلاه من جهد فى البحث عن حل افريقى للخلاف .

(د) يقترح أن يقوم اتصال مباشر بين اللجنة ولجنة وقف اطلاق النار وتكرر مثل هذا بعبارات تكاد تكون واحدة فى القرار (م٠ و ٣٧) الصادر أثناء الدورة العادية الثالثة لمجلس وزارء الخارجية المنعقدة بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ ، وفى القرار (م٠ و ٥٤) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية الرابعة المنعقدة بمدينة نيروبى فيما بين ٢٥ فبراير و ٩ مارس سنة ١٩٦٥ ، وفى القرار (م٠و ٧٩) الصادر من مجلس وزراء الخارجية فى جلسته العادية السابعة المنعقدة فى أديس أبابا فيما بين ٣١ أكتوبر و ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ .. أما فى دورة كينشاسا التى انعقدت فىسبتمبر سنة ١٩٦٧ فلم يبحث مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية موضوع الخلاف المغربى الجزائرى لان اللجنة الخاصة بالعلاقات بين المغرب والجزائر لم تكن قد اجتمعت بعد اجتماعها بمدينة طنجة فى يولية سنة١٩٦٧ اذ طلبت الجزائر تاجيل اجتماعها بسبب الظروف التى كانت تمر بها العروبة فى هذه الفترة نتيجة للعدوان الصهيونى على الوطن العربى .

واذا كانت اللجنة سالفة الذكر لم تسفر أعمالها عن نتيجة ايجابية صريحة فإنها على الاقل قد أسهمت فى تحقيق الامن والسلام السائدين على الحدود فيما بين المغرب والجزائر .

النزاع الاثيوبى الصومالى والنزاع الكينى الصومالى

ان رئيس جمهورية الصومال حين القى الخطاب الافتتاحى بمؤتمر أديس ابابا فى مايو سنة ١٩٦٣ عبر عن سياسة بلاده حين ذكر أن مشكلة الحدود الصومالية مع الدول المجاورة لها لا تختلف عن مثيلاتها بين دول القارة الافريقية لانها لا تتعلق بتعديل طفيف ، أو باعادة تخطيط بعض أجزائها ، ولكنها تتعلق بجميع الحدود الصومالية التى تشطر البلاد شطرا ، فتجعل الشعب الصومالى موزعا بين الدولة الام وبعض الدول المجاورة لهـــــا .

وايا كان الامر فان الاتجاه العام فى مؤتمر أديس ابابا كان نحو الاحتفاظ بالامر الراهن فيما يتعلق بالحـــدود الافريقية . وقد عبر أكثر من رئيس دولة عن ضرورة منع أى محاولة ترمى الى اعادة النظـــر فى الحـــدود السياسية التى رسمها الاستعمار والا وقعت الفتنـــة وثارت الحروب بين الدول الافريقية الشقيقة .

وليس من اهداف هذا البحث اجراء دراسة للاراء الفقهية التى دارت فى المحافل الإفريقية حول موضوع جمود الحدود الافريقية ، وانما الذى يهمنا هنا هـــو أنه على الرغم من ذلك الموقف الذى اتخذه مؤتمر أديس ابابا قد وقعت الاشتباكات المسلحة بين الامبراطورية الاثيوبية والجمهورية الصومالية ، ثم بين الجمهوريـــة الصومالية والجمهورية الكينية . وقد عرض هـــــذا الخلاف الذى كان يهدد الامن الافريقى على مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية حين كان منعقدا بمدينة السلام فى دورة غير عادية فى فبراير سنة ١٩٦٤ ، وذلك لبحث

موضوع الاضطرابات التى وقعت فى تنجانيقا ، وانتهز المجلس فرصة انعقاد هذا الاجتماع الاستثنائى لبحث موضوع النزاع على الحدود بين أثيوبيا والصومال ، فاستمع الى البيانات التى أدلى بها مندوبو الدولتين ثم أصدر قرارا تضمن ثلاثة مبادىء هامة فى الفقه الدولى الافريقى وهى :

(**أولا**) جميع المنازعات الافريقية يجب أن تتم تسويتها عن طريق المفاوضات ، أو الوساطة ، أو التوفيق ، أو التحكيم ، وذلك وفقا لاحكام الفقرة الرابعة من المادة الثالثة .

(**ثانيا**) وحدة افريقية تتطلب أن يكون السعى لايجاد حل لجميع المنازعات بين الدول الاعضاء فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية قبل كل شىء .

(**ثالثا**) يجب على المنظمة ان تعمل على خلق الجو الملائم الذى يمكن ان يؤدى الى مثل هذه التسوية السلمية .

وبعد أن وضع القرار تلك الاصول الفقهية تضمن الاقتراحات التالية :

١ ــ دعاد بحزم واصرار حكومتى أثيوبيا والصومال الى ان تصدر كل منهما اوامرها بوقف اطلاق النار فورا ، كما دعاهما الى الامتناع عن جميع الاعمال العدوانية .

٢ ــ اوصى حكومتى اثيوبيا والصومال باتخاذ الاجراءات التى تكفل وضع نهاية للحملات التى تنطوى على استفزاز أو اهانة للاخرى عن طريق جميع وسائل الإعلام .

٣ ــ دعا حكومتى أثيوبيا والصومال الى الدخول

فى مفاوضات لايجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بينهما.

٤ – دعا جميع الدول الافريقية التى لها بعثات دبلوماسية أو قنصلية فى أثيوبيا والصومال الى أن تبذل كل منها ما فى وسعها للمعاونة على تنفيذ وقف اطلاق النار.

٥ – قرار ادراج هذا النزاع فى جدول أعمال الدورة العادية التالية لمجلس الوزراء التى كان قد تقرر أن تنعقد فى لاجوس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٤ وذلك بغية الوصول الى حل سلمى ودائم (قرار : م – و – غير عادى ٣/ ٢).

أما القرار الذى أصدره المجلس ووجهه الى كل من الصومال وكينيا فمع أنه كان أكثر ايجازا من القرار الموجه الى كل من أثيوبيا والصومال فقد تضمن النقط التالية :

« بعد أن استمع الى البيانات التى أدلى بها مندوبو كينيا والصومال بشأن مسألة حوادث الحدود المتكررة فى المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا الواقعة على الحدود مع الصومال ..

١ – يدعو حكومتى الصومال وكينيا الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لتسوية النزاع الحالى وفقا لروح الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق .

٢ – يدعو حكومتى الصومال وكينيا الى الامتناع مستقبلا عن الاعمال الاستفزازية والدعائية أثناء محاولة الوصول الى تسوية للنزاع .

٣ – يقرر ابقاء موضوع هذا النزاع فى جدول أعمال

الدورات القادمة لمجلس الوزراء الى أن تتحقق تسوية نهائية (قرار — م — و غير عادى ٢/٤) .

وما يبدو من فرق بين القرارين يرجع الى انـــه فى الحالة الاولى قد وقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين فدعا ذلك الى مطالبتهما بوقف اطلاق النار بينهما ، فى حين أن الموقف فى الحالة الثانية لم يتوتر الى درجـــة وقوع اشتباك مسلح ، والفرق الاساسى الجـــدير بالملاحظة هو ان مجلس الوزراء طلب فى القرار الاول من البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى كل من أديس أبابا ومقديشو أن تقوم بدور الوسيط فى النزاع ولم يطلب مثل ذلك فى القرار الثانى ، كما أن هنـــاك فرقا شكليا آخر هو أن القرار الاول قضى بادراج النزاع فى جدول أعمال الدورة القادمة ، اما القرار الثـــانى فقضى بادراج النزاع فى جميع الدورات القادمة الى أن تتم التسوية . والحق اننا لم نستطع أن نجـــد مبررا موضوعيا او تفسيرا لهذا الاختلاف بين الصيغتين .

هذا وفى الدورة العادية لمجلس وزراء خارجية الدول الافريقية المنعقد بلاجوس فى فبراير سنة ١٩٦٤ بحث المجلس النزاع على الحدود بين اثيوبيا والصومال ، وأصدر قرارا أهم ما جاء فيه هو :

« مذكرا بالقرار ٢/٣ (الدورة غير العادية لمجلس الوزراء ..

مهنئا حكومتى اثيوبيا والصومال لاصدارهما الاوامر فورا بوقف اطلاق النار .

ملاحظا بارتياح أن شعورا أخويا يتسم بالتهادن قد قام بين البلدين .

مسهلا بذلك الوصول الى حل سلمي ودائم طبقا للفقرة الرابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

حريصا على تدعيم التقدم الذى أمكن احرازه فى السعى الى مثل هذا الحل السلمى :

١ — يؤكد القرار ما أصدرتهالدورة غيرالعادية لمجلس الوزراء قرار ٣ / ٢ بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ المتضمن الفقرات العاملة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) .

٢ — يطلب من حكومتى أثيوبيا والصومال الابقاء على الامر الذى صدر بوقف اطلاق النار ، وعدم الاستمرار فى الأعمال العدائية التى تخللته ، والامتناع عن أى عمل من شأنه أن يعرض وقف اطلاق النار للخطر .

٣ — يطلب من حكومتى أثيوبيا والصومال أن تدخلا فى أقرب وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة بقصدالوصول الى حل سلمى لنزاع الحدود الذى طال امده .

٤ — يطلب منهما أن تقدما تقريرا عن نتيجة مفاوضاتهما الى المؤتمر القادم لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

أما فيما يخص النزاع بين الصومال وكينيا فانمجلس الوزراء قد أصدر قرارا آخر كان أهم ما جاء فيه أنه :

يدعو حكومتى كينيا والصومال الى البدء فى أقرب

وقت ممكن فى مفاوضات مباشرة مع مراعاة الفقـرة الثالثة من المادة الثالثة من الميثاق ، وهى التى تقضى « باحترام سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها ، وحقها الثابت فى كيانها المستقل » .

وكان القرار بهذا يؤكد من طريق غير مباشر أنـه لا يجوز تعديل الحدود بين الصومال وكينيا .

وأثنـاء انعقاد مؤتمر رؤساء الـدول والحكومات بالقاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ تقرر سحب القضيتين من جدول أعمال المؤتمر اذ كانت الصومال واثيوبيا قـد استطاعتا وضع أسس لتسوية الخلاف بينهما فى مؤتمر عقد بالخرطوم فى أبريل سنة ١٩٦٤ حيث تم الاتفـاق على تحديد منطقة مجردة من السلاح .

اما المفاوضات بين كينيا والصومال فكانت وقتئـذ لا تزال دائرة ، وبذلك انتهى دور منظمـة الوحـدة الافريقية فى هذين النزاعين ، وان كانت الدولة المعنية بهما لم تصل بعد فيهما الى حل نهائى .

الازمة الدبلوماسية بين غانا وغينيا :

فى التاسع والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦٩ كانت طائرة الوفد الغينى الذاهب الى أديس ابابا لحضـور اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية قـد هبطت مضطرة فى مطـار أكرا ، وانتهزت الحـكومة الجديدة فى غانا هذه الفرصة واعتقلت الوفد الغينى وعلى رأسه وزير خارجية غينيا ، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولى ، وقواعد العرف الدبلوماسى . وقررت انها لن تفرج عن أعضاء هذا الوفـد الا اذا أفرجت

حكومة كوناكرى عن مجموعة الطلبة الغانيين المعتقلين لديهـــــا .

والحق أن خلافا خطيراً قام بين الدولتين على اثــر الانقلاب العسكرى الذى وقع فى أكرا ، وكان من نتائجه اخراج الدكتور نكروما من الحكم والتجاؤه الى كوناكرى حيث رحبت به حكومتها وأعلنت انه بمثابة رئيس لدولة غينيا ، وانه السكرتير العام للحزب الغينى الديمقراطى كما انها سمحت له بممارسة نشاط سياسى وثــورى يهدد امن الحكومة الجديدة التى استولت على مقاليــد الحكم فى اكرا على اثر ابعاده عنها . هذا عدا الحملات الاذاعية التى كانت تصدر من محطة صوت الثورة فى كوناكرى باشراف الدكتور نكروما .

أمام هذا الحادث الخطير الذى كان يهدد الدبلوماسية فى أفريقية ، ويهـــدد بالاخفاق مؤتمر رؤساء الــدول والحكومات الافريقية قرر مجلس الوزراء الذى كان منعقدا فى أديس أبابا ايفاد بعثة مكونة من ثلاث دول هى الكونغو كينشاسا ، وكينيا ، وسيراليون ، وتكون مهمتها العمل للافراج عن الوفد الغينى المعتقل فى أكرا ، ثم العمل بعد ذلك على تحسين العلاقات بين الدولتين الافريقيتين .

وقد سافر الوفد فعلا ونجح فى مهمتـــه الاولى اذ استطاع أن يقنع حكومة اكرا بالافراج عن الوفد الغينى المعتقل ، وقد تم الافراج فعلا فى اليــوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٦ وهو يوم افتتاح مؤتمر القمــة الافريقى الثالث بمدينة أديس أبابا . الا أنه لم ينجح فى مهمته الثانية التى تتمثل فى العمل على تلطيف العلاقات

بين الدولتين المتنازعتين ، بل ان وفد غينيا رفض أن يجلس فى مؤتمر القمة على نفس المـــائدة التى جلس عليها وفد غانا على الرغم من المساعى الحميدة التى بذلتها لجنة مؤقتة الفت لهـــذا الغرض من رؤســـاء اثيوبيا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وليبـــريا ، ومالى .

تقييم مهمة المنظمة الافريقية فى تسوية تلك الخلافات

لقد تدخلت منظمة الوحدة الافريقية فى تسوية خلافات افريقية كثيرة غير تلك التى فصلناها ومنها الخلاف بين رواندى وبوراندى ، والخلاف بين غانا وفولتا العليا ، ثم الصراع بين الحكومة الانفصالية فى بيافرا وحكومة لاجوس الاتحادية ، ولكن الغرض من تلك الدراســـة هو تقييم دور منظمة الوحدة الإفريقية فى تسوية تـــلك الخلافات لا مجرد السرد أو التبويب للخلافات الافريقية. والامثلة الثلاثة التى ذكرناها تحقق هذا الغرض ، اذ نستطيع أن نستخلص منها النقط التالية :

(**أولا**)الاسلوب الذى اتبعتـــه المنظمة فى تسويـــة الخلاف يتمثل فى عرضها على هيئة سياسية بحتـــة هى مجلس الوزراء ، او مجلس رؤساء الدول والحكومات. وتلك الهيئة السياسية اما أن تطلب من الدول المتنازعة أن تتفاوض ، واما أن تشكل لجنة سياسية مؤقتـــة تكل اليها أمر العمل على فض النزاع سياسيا ، وتنتهى مهمة تلك اللجنة بتسوية الخلاف الذى من أجله شكلت، أو باعلان تعذر تسويته .

(**ثانيا**) تكوين تلك اللجان خاضع لاعتبارات شخصية أو سياسية من نحو العلاقات الودية القائمة بين من ستتألف منهم تلك اللجان وبين حكومات الدول المتنازعة، ومنها سرعة مبادرة الوزراء او الرؤساء الذين لهم مصلحة فى تسوية تلك المنازعات ، او من هم فى حاجة الى ابراز مكانتهم ..

(**ثالثا**) لم يقدر لتلك اللجان ان تنجح فى فض المنازعات التى كلفت بعضها ، وان كانت قد نجحت فى تخفيف حدة التوتر المترتب على النزاع . فالنزاع المغربى الجزائرى مثلا ما يزال قائما دون حل ،والخلاف بين حكومتى كوناكرى واكرا ما يزال على اشده على الرغم من كل المساعى الحميدة التى بذلت . فلو أن لجنة الوساطة والتحكيم كانت قائمة وعرضت عليها تلك المنازعات أو غيرها من المنازعات الافريقية هل كانت تستطيع ان تلعب دورا اكثر ايجابية من الدور الذى لعبته اللجان السياسية المؤقتة التى انشأها مجلس وزراء الدول الافريقية ، او مجلس رؤساء الدول والحكومات ؟ .

لكى نجيب عن هذا السؤال يجب أن نتقدم فى ذلك بعرض سريع موجز لهذه اللجنة وفقا لاحكام البروتوكول الذى بموجبه قامت وتألفت .

المبحث الثانى

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

الاحكام الخاصة بتكوين اللجنة واختصاصاتها ، والاساليب التى تتبعها فى فض المنازعات الافريقية

يتضمنها البروتوكول سالف الذكر والذى ينقسم الى ستة أقسام واثنتين وثلاثين مادة .

تكوين اللجنة :

تتكون اللجنة من واحد وعشرين عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وقد تم انتخاب هؤلاء الاعضاء اثناء اجتماع أكرا فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، ويتضح من تلك الانتخابات انها تمت وفقا لنوع من التوزيع الضمنى بين أفريقيا الناطقة بالعربية وافريقيا الناطقة بالانجليزية ، وافريقيا الناطقة بالفرنسية كما انه قد ادخل فى الاعتبار نوع من التوزيع بين التخصصات القانونية والدبلوماسية فقد تضمنت اللجنة ستة من القضاة ، وأربعة من المحامين ، وثلاثة من اساتذة القانون وثلاثة من السفراء واثنين من أعضاء البرلمانات .

ومن حق كل دولة افريقية أن تتقدم بمرشحين لعضوية اللجنة ، ولكن لا يكون لها أكثر من عضو واحد ، ومدة العضوية خمس سنوات قابلة للتجديد . هذا ويجوز أعفاء اعضاء اللجنة بقرار يصدر من مجلس رؤساء الدول والحكومات بأغلبية الثلثين من مجموع الاعضاء ، ويقوم هذا الاعفاء على إساس عدم قدرتهم على مزاولة مهام أعمالهم ، أو على ثبوت سوء السلوك وأعضاء اللجنة المشغولون بالاعمال الخاصة بمهمتها يتمتعون بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية .

وعندما اجتمعت اللجنة بأديس ابابا فى شهر ديسمبر

سنة ١٩٦٧ لم يستطع بعض الاعضاء أن يشتركوا فى اعمالها أما لان بعضهم كان معتقلا فى بلاده ، واما لان بعضا لم تسمح لهم حكوماتهم بمغادرة البلاد . وقد أثير فى اللجنة موضوع الحصانة الدبلوماسية ، وتخلصت اللجنة من هذا المأزق بتقديم تفسير ضيق للحصانة الدبلوماسية وكان مجمل هذا التفسير أن الحصانة الدبلوماسية لا تعتبر سارية المفعول الا حين يكون العضو يؤدى عمله الرسمى فى مقر اجتماع اللجنة ، اما خارج مقر عمله الرسمي فلا يتمتع بتلك الحصانة ولا بالامتيازات الدبلوماسية .

واللجنة جهاز دائم ، بمعنى أن هيئة مكتب اللجنة المكونة من رئيسها ونائبيه يعملون بصفة دائمة فى مقر اللجنة بأديس أبابا ، أما الاعضاء الباقون وعددهم ثمانية عشر عضوا فلا يعملون الا جزءا من الوقت ، ولكن يلاحظ أن اعضاء المكتب وهم الرئيس ونائباه لم يعملوا قط حتى اليوم بصفة دائمة فى مقر اللجنة باديس ابابا ، وان كان ذلك يمكن تبريره بأن اللجنة لم تعمل حتى اليوم .

اختصاصات اللجنة :

تختص اللجنة بالمنازعات التى تقع بين الدول الافريقية فقط ، وذلك دليل على أن المشرع الافريقى قد اتخذ موقفا محافظا . فاللجنة مثلا غير مختصة بتسوية منازعات قد تقع بين منظمة الوحدة الافريقية وبعض الدول الاعضاء فيها ، أو المنازعات التى قد تقع بين دول أفريقية ودول غير أفريقية ، أو التى تقع بين الدول الافريقية وبعض الافراد أو الشركات الافريقية .

وفوق هـذا وذاك أمر لا يصح أن يغيب عن البال وهو أن اختصاص اللجنة اختيارى محض فليس لهـا أن تمارس النظر فى اى نزاع الا بموافقة الدول الاطراف فى هذا النزاع . ومع أن المادة ١٢ من البروتوكول تنص على ان اللجنة تحاط علما باى نزاع اما عن طـريق الاطراف المعنية ، واما عن طريق طرف واحد فيـه ، أو عن طريق مجلس الوزراء ، أو عن طـريق مجلس رؤساء الدول والحكومات فانها مع ذلك لا يجوز لهـا أن تفض النزاع أو تعمل على تسويته الا بموافقـة صريحة تصدر من الاطراف المعنية ، وليس لاية هيئة عاملة داخل منظمة الوحدة الافريقية سلطـة الـزام الاطراف المتنازعة بالالتجاء الى اللجنة .

اساليب فض المنازعات :

وقد وضع البروتوكول ثلاثة اساليب لفض المنازعات بالطرق السلمية :

الاسلوب الاول ــ الوساطة : وفقا لهذا الاسلوب اذا احيل نزاع أفريقى الى اللجنة للوساطة فان رئيس اللجنة بناء على موافقة الاطراف يعين الوسيط الذى يحاول التوفيق بين الدول المتنازعة . ويقوم الوسيط بعد دراسة موضوع النزاع بتقديم مقترحات مكتوبـة الى اطراف النزاع ، فاذا وافقت الدول المتنازعة على تلك المقترحات فانها توقع على وثيقة تتضمن تـلك المقترحات ، اما اذا لم تظفر المقترحات بالموافقة فان مهمة الوسيط تكون قد انتهت . ويجب أن يكون الوسيط المختار واحدا من أعضاء اللجنة .

الاسلوب الثاني — التوفيق : وفقا لهذا الاسلوب يتفق رئيس اللجنة مع الاطراف المعنية على تكوين هيئة توفيق من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء اللجنة ، وتقوم تلك اللجنة الثلاثية بمحاولة الوصول الى اتفاق بين طرفى النزاع ، وبعد ان تبذل كل جهدها وتنتهى من اجراءاتها تقدم تقريرا تذكر فيه أن الطرفين قد توصلا الى اتفاق ، أو تذكر انه لم يمكن الوصول الى تسوية للنزاع ، وعند هذا تنتهى مهمتها .

الاسلوب الثالث — التحكيم : اذا اتفقت الدول المتنازعة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة لفض النزاع القائم بينها موفقا لاحكام المادة ٢٧ من البروتوكول يجب على كل من الاطراف أن يختار محكما واحدا من بين أعضاء اللجنة ، والمحكمان اللذان يختارهما طرفا النزاع يختاران بدورهما وباتفاق مشترك شخصا ثالثا من بين أعضاء اللجنة ليكون رئيسا لمحكمة التحكيم . واذا استعصى على المحكمين أن يتفقا على تعيين المحكم الثالث يكون من اختصاص مكتب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ان يختاره . ولرئيس هذه اللجنة الحق فى أن يعين عضوين اضافيين فى محكمة التوفيق اذا وافق طرفا النزاع على ذلك ، ولا يشترط فى العضوين الاضافيين أن يكونا من أعضاء اللجنة ،ولكن يكون لهما بعد اختيارهما كل السلطات المخولة للاعضاء الآخرين فى محكمة التحكيم .

هذا وقد سال بعض الاوربيين المهتمين بدراسة القانون الدولى عما اذا كان يجوز اختيار العضوين الاضافيين من غير الافريقيين ، والجواب على تساؤله هذا هو انه

وان كان غير منصوص على ذلك صراحة فان روح ميثاق اديس ابابا والقرارات التى صدرت من المنظمة فيمـــا بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٨ تؤكد كلهـــا أن محكمة التحكيم يجب أن تكون أفريقية محضة ، ومعنى ذلك انه لا يجوز تعيين محكمين من خارج اللجنة لا ينتمون الى جنسية احدى الدول الافريقية ، وكل ما اشترطه البروتوكول هو الا يكون المحكمون من جنسية أحـــد الطرفين المتنازعين ، ولا ان يكونوا من المقيمين فى أرض أى منهمـــا .

ولسائل أن يسأل : ما هو القانون الذى تطبقـــه محكمة التحكيم عندما تصدر حكما ؟ .

والجواب على ذلك هو أن المادة ٣٠ من البروتوكول تجيب على هذا التساؤل بقولها : « فى حالة عدم وجود أى شرط فى الاتفاق بالنسبة لتطبيق القانون تقوم محكمة التحكيم بفض النزاع وفقا لاحكام الاتفاقات المنعقدة بين الطرفين ، ووفقا لقواعد القانون الدولى ، وقواعـــد ميثاق الوحدة الافريقية ، وميثاق الامم المتحدة .

وسؤال آخر ، هو : هل يجوز استئناف حكم محكمة التحكيم ؟

والجواب على ذلك هو ان البرتوكول لم يتضمن اجابة صريحة على ذلك ، غير أنه بالرجوع الى الاعمـــــال التحضيرية التى دارت فى اللجنة الفنية نرى ما يفيـــد بوضوح أن حـــكم محكمة التحكيم نهائى وغـــير قابل للاستئناف .

هذا بايجاز وتبسيط هو اهم أحكام لجنة الوســـاطة

والتوفيق والتحكيم ، ويتضح مما أوردناه أن هناك شبها كبيرا بين هذه اللجنة ومحكمة التحكيم الدائمة فى لاهاى والتى أنشئت فى مطلع هذا القرن ، فكل من الهيئتين لا تخرج عن كونها مجموعة من الخبراء فى القانون الدولى والشئون الدولية توضع تحت تصرف الدول المتنازعة لتختار من بينهم مجموعة تكل اليها أمر تسوية المنازعات التى هى طرف فيها وفقا لاسلوب الوساطة أو التوفيق ، أو التحكيم ولكن على الرغم من هذا الاسلوب المرن ، وتلك الوسائل الفنية المختلفة التى تستطيع الدول أن تختار منها ما يلائم رغباتها ، ويتمشى مع مقتضيات سياستها ، ويتناسب مع ملابسات المنازعات الدولية التى وقعت بينها وبين غيرها من الدول الافريقية فان هناك تساؤلا يظل قائما وهو : هل تستطيع اللجنة المذكورة مع كل هذا أن تقوم بدور أكثر ايجابية من دور اللجان السياسية المؤقتة التى انشئت فيما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٧ ؟ .

من الناحية الفنية الخالصة تعتبر القواعد والتنظيمات التى وضعها البروتوكول خطوة تقدمية فى أسلوب فض المنازعات الافريقية الدولية ، ولكن من الناحية العملية هل يتمشى هذا مع حقيقة الواقع الافريقى ؟ الذى يجب الا يغيب عن الاذهان هو أن الدول الافريقية لا تطمئن الى الهيئات القضائية أو شبه القضائية لتحكم فى منازعاتها ، كما انها لا تطمئن الى قواعد القانون الدولى التقليدى التى قد تطبقها تلك الهيئات القضائية أو شبه القضائية ، لان الاطمئنان الى القضاء والتحكيم الدولى والخضوع لقواعد القانون الدولى لا يتأتى الا بعد أن يتم استقرار الدول الافريقية وتتطور العلاقات الدولية

وتنمو . وتطور العلاقات الدولية ونموها هو الذى يؤدى الى تدعيم قواعد القانون الدولى ، ويبعث فى الدول الرغبة فى التمسك بها والاستناد اليها فى الدفاع عن مصالحها . والدول الافريقية فى مجموعها حديثة عهد بالاستقلال ، وبالتالى فان العلاقات الدولية فيما بينها وبين بعضها حديثة كذلك ولهذا يصعب عليها أن تطمئن الى الحلول القانونية فى تسوية ما يقع بينها وبين بعضها من منازعات .

على أن هناك ظاهرة لا يفوتنا أن نسجلها وهى أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تأخرت فى وضع قانونها الاساسى (البروتوكول) ، بل أن تكوينه نفسه قد تأخر اذ كان من الاجدى أن تنشأ مع انشاء جميع الهيئات الاخرى العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية أى فى مايو سنة ١٩٦٣ ، ولهذا فانها — كما أوضحنا من قبل — قد فاتتها فرصة القيام بدور ايجابى فى تسوية بعض الخلافات الافريقية .

وهذا التاخير فى انشائها الا يعبر عن عدم اهتمام الدول الافريقية بالحلول القانونية ، وعدم الاهتمام بضرورة انشاء هيئة شبه قضائية تعمل فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ؟

ثم أن الرجوع الى أحكام المادة السابعة من ميثاق اديس ابابا يؤكد لنا هذا الاتجاه فهذه المادة قد ذكرت الفروع الرئيسية للمنظمة ، ذكرت مجلس رؤساء الدول والحكومات ، ثم مجلس الوزراء ، ثم الامانة العامة ، وجعلت فى المرتبة الرابعة والاخيرة لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

وهناك ملاحظة يجدر ذكرها وهى ان نشاط الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية قد ضعف لاسباب متعددة منها اخفاق المنظمة فى عملية تصفية الاستعمار من جنوبى القارة ومنا قلة مواردها المالية ، ومنها كذلك ضعف أجهزتها الفنية ..

وفض المنازعات التى قد تقع بين الدول الإفريقية قد تكون مهمة جديدة تستطيع منظمة الوحدة الافريقية ان تمارس فيها نشاطها وتؤكد شخصيتها . وهناك احتمال وقوع منافسة بين مجلس رؤساء الدول والحكومات أو مجلس الوزراء من ناحية وبين لجنة الوساطة والتوفيق من ناحية أخرى فى عملية فض المنازعات الافريقيقة اذ يحاول كل جانب أن ينفرد بممارسة هذا النشاط الدبلوماسى القضائى .

ومن المحتمل كذلك أن تمتد تلك المنافسة الى الاجهزة الادارية . فاذا كان فض النزاع من اختصاص مجلس الوزراء فان الامانة العامة هى التى ستكون مختصة بجميع الترتيبات اللازمة للعمل داخل اللجان المكلفة بتسوية المنازعات . اما اذا كان فض النزاع من اختصاص لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فان الاجهزة الادارية التابعة لهذه اللجنة هى التى ستكون مختصة بجميع الترتيبات الادارية والفنية المتعلقة بفض النزاع .

هذه الملاحظات لا تخرج فى مجموعها عن كونها مجرد احتمالات ما دامت لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لم تعمل حتى اليوم ، ولكن تلك الاختمالات تبعث على الظن بأن اللجنة لن تستطيع ان تساعد منظمة الوحدة

الافريقية فى ان يكون لها دور اكثر ايجابية فى فض المنازعات الافريقية .

ولكن هل يستخلص من كل ذلك ان الدول الافريقية يجب ان تلجأ الى المنظمات الدولية العالمية لفض المنازعات التى تقع بينها كأن تلجأ مثلا الى مجلس الامن أو الى محكمة العدل الدولية ؟

ان اللجوء فى فض المنازعات الافريقية الى المنظمات الدولية العالمية أمر بعيد الاحتمال ، فمهما كان ضعف دور منظمة الوحدة الافريقية فى فض المنازعات التى وقعت بين دول القارة فان ذلك كان بداية ، ولابد من مثل ذلك فى هذه البداية وبعدهاتستطيع الدول الافريقية أن تطمئن الى الهيئات السياسية والقضائية أو شبه القضائية الافريقية لكى تتولى تسوية منازعاتها فى نطاق القارة ، وليس خارج هذا النطاق .

الفصل الثالث

الدبلوماسية الافريقية

ومشاكل التنمية

لا يكاد يختلف اثنان من السياسيين الافريقيين ، أو الخبراء الدوليين فى أن أهم قضية أفريقية هى مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى هذه القارة التى اصطلحت على ظلمها الظروف .

ولا يكاد يختلف اثنان من السياسيين والخبراء أيضا فى أن وضع الخطط ورسم السياسات الواجب اتباعها لمواجهة هذا التخلف ، يعتبر اصعب قضية تواجه القيادات والكادرات الافريقية .

تلك السياسات وهذه الخطط قد تكون على نطاق قومى أو محلى ، وقد تكون على نطاق اقليمى أو نطاق قارى ، أو على نطاق يمتد الى خارج القارة الافريقية .

وحسبنا أن نعرض فى هذه الدراسة للسياسات التى اتبعت على النطاق الدولى لا على النطاق المحلى ، فنحن نهدف فيما يبدو من عنوان هذه الدراسة الى تحليل الدبلوماسية الافريقية تجاه قضية التخلف . ومن ثم لا تدخل هذه الدراسة فى نطاق علم الاقتصاد وذلك لانها لا ترمى الى تحليل الخطط الاقتصادية أو المشروعات

المالية التى اتبعت لمواجهة التخلف الافريقى ، ولكنها ترمى الى تبيان المواقف السياسية تجاه تلك الخطط وهذه المشروعات . والدول الافريقية فى سعيها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مهما كان نظامها الداخلى الذى اختارته يتعين عليها أن تتعاون مع غيرها من الدول . وهذا التعاون يمكن أن يتحقق على ثلاثة مستويات هى :

(أ) المستوى القارى ، وهو المشروع الذى نادت به منظمة الوحدة الافريقية منذ قيامها فى مايو سنة ١٩٦٣ .

(ب) المستوى الاقليمى : وهو يتحقق عندما تجتمع طائفة من الدول محدودة العدد ليعاون بعضها بعضا فى ظل اتحادات سياسية ، واقتصادية بغية تنشيط التنمية .

(جـ) المستوى الدولى والخارجى : وهو الذى يسعى الى تحقيق التنمية عن طريق التعاون بين الدول الافريقية ودول اخرى خارج القارة الافريقية .

هذه الانواع الثلاثة من التعاون سنتولى معالجتها فى هذه الدراسة مبرزين الدوافع الايديولوجية والنتائج السياسية المترتبة على كل نوع من انواع هذا التعاون ومدى تاثيره فى المستقبل السياسى للقارة الافريقية .

المبحث الاول

التعاون القارى وقضية التنمية

فى مؤتمر اديس ابابا الذى وضع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية سجل اكثر رؤساء الدول المجتمعة أن قضية التخلف أكثر قضايا العالم خطرا والحاحا .

قال الرئيس ليوبولد سنجور فى هذا الصدد : « هناك عنصر مشترك آخر يربط بيننا وهو وضعنا باعتبارنا دولا متخلفة .. وهو وضع له خصائص شتى أجملها فى : سوء التغذية ، وقلة الانتاج الناجم عن نقص رأس المال. وقلة الافراد المدربين تدريبا فنيا .. (١) .

وقال احمدو اهدوجو رئيس جمهورية الكمرون : « يجب علينا أن ندرك أننا من بين أفقر الدول فى مجموعة الدول التى يطلق عليها اسم العالم الثالث» (٢)، وأضاف، ملك بوروندى قوله : « يجب أن نتفق على ان أفريقيا اليوم فى تخلف فنى اذا ما قورنت بغيرها من القارات(٣)» وقال ديورى هامانى رئيس جمهورية النيجر : « سيزداد التخلف الافريقى خطورة الا اذا أعيد النظر فى العلاقات الدولية بشجاعة .. ان الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فى الدول القوية ومستوى المعيشة فى الدول الافريقية الفقيرة التابعة اقتصاديا سوف تتسع حتما » (٤) .

وكان من اثر هذا الاجماع على وصف افريقيا بالتخلف، والاشارة الى خطورة هذا التخلف ، ان تم الاتفاق على مبادىء مهمة ترمى الى ضرورة العناية بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى فى الدول الافريقية .

---

(١) خطاب ليوبولد سنجور — مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة — النسخة الفرنسية — المجلد الثانى رقم ١٠ صفحة ٧ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ١٦ صفحة ١ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة — المجلد الثانى رقم ١٩ صفحة ٢ .

وقد أكدت هذا المعنى الفقرة الثامنة من ديباجة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية اذ قالت : « وتقديرا لمسئولياتنا ازاء توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا التام فى مجـالات النشـاط الانسانى .. اتفقنا على الميثاق التالى .. » .

ثم جاءت المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحـدة الافريقية تؤكد ذلك فتقول : « تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(أ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تنسيق وتعزيز تعاونها وجهودها لتحقيق حياة افضل لشعوب افريقية .. وتحقيقا لهذه الاهداف ينسق اعضاء المنظمة سياساتهم العامة ، ويعملـون على المطالبة بالتنسيق بين بعضها وبعض خاصة فى الميادين التاليـة ..

(جـ) التعـاون الاقتصـادى بما فى ذلك النقـل والمواصلات » .

واذا كان ميثـاق اديس ابابا قـد اهتم بالتعـاون الاقتصادى ، وجعله ركنا من أركان السياسة العـامة لدول القارة فانه لم ينشىء أى هيئة دائمة للاشراف على هذا التعاون كما فعل ميثاق الامم المتحدة اذ أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى . أو كما فعلت منظمة الدول الامريكية أو جامعة الدول العربية بعد ابرام معاهدة الضمان الجماعى سنة ١٩٥٠ . غير أنه انشأ عدة لجان متخصصـة فى مقدمتها اللجنة الاقتصـادية والاجتمـاعية (المادة ٢٠ من ميثـاق منظمة الوحـدة الافريقية) . وفى مؤتمر أديس أبابا أفرد فى القرارات

التى أصدرها مؤتمر القمة جزءا خاصا بمعالجة المشاكل الاقتصادية جاء فيه : « مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد فى اديس ابابا باثيوبيا من ٢٣ مايو الى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

اذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلى للدول النامية فى التجارة العالمية ، والتدهور المستمر فى شروط التجارة فى هذه العلاقات التجارية الخارجية .

واذ يدرك ان أفريقيا تعتمد اعتمادا كاملا على تصدير المنتجات الاولية ومن شأن هذا أن يجعل الدول الافريقية أشد تأثرا بالتدهور المستمر فى حصيلة صادراتها من اى منطقة نامية أخرى .

واذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الافريقية الى تضافر الجهود ضمانا لاسعار مجزية لبيعاتها من المنتجات الاولية .

واذ يدرك الحاجة الى ازالة الحواجز القائمة امام اتجار الدول الافريقية بعضها مع بعض بما يؤدى الى تقوية اقتصادياتها .

واذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية بما فيها من توسيع نطاق التجارة على أساس اسعار عادلة مجزية ، من شأنها أن تعمل على ازالة الحاجة الى المساعدات الاقتصادية الخارجية وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة . والا تمس استقلال الدول الافريقية .

واذ يرى ضرورة قصوى لان تقوم الدول الافريقية

بتجميع مواردها ، وتنسيق أوجه نشاطها فى الميدان الاقتصادى .

واذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد احواض الانهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية ، وتنسيق وسائل النقل والمواصلات ، وتوفير امكانات البحث التى من شانها جميعا ان تحفز على النمو الاقتصادى وتوسيع نطاق التجارة ، سواء على أساس اقليمى أو بين الاقاليم وبعضها .

واذ يعرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعى للبلاد الافريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتنويع انتاجها .

واذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ فى الاشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد راس المال ، وعدم كفاية اسس البناء الاقتصادى ، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية ، والنقص الفادح فى اسهام الافريقيين فى بناء بلادهم .

واذ يعرب عن رغبته فى تعرف آثار التجمعات الاقتصادية الاقليمية فى الاقتصاد الافريقى .. »

ولم يكتف المؤتمر بوضع هذا البرنامج الشامل والتحليل الوافى لمشكلة التخلف الافريقى ، بل زاد فقرر انشاء لجنة اقتصادية تمهيدية فى الحال تقوم فيما تقوم ، عن طريق التعاون مع الحكومات الافريقية والتعاون مع اللجنة الاقتصادية الافريقية والتابعة للامم المتحدة ، بدراسة الموضوعات التالية :

١ — انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الافريقية .
٢ — انشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الافريقية الناشئة . ٣ — انشاء صندوق لتثبيت اسعار المواد الخام . ٤ — تنمية التجارة بين الدول الافريقية . ٥ — تنسيق وسائل المواصلات . ٦ انشاء اتحاد افريقى للمدفوعات والمقاصة . ٧ — تحرير النقد الوطنى من جميع الارتباطات الخارجية . ٨ — التنيسق بين الخطط الوطنية الحالية والمستقبلة .

الا أنه رغم كل هذا الجهد الذى بذل فى المؤتمر ، وفى وضع برنامج عام شامل للتعاون الاقتصادى الافريقى ، لم تجتمع اللجنة التمهيدية التى طلب انشاؤها فى الحال ، وان كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التى انشئت وفق المادة العشرين من ميثاق اديس ابابا قد اجتمعت فى النصف الاول من شهر ديسمبرسنة ١٩٦٤ فى نيامى عاصمة النيجر ، وأقرت برنامج العمل الذى وضعه المؤتمر فى اديس ابابا وأصدرت عدة قرارات منها ، الاشارة الى « اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة » . وضرورة التعاون مع هذه اللجنة لا سيما واهدافهما واحدة ، كما وضعت مبدأ مهما لمنع الازدواج بين هذه اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية التابعة للامم المتحدة فاللجنة الاولى مختصة بوضع السياسة وتطبيقها ، فى حين ان اللجنة الثانية التابعة للامم المتحدة مختصة بدراسة المشروعات وتقديم المشورات .

وقد اجتمعت هذه اللجنة فى القاهرة بين ١٥ ، ١٩ من يناير سنة ١٩٦٥ وبحثت فى دورتها الثانية هذه قرارات

مؤتمر التجارة والتنمية الذى انعقد فى جنيف وكان من ثمراته انشاء « الاونكتات » كذلك اصدرت توصيةبتنسيق العمل بينها وبين اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعـــة للامم المتحدة .

وقد كانت الدورة الثانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية آخر دورة انعقاد لها ، اذ لم يقدر لها أن تعقد بعد ذلك حتى اليوم ، رغم ما بذلته الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية من مساع لعقدها ، ورغم حثها للدول الافريقية على الاهتمام بأعمال هذه اللجنة . ولا نجد صدى لاخفاق هذه المجهودات التى بذلت فى سبيل احيائها الا فيما برز من خلال تقارير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من عبارات تنم عن أسفه لهذا الاخفاق وتخوفه من خطورة اثره فى أهم هدف من اهداف هذه اللجنة .

وازاء هـــذه الازمة الخطـــيرة فى ميدان التعـــاون الاقتصادى الافريقى ، لم يجد الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بدأ من اللجوء الى اسلوب جديد يستهدف نقل مسئولية اللجنة الاقتصادية والاجتمـــاعية الى مجلس وزراء الدول الافريقية ، ويبدو هذا النقل واضحا فى الدورة التاسعة لمجلس وزراء الدول الافريقية الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ بمدينة كينشاسا ، فقد بلغ عدد القرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى اثنين وعشرين قرارا ، وكان من قبل قرارا واحدا فى الدورة الاولى ، واربعة قرارات فى الدورة الثانيـــة ، وقرارا واحدا فى كل من الدورات الثالثة، والرابعة، والخامسة، أما الدورة السادسة فلم يتخذ فيها أى قرار فى هـــذا الشأن ، واما الدورتان السابعة والثامنة . فقد اتخذ فى

كل منهما قرار واحد فلم يتجاوز عدد القرارات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى ثلاثة قرارات ..

ولو أننا قمنا بدراسة احصائية لجملة القـــرارات التى صدرت فى الدورات العشر العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، والدورات الست غير العادية لظهر لنا أن جملة القرارات التى أصدرها هذا المجلس بلغت ١٦٤ قرارا ، منها ٣٥ فقط خاصة بالتعـــاون الاقتصادى والاجتماعى وكان اثنان وعشرون قرارا منها قد اتخذت فى دورة واحدة كما أسلفنا .

وكون التعاون الاقتصادى والاجتماعى من اختصاص مجلس الوزراء يتضمن عيوبا متعددة منها :

١ ــ جاء فى أحد تقارير الامين العام انه « ليس من السهل على مجلس الوزراء أن يفحص التفاصيل الفنيـــة للمسائل المتعلقة . بكل قطاع من قطاعات التنميـــة الاقتصادية فى افريقيا .

٢ ــ ان مجلس الوزراء هيئة سياسية مهمتها الاولى مسائل تصفية الاستعمار ، ومسائل السياسة الدولية ، أما امور التعاون الاقتصادية فهى ثانوية بالنسبة اليه .

٣ ــ ان نقل اختصاص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الى مجلس الوزراء يؤدى أول ما يؤدى الى نقل مهمة اعداد مشروعات التعاون الاقتصادى من ايدى خبراء الدول الاعضاء المتعين اشتراكهم فى أعمال هذه اللجنة ، الى خبراء الامانة العامة للمنظمة ، وهؤلاء ، بناء على تقارير الامين العام نفسه ، على قلتهم ليسوا جميعا على درجة عالية من الكفاية للنهوض بهذه المهمة الخطيرة .

ويُرجع ذلك الى عدة أسباب بعضها ذكر صراحة فى التقارير غير المنشورة للامانة العامة ومنها :

(أ) — عدم توافر الامكانيات التى تساعد الامانة العامة على الوصول الى خبراء فى الشئون الاقتصادية لقلة الخبراء الافريقيين من جهة ، ولتمسك حكوماتهم بهم ان وجدوا من جهة أخرى .

(ب) المرتبات المرصودة لهؤلاء الخبراء لا تغرى بالتقدم الى هذا المنصب لانها اقل كثيرا مما يتقاضاه امثالهم فى الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية ، ومن شأن هذا أن يجعل القلة من الخبراء الافريقيين تفضل العمل فى الامم المتحدة وفى المنظمات الدولية الفنية على العمل فى منظمة الوحدة الافريقية .

(جـ) لا يتيسر للامانة العامة الحصول على البيانات المطلوبة من الدول الاعضاء .. وبدون الحصول على تلك البيانات لا تستطيع الامانة العامةان تضع مشروعات التعاون الاقتصادى كما يجب أن توضع .

ومما تجدر ملاحظته أن مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية ، وهو اعلى هيئة فى المنظمة لايبدى الاهتمام الواجب بشئون التعاون الاقتصادى الافريقى الا فيما ندر . ودراسة القرارات التى اصدرت هذا المجلس فى دوراته ، تؤكد بوضوح :

أولا — أن مؤتمرات القمة هذه قد حصرت نشاطها فى المشاكل السياسية مع أن حق مناقشتها لاى قضية تهم الصالح المشترك لافريقيا هو من اختصاصها وفقا

لاحكام المادة الثامنة من ميثاق اديس ابابا ، والمادة الثالثة من النظام الداخلى لمجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية .

ثانيا ــ فى القرارات النادرة التى اتخذها مؤتمر القمة الافريقى حيال المسائل الاقتصادية اكتفى باعلان الموافقة على القرارات التى سبق أن وافق عليها مجلس وزراء المنظمة الافريقية .

ثالثا ــ لمؤتمر القمة الافريقى حق انشاء هيئات جديدة تابعة له ، وحق منح اختصاصات جديدة للهيئات القائمة غير انه ــ باستثناء انشاء لجنة النقل والمواصلات التى تقرر انشاؤها فى مؤتمر القاهرة ولم تنعقد حتى اليوم ــ لم ينشىء المؤتمر اية هيئة ، ولم يمنح اى اختصاص جديد فى شئون التعاون الاقتصادى .

ومما يسترعى الانظار ان منظمة الوحدة الافريقية فضلا عن انها لم توفق فى انشاء هيئات جديدة تشرف على التعاون الاقتصادى الافريقى فشلت أيضا فى أن تضم اليها المنظمات التى كانت قائمة فعلا قبل قيام المنظمة . ومن هذه المنظمات : لجنة التعاون الفنى لافريقيا جنوبى الصحراء (وقد انشئت فى يناير سنة ١٩٥٠ وكانت تضم فرنسا وبلجيكا وانجلترا والبرتغال واتحاد جنوب أفريقيا وليبيريا) . ثم أعيد تنظيمها بموجب اتفاقية لندن فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٤ وأخذت تتطور مع تطور الوضع السياسى فى افريقيا فانفصل منها كل من حكومة جنوب أفريقيا وحكومة البرتغال وقبل مؤتمر اديس أبابا كانت هذه اللجنة مكونة من ٢٤ دولة أفريقية عدا ثلاث دول أوربية تشترك (بصفتها مراقبة) وهى بلجيكا

وبريطانيا ، وفرنسا . وكان مقر هذه اللجنة في لنــدن ثم نقل منها الى لاجوس ، وكان يتبعها خمسة معاهد من ضمنها معهد للاقتصاد الزراعى ، ومعهد لمكافحة ذبابة تسى تسى ، ومعهد للعمل .. الــخ .

هذا وقد اجتمع اعضاء هذه اللجنة فى يناير وفبراير سنة ١٩٦٣ لاعادة النظر فى تشكيلها من جديد ، ثم قرروا الانتظار حتى تظهر نتيجة اجتماع مؤتمر القمــة الذى كان مزمعا عقده فى اديس ابابا .

وعرض امر هذه اللجنة على المؤتمر فأصدر قرارا جاء فيه :

« مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد فى أديس ابابا بأثيوبيا من ٢٢ مايو الى ٢٥ مايو ســنة ١٩٦٣ » .

قد أخذ علما بما تقرر فى الدورة الاخيرة للجنة التعاون الفنى فى افريقيا المنعقدة فىدار السلام ، من تأجيل الاقرار النهائى للاتفاقية الجديدة للجنة .. حتى تتاح لرؤساء الدول الافريقية فرصة دراسة وتحديد الدور الذى تقوم به لجنة التعاون الفنى فى افريقيا فى نطاق التعــاون الافريقى الشامل .. يقرر الابقاء على اللجنة .. واعادة النظر فى الدور الذى تقوم به حتى يمكن ادخالها مستقبلا فى نطاق منظمة الوحدة الافريقية ، اذ سيكون من بــين فروعها فرع للتعاون الفنى ، والعلمى ، والثقافى » ..

وفى الدورة العادية الاولى لمجلس وزراء الــدول الافريقية التى عقدت بمدينة داكار بين ٢ ، ١١ اغسطس سنة١٩٦٣ قرر اعطاء لجنة التعاون الفنىصبغة افريقية ،

وادماجهـــا فى منظمة الوحدة الإفريقيـــة ، وتكليـــف السكرتارية المؤقتة باتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لذلك .

وقد تم هذا الادماج ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٥ وألحقت جميع المعاهد التابعة للجنة « باللجنة العلمية والفنية وللابحاث » التى مقرها مدينة لاجوس . كمـــا تقرر نقل مكاتب اللجنة من مقرها فى أوربا الى افريقيا ، فمكتب اللجنة الصحية تقرر نقله الى مدينة ياونـــدى بالكمرون ، ومكتب الاقتصاد الزراعى ودراسة تربة الارض الى مدينة بانجى بافريقيا الوسطى ، ومكتـــب النشرات الى مدينة نيامى غير أن عملية النقـــل هذه لم تتم بسهولة ، وقد جاء فى تقرير للامين العام أن الخبراء الاجانب الذين كانوا يعملون فى هذه المكاتب رفضـــوا العمل فيها بعد أن تقرر نقلها الى افريقيا ، وانه لم يستطع ايجاد خبراء يحلون محلهم ، وأن المبـــالغ التى رصـــدت للامانة العامة لتنفيذ عمليـــة النقل لم تكن كافية .

فاذا أضفنا الى هذا كله أن اللجنة العلمية والفنية للابحاث لم تجتمع بعد اجتماعها فى الجزائر فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ الا فى مايو ١٩٦٩ نستطيع القول أن ادماج لجنة التعاون الفنى الافريقية وفقا للقرار ٧ — ١ الذى أصدره مجلس الوزراء فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٣ قد منى بالاخفاق اذ انتهى الامر بحل هذه اللجنـــة نفسها .

واذا كانت العلاقة بين لجنة التعاون الفنى لافريقيا جنوب الصحراء ومنظمة الوحدة الافريقية ، قد انتهـــت

بحل لجنة التعاون الفنى ، فان العلاقة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصاديةلافريقيا التابعة للامم المتحدة وان كانت بدأت فاترة فقد أخذت تنشط ومازال ماضية فى نشاطها .

وقد انشأت الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٥٨ ومقـر هذه اللجنة مدينة اديس ابابا ، وهدفها كهدف سواها من اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى ، وهو العمل على تنشيط التعاون الاقتصادى والاجتماعى بين دول القارة الافريقية عن طريق القيام بالدراسات واعداد المشروعات وتقديم المشورات والمعونات الفنية للدول الافريقية متى طلبت شيئا من ذلك .

وكانت هذه اللجنة عند انشائها مؤلفة من الدول الافريقية التى كانت حينذاك مستقلة ، ثم من دول غير دول القارة التى لها مستعمرات فيها . وقد كان هذا التكوين من الاسباب التى يرجع اليها اقتصار اللجنة على القيام بأدوار ثانوية فى فترة ما بين سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٠ اذ عمدت الدول الاستعمارية الى عرقلة نشاط اللجنة كى لا تتيح للامم المتحدة أن تتدخل فى شئون مستعمرات هذه الدول الا انه ابتداء من دورة طنجة للجنة الاقتصادية سنة ١٩٦٠ أخذ نفوذ الدول الافريقية يزداد فاستطاعت أن تحقق أهدافا نذكر منها :

١ ــ جعلها جميع الموظفين والعاملين فيها من الافريقيين .

٢ ــ فتح ابوابها لدخول الدول الافريقية غير المستقلة بصفة أعضاء منتسبين .

٣ ــ قرارها القاضى بفصل كل من البرتغال وجنوبى افريقيا من عضويتها .

وكان من شأن قيام منظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ بفروعها المتنوعة المكول اليها الاشراف على التعاون الاقتصادى الافريقى ، ان نشأت منافسة بين اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ومن ثم أصدرت المنظمة عدة توصيات تقضى بتنسيق العمل بينها وبين اللجنة غير انه عندما اخفقت جميع الهيئات واللجان التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمكلفة بالتعاون الاقتصادى القارى ، انتهى بطبيعة الحال التنافس الذى كان قائما بين اللجنة الاقتصادية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وقام بينهما تعاون على أسس جديدة .

ومع ازدياد نشاط اللجنة الاقتصادية اتبعت أسلوبا لا مركزيا فى عملها ، فانشأت لها مكاتب اقليمية احدها فى مدينة طنجة للاشراف على منطقة شمالى افريقيا ، وآخر فى مدينة نيامى للاشراف على منطقة غربى افريقيا ، ومكتبا ثالثا فى لوساكا للاشراف على منطقة افريقيا الشرقية ، ورابعا فى مدينة كينشاسا للاشراف على منطقة أفريقيا الوسطى . وأسهمت اللجنة أيضا فى انشاء البنك الافريقى للتنمية ، وجعلت مدينة ابيجيان مقرا له ، وفى انشاء المعهد الافريقى للتنمية الاقتصادية والتخطيط وجعلت مقره مدينة داكار ، وبذلك غطت على نشاط منظمة الوحدة الافريقية فى مجال التعاون الاقتصادى القارى .

وكانت الدورة الاخيرة لانعقاد اللجنة الاقتصادية فى مدينة اديس ابابا بين ٣ و ١٤ فبراير سنة ١٩٦٩ ، وكان لهذه الدورة صدى خاص اذ صادف موعد انعقادها العيد العاشر للجنة الاقتصادية وقد اشترك فى هـــذه الدورة الاخيرة الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فكان اشتراكه هذا دليلا على التعاون الوثيـــق بين الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقيـــة واللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة .

هل أخفق التعاون الاقتصادى القارى فى افريقيا ؟

أما وقد مر أكثر من ست سنوات على قيام منظمة الوحدة الافريقية ، فبوسعنا أن نضع ما قامت به فى مجال التعـــاون الاقتصادى القارى فى الميزان ، وعندئذ يتبين لنا من الناحية السلبية ما يلى :

١ ـــ اخفاق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ولذلك لم تجتمع بعد اجتماع القاهرة فى يناير سنة ١٩٦٥ رغم كل المجهودات التى بذلتها الامانة العامة .

٢ ـــ اخفاق المساعى الرامية الى ادماج لجنة التعاون الفنى لافريقيا جنوب الصحراء فى منظمة الوحـــدة الافريقية .

٣ ـــ عدم اهتمام مؤتمرات القمة الافريقية ودورات مجلس الوزراء بالشئون الاقتصادية وحصر جهودهم ونشاطهم فى المجال السياسى وبخاصة قضايا تصفية الاستعمار .

٤ — أكد نشاط اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة فكرة أن الدول الافريقية لا تستطيع وحدها أن تشرف على التعاون الاقتصادى اشرافا فعالا وانها تحتاج الى مساعدة منظمات أو دول من غير القارة الافريقية .

أما ما يتبين لنا من الناحية الايجابية فهو ما يلى :

١ — منظمة الوحدة الافريقية بفروعها ولجانها المختلفة هى الهيئة الافريقية الوحيدة التى تستطيع أن تدرك أبعاد التعاون الافريقى القارى . أما الهيئات الاخرى ، سواء منها التابع للامم المتحدة أو للمنظمات الدولية الفنية أو التابع للحكومات الاجنبية ، فكلها لايمكن أن تعبر تعبيرا صادقا عن المصالح الحقيقية للقارة الافريقية ، كذلك لا شك أنها تنظر الى التعاون الافريقى اما نظرة جزئية واما نظرة غير موضوعية .

وقد صدر تقرير من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية يعبر عن ذلك بالاسلوب الدبلوماسى المرن .

وثمة فكرة جديرة بالتأمل فى هذا الصدد ومجملها أن افريقيا وحدها هى التى تستطيع أن تفهم حقيقة مشاكلها ، وأن تدرك الوسائل والحلول الملائمة لمعالجة تخلفها . وهذا يعنى أن أى حل أو رأى يجىء من خارج أفريقيا وفقا لمفاهيم غير افريقية ، لا يمكن أن يكون علاجا ناجعا لتخلف أفريقيا ، بل ربما يؤدى الى نتائج مغايرة لصالح أفريقيا ومسايرة لصالح جهات غير افريقية .

واذا كان فى هذا الرأى كثير من الصواب يدعو الى تأييده ، أفلا يمكن أن يقال أيضا : ان هذا الرأى قد

يكون منطويا على كثير من المبالغة ؟ أليس من شأنه أن يضفى شيئا من الهيبة على المنظمات الافريقية البحتة ؟ أليس يعنى اكثر ما يعنى ارضاء العزة الافريقية؟

وأيا كان الامر فليس يمكن الدفاع عن هذا الرأى والتمسك به الا اذا استطاعت الدول الافريقية أن تجتمع فى اطار منظماتها الافريقية كيما تناقش مشاكلها وتبحث عن حلول لها ثم تضعها موضع التنفيذ . أما اذا عجزت الدول الافريقية عن أن تجتمع فكيف يتأتى لها أن تناقش مشاكلها وأن تضع لها الحلول ؟

انها لن تجد لها مفرا من الالتجاء الى المنظمات غير الافريقية لتناقش لها قضايا التخلف الافريقى ، ويومئذ لن يكون لنا الا أن نفترض أنها ستقدم الينا الحلول التى ترتئيها هى وتراها متمشية مع مصالحا هى .

٢ — من النواحى الايجابية أيضا فان منظمة الوحدة الأفريقية قد أسهمت فى توحيد كلمة الدول الافريقية فى المحافل الدولية التى اهتمت بمشاكل التنمية وساعدتها على أن تقف صفا واحدا ذا قوة رهيبة . وقد ظهرت آثار هذا التكتل فى مؤتمر جنيف للتنمية والتجارة ، وفى مؤتمر الجزائر ، وفى مؤتمر نيودلهى فى العام الماضى (١٩٦٨) .

وأهمية الجبهة الافريقية الموحدة ترجع أيضا الى أن كثيرا من الدول الافريقية ليس لها الاجهزة والامكانيات التى تسمح لها بتتبع القضايا الاقتصادية الدولية ، واتخاذ الموقف المناسب منها . فالاجتماعات التى تجرى داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية تساعد أمثال هذه

الدول على ادراك أبعاد تلك القضايا ، وعلى الاندماج في صفوف الوحدة الافريقية .

٣ — ومن النواحي الايجابية أيضا فان التعاون الافريقي القاري قد أعان الدول الافريقية على تنمية علاقتها بالامم المتحدة وعلى الاستفادة من معوناتها ، ومشوراتها في الميدان الاقتصادي . يتضح من ذلك أن منظمة الوحدة الافريقية ان لم تكن نجحت في تعزيز التعاون الاقتصادي فقد نجحت في القيام بدور الوسيط بين الدول الافريقية من ناحية ، ومنظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الفنية الاخرى من ناحية ثانية .

وفي ضوء ما جاء في تقارير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية هل لم تحرز منظمة الوحدة الافريقية نجاحا في ميدان التعاون الاقتصادي الداخلي بين الدول الافريقية وبعضها ولكنها أحرزت نجاحا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية والدول والمنظمات غير الافريقية ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل هي موضوع المبحث الثالث من هذه الدراسة .

المبحث الثاني

التعاون الاقليمي وقضية التنمية

يستفاد من التحليل الذي سجلناه في المبحث الاول لتحليل هذه الدراسة أن التعاون الاقتصادي الافريقي القاري قد مني بالاخفاق ، فهل مؤدى هذا الاخفاق أن أفريقيا يجب أن تتجه نحو التعاون الاقليمي ؟

وثمة سؤال آخر : هل التعاون الاقليمى يضر بالتعاون القارى ؟ وما موقف ميثاق أديس‌أبابا الذى نادى بالتعاون القارى من المنظمـــات والمشروعات التى قامت على التعاون الاقليمى ؟

وبمعنى آخر ، هل القارية الافريقية ستستند الى منظمة افريقية واحدة ، أم الى مجموعة من المنظمات الجزئية الاقليمية ؟

كان الدكتور كوامى نكروما الرئيس السابق لجمهورية غانا ينادى بتوحيد افريقيا فى الحال ، مؤكدا ان هذا الاتحاد الكلى هو خير سبيل الى مكافحة الاستعمار الجديد والتجزئة . وقد قال فى هذا الصدد : « اذا ترددنا فى هذه المرحلة ، واتحنا الوقت الكافى للاستعمار الجديد لكى يوطد قدمه فى هذه القارة ، فماذا يكون مصير شعوبنا التى وضعت ثقتها بنا ؟ لقد قدم الرئيس الغانى مشروعا مفصلا لإقامة حكومة افريقية اتحادية ، وانشاء بنك مركزى افريقى ، وعملة افريقية صالحة للتداول فى جميع البلاد الافريقية ، وكان يعارض بقوة مبـــدأ التعاون الافريقى الاقليمى والجزئى .

ولكن أغلبية القيادات الافريقية التى كانت مجتمعة فى مؤتمر أديس أبابا أبعدت فكرة تحقيق الوحدة الافريقية فى الحال ، ورأت أنه من المصلحة أن تسبقها الاقليمية الافريقية .

وقد قال الرئيس ليو بولد سنجور دفاعا عن الاقليمية الافريقية : « دعونا أخيرا نتجرأ فنقول أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول .. يجب علينا أن

نعترف بهذه الاختلافات التى يكمل بعضها بعضا بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات اقليمية . وانا أرى امكان اقامة ثلاثة اتحادات تمثل شمال أفريقيا ، وغرب افريقيا ، وشرق افريقيا الى أن يتم تحرير جنوب أفريقيا وكل من هذه الاتحادات يمكن بدورها أن تقسم الى اتحادات أصغر حجما » (١) .

ودافع الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية عن التعاون الاقليمى قائلا : « سوف تؤدى الاتفاقات الاقليمية دورا مهما فى تطوير أفريقيا .. لقد انتوينا منذ وقت طويل انشاء المغرب العربى الكبير فى شمال أفريقيا . .ونحن نأمل أنه بمرور الزمن سوف نستطيع أن نذلل العقبات ، وأن ننشىء وحدة مغربية قوية وحيوية يمكن أن تقوى الوحدة الافريقية التى يجب علينا أن نضع أسسها هنا » (٢) .

وأكد رئيس الجمهورية الملجاشية هذا الاتجاه منتقدا من يخشون خطورة الاقليمية على القارية فقال : « لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن تؤدى الاقليمية الى خلق خصائص مميزة بكل اقليم .. الامر على العكس ، أعتقد أنها ستكون فى صالح التعاون العام ، وأنها ستسهم فى ازدهار القارية الافريقية . وبالاجمال فانى آمل بصدق أن يؤدى التقارب بين التجمعات الاقليمية الى تدعيم وحدتنا (القارية) ، بل اننى أعتقد أنه سيكون

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ــ المجلد الثانى رقم ٩ صفحة ٤ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة ــ المجلد الثانى رقم ٨ صفحة ٢ .

من الضرورى خلق تجمعات اقليمية جديدة لتغطية القارة بشبكة تكفل لها التعاون المنسجم » (١) .

وأيد هذا الاتجاه الامبراطور هيلاسلاسى أيضا اذ قال : « ان الوحدة الافريقية التى نسعى لها لا يمكن أن تتأتى الا بالتدريج ، فلا مفر من وجود فترة انتقالية يمكن للعلاقات والتنظيمات القديمة أن تظل قائمة فترة من الزمن ، كما تستطيع التنظيمات الاقليمية أن تؤدى وظائف شرعية ، وأن تسد حاجات لا يمكن سدها فى الاونة الراهنة الا بها ، غير أن الاختلاف يكمن فى أننا نعترف فى هذه الاوضاع بأنها مجرد حلول مؤقتة سوف ينتهى العمل بها عندما تتهيأ الظروف التى تجعل الوحدة الإفريقية الكاملة فى متناولنا » (٢) .

ورغم تعدد مصادر التأييد للاقليمية لم يتخذ مؤتمر أديس أبابا قرارا واضحا بشأنها ، ولم يصدر هذا القرار الا حين انعقد مجلس وزراء الدول الافريقية فى أول دورة عادية له فى أغسطس سنة ١٩٦٣ بمدينة داكار واعترف بالاقليمية ، مؤكدا أنها تتمشى مع القارية الافريقية وأنها مكملة لها ، وتساعد على بلورتها .

ولم يكتف هذا القرار بالاعتراف بأهمية الاقليمية بل وضع قواعد عامة لاخضاع المنظمات الاقليمية الجزئية لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولتفادى الازدواج بين نشاط كل منهما ونشاط الاخرى ، ثم بينها جميعا وبين نشاط منظمة الوحدة الافريقية .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ـ المجلد الثانى رقم ١٤ صفحة ١٢ .
(٢) مضابط مؤتمر القمة ـ المجلد الثانى رقم ٣ صفحة ٥ .

والقواعد الاساسية التى وضعها القرار ٥ ـــ ١ للتنسيق بين التعاون القارى والتعاون الاقليمى يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : يجب أن تقوم التجمعات الاقليمية على حقائق جغرافية ، وعلى عناصر اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة بين الـــدول تتعاون فى اطار تلك المنظمـــات الاقليمية .

ويبدو أن مجلس وزراء الدول الافريقية حين أصدر هذه القاعدة كان متأثرا بالتعريف الذى قدمه الوفـــد المصرى فى مؤتمر سان فرنسسكو سنة ١٩٤٥ وهو : « تعتبر اتفاقات اقليمية ، الهيئات الدائمة التى تضم فى منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينهـــا روابط التجاور والمصالح المشتركة ، والتقارب الثقافى ، واللغوى ، والتاريخى والروحى ، وتتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات حلا سلميا ، وعلى حفظ السلم والامن فى منطقتها ، وحماية مصالحها ، وتنميـــة علاقتها الاقتصادية والثقافية .

ثانيا : التنظيمات الاقليمية التى ستقام بين الدول الافريقية يجب أن تعلن رسميا خضوعها لمبادىء وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . أما المنظمات الاقليمية التى قامت قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية (مايو سنة ١٩٦٣) فيجب أن تعدل دساتيرها باضافة مايفيد الاعتراف بمبادىء وأهداف منظمة الوحدة الافريقية .

ثالثا : يجب على المنظمات الاقلمية الافريقية الجديدة أن تودع نسخة من نظامها الاساسى لدى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وقد ورد مثل هذه القاعدة فى المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة ، والمادة ١٧ من ميثاق جامعة الدول العربية . ولكن عملية الايداع ليست الا اجراء اداريا لا تترتب عليه قيمة قانونية على نحو ما هو جار فى الامم المتحدة وفى جامعة الدول العربية بمعنى أن الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية لا تستطيع أن تمتنع عن تسجيل ميثاق اى منظمة افريقية اقليمية ، باعتبار أن هذا الميثاق الجديد لا يقرر أنه يتمشى مع مبادىء وأهداف منظمة الوحدة الافريقية . ولو أن مجموعة من الدول الافريقية امتنعت عن ايداع معاهدتها الاقليمية الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فامتناعها هذا لا يؤثر فى قيمة هذه المعاهدة المعقودة بين تلك الدول. ولكن ليس معنى ذلك أننا نقلل من قيمة هذا الاجراء فلسنا نشك فى أن تقديم الميثاق الى الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وايداعه اياها يتضمن معنى دبلوماسيا مهما من حيث أنه يفيد معنى قبول رقابة سياسية على المنظمة الاقليمية من قبل المنظمة القارية ، هذا الى أنه يفيد معنى العلانية التى تبث شعور الطمأنينة فى جميع الدول الافريقية وبخاصة الدول البعيدة عن المنظمة الاقليمية .

رابعا : يتطلب من منظمة الوحدة الافريقية أن تحث على التداخل والترابط بين مختلف المنظمات الاقليمية الافريقية ، وقد اصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية تلك التوصية بمقتضى القرارين رقم ١٢٥ — ٩ ورقم ١٣٣ — ٩ الصادرين فى دورته العادية التاسعة المعقودة فى كينشاسا فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ وقد وافق

مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية على هذه القرارات .

ويهدف الحث على الترابط بين مختلف التجمعات الاقليمية الافريقية الى الحيلولة دون التجزئة التى قد تنجم عن تعدد المنظمات الاقليمية ، ودون الاحتكاك الذى قد يقع بينها اذا لم تكن متواصلة أو مترابطة .

ويجب الا يغيب عن البال أن أفريقيا كانت منقسمة قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية الى أكثر من منظمة تنافس كل منها الاخرى ، وتجعل من مناهجها السياسية المختلفة أساسا لتلك المنافسة . فمثلا كان الاعتدال والتعاون الوثيق مع فرنسا شعار المنظمات التى ربطت بين مجموعة من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . أما الثورة والدعوة الى التحرر فكانت شعار مجموعة دول الدار البيضاء ولكن اذا ترابطت تلك المنظمات الافريقية المختلفة انعدمت احتمالات المنافسة أو الاحتكاك ، أو الصدام أو أصبحت نادرة على الاقل .

والترابط بين التجمعات الافريقية المختلفة يمكن تصوره فى عدة أساليب :

الاسلوب الاول : وقد وضع أسسه القرار رقم ٥/١ الصادر عن مجلس وزراء الدول الافريقية وقوامه أن الدول الإفريقية الاعضاء فى المنظمات الاقليمية الجزئية هى فى الوقت نفسه أعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، فتلك العضوية المشتركة بين المنظمة القارية والمنظمات الاقليمية ، هى التى تعنى التداخل الذى يحول دون وقوع المنازعات أو المنافسات الحادة بين مختلف التجمعات الاقليمية .

والاسلوب الثانى : وفحواه أن بعض الدول الافريقية تكون عضوا فى اكثر من منظمة اقليمية جزئية ، فيترتب على هذه المضوية المشتركة أن تصبح هذه الدول همزة وصل بين بعض هذه التجمعات وبعضها الاخر ثم بينها وبين المنظمة القارية ؛ ومن ثم يتعـــذر أن يقع تصادم بين منظمة نهر السنغال مثلا ومنظمة الاوكام ومنظمة الوحدة الافريقية ، ذلك لان السنغال عضو فى المنظمتين الاقليميتين وفى المنظمة القارية .

والاسلوب الثالث يكون بمقتضاه من حق جميع الدول الافريقية أن تبعث بمراقبين يشتركون فى اجتماعات المنظمات الاقليمية الجزئية التى ليسوا أعضاء فيهـــا ، وبذلك يعرفون حقيقة المداولات والمناقشات التى دارت والقرارات التى اتخذت ، فيزول سوء التفاهم ، ويبعد شبح أزمة الثقة بين المنظمات الاقليمية والدول التى ليست أعضاء فيها ، أو بين المنظمات الاقليمية بعضها وبعض .

ومن هذا التحليل يبدو أن الاقليمية الافريقية لاتتعارض مع القارية الافريقية ، بل قد تعمل على تدعيمها اذا اتخذت التدابير اللازمة للتنسيق بين الحركتين .

ونستطيع أن نعرض بايجاز لأهم التنظيمات والتجمعات الاقليمية الافريقية التى جعلت من أهدافها التعـــاون الاقتصادى الاقليمى .

وليس هدف هذه الدراسة استقصاء جمـــيع تلك المنظمات والتجمعات ولكنها تكتفى بذكر بعضها على سبيل المثال ليمكن عن طريق تلك الدراسة المقـــارنة

معرفة أى التعاونين أنفع وافضل : التعاون الاقليمى الافريقى ، أم التعاون القارى ؟

ويمكن تقسيم المنظمات الاقليمية الافريقية الى ثلاثة انواع :

١ ـ المنظمات النهرية ، وهى التى قامت لاستغلال نهر ما من الانهار الافريقية الدولية ، فيكون هذا النهر هو قوام تعاونها الاقتصادى .

٢ ـ المنظمات الاقليمية الجزئية التى تربط بين مجموعة من الدول تتعاون فى ظل اتحادات جمركية واقتصادية .

٣ ـ المنظمات الاقليمية شبه القارية التى تختلف عن المنظمات السابقة فى أنها تضم عددا كبيرا من الدول يجعلها قريبة من القارية ، وفى أنها تعمل على تنشيط التعاون السياسى الى جانب التعاون الاقتصادى . وليس فى أفريقيا الا منظمتان من هذا الطراز وهما : جامعة الدول العربية ، ومنظمة الاوكام التى تجمع بين خمس عشرة دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية ، ولما كانت جامعة الدول العربية ليست منظمة أفريقية خالصة ، فسنكتفى فى هذا البحث بالحديث عن منظمة الاوكام .

أولا ـ المنظمات النهرية الاقليمية :

أهمية الانهار الافريقية لم تظفر حتى اليوم بدراسة سياسية من الزاوية الوحدوية . فاذا كانت الانهار الافريقية (كنهر النيل ونهر السنغال ونهر النيجر) ذات أهمية كبرى لمواصلات قارة كافريقيا مفتقرة الى الطرق البرية والحديدية ، واذا كانت مهمة كذلك من حيث كونها

مصدرا لطاقة كهربائية تشتد حاجة القارة الافريقية اليها ، واذا كانت ذات أهمية كبرى فى الرى والزراعة ، فانها لا تقل أهمية أيضا من حيث كونها أداة ربط وتوحيد للدول الافريقية . فكما أن نهر الرين مثلا كان له دور مهم فى الوحدة الالمانية ، فالنهر الافريقى أيضا ، أى نهر ، يستطيع أن يقوم بدور ايجابى ذى شأن فى ربط البلاد التى يجتاز اقاليمها ، وقد قامت عدة منظمات دولية اقليمية فى أفريقيا لاستغلال النهر المشترك بين مجموعة من الدول استغلالا اقتصاديا مشتركا أصبح بموجبه هذا النهر نواة للتعاون الاقتصادى الاقليمى .

وسنعرض الان لبعض المنظمات الاقليمية النهرية التى قامت فى أفريقيا لتنمية التعاون الاقتصادى بين مجموعة من الدول الافريقية :

١ ـ الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل :

هذه المنظمة الدولية الفنية عضويتها محصورة فى دولتين ، هما الجمهورية العربية المتحدة ، وجمهورية السودان . والمنظمة وليدة اتفاقية ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ التى وضعت بمقتضاها المبادىء العامة التى تنظم توزيع مياه النيل على البلدين . وقد اتفقت الدولتان على بروتوكول خاص وقع فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٠ لتنظيم الهيئة المذكورة وتحديد اختصاصاتها (١) .

---

(١) أنظر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٤٢١ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٩٦٠/٧/١٩ وقد نشر بالجريدة الرسمية فى العدد ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٠/٧/٣١ . وانظر ايضا قرار مجلس الوزراء السودانى رقم ٩١٨ الصادر فى يونيه سنة ١٩٦٠ .

ولكن نشاط هذه الهيئة لم يخرج عن أضيق الحدود الفنية ، فلم تستطع أن تتصل بحكومات افريقية أخرى مثل أثيوبيا أو أوغنده لتشاركها فى أعمالها . وسواء كان ذلك راجعا الى الاضطرابات التى وقعت فى جنوبى السودان ، أو الى ظروف سياسية تحيط بالمنطقة ، فان الدولتين المكونتين للهيئة لم تحاولا أن تجعلا من تلك المنظمة الدولية الفنية نواة لاقامة تعاون اقتصادى خاص تشترك فيه كل أو معظم الدو لالواقعة على نهر النيل .

٢ ــ منظمة نهر السنغال :

نهر السنغال بفروعه نهر دولى تشترك فيه كل من غينيا (١٠ فى المائة من طول النهر) . ومالى (٤٠ فى المائة منه) وموريتانيا (٢٨ فى المائة منه) والسنغال (٢٢ فى المائة منه) . وحينما كانت هذه البلاد خاضعة للاستعمار الفرنسى كان يتحكم فى النهر بأجزائه المختلفة جهاز واحد . لذلك حاولت الدول الافريقية المطلة عليه ، أن تنشىء منظمة دولية تشرف على تنظيم استغلال مياهه وعقدت مؤتمرا فى مدينة كوناكرى فى يوليه سنة ١٩٦٢ ، ثم اتبعته بمؤتمر آخر عقد بمدينة باماكو فى يولية سنة ١٩٦٣ ، وقد أسفر المؤتمر عن تأليف منظمة نهر السنغال وهى مكونة من عدة هيئات عاملة ، منها لجنة الدول الاربع وتنعقد مرة كل سنة فى أحد أقاليم الدول الاعضاء بالتناوب ، ومنها الامانة العامة للمنظمة ومقرها مدينة سان لوى بالسنغال (ابتداء من أغسطس سنة ١٩٦٤) وعلى رأسها أمين عام وجنسيته تنتمى الى مالى . ثم أنشئت هيئة عاملة جديدة هى « مؤتمر رؤساء الدول » وكان

أول انعقاد له فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ بمدينة نواتشوك عاصمة موريتانيا . وقد جاء على لسان أكثر من مسئول من الدول الاعضاء ، أن الهدف الحقيقى من اقامة منظمة نهر السنغال هو اقامة الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة بين دول نهر السنغال .

٣ — اتفاقية نهر النيجر :

وقعت فى السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٦٣ التى نجمت عنها منظمة نهر النيجر تسع دول تطل على هذا النهر وهى : الكمرون ، وساحل العاج ، وداهومى، وغينيا ، وفولتا العليا ، ومالى ، والنيجر ، ونيجيريا ، وتشاد . وقد الغت هذه الاتفاقية اتفاق برلين المعقود فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٥ بشأن نهر النيجر ، وسجلت مبدأ حرية الملاحة فى مياه هذا النهر لكل سفن العالم . أما المنظمة الحكومية المشرفة على دراسات وبرامج استغلال هذا النهر فهى مختصة بفض المنازعات التى قد تقع بين الدول الاعضاء .

واذا لم يكن قد توافر لهذه المنظمة مثل نشاط منظمة نهر السنغال فانها مع ذلك نواة طيبة لتعاون اقتصادي اقليمى بين دول ناطقة بالفرنسية ودولة ناطقة بالانجليزية وكان الاستعمار يحول دون تعاونها .

ثانيا — المنظمات الاقليمية الجزئية :

كانت الوحدات الجمركية والاقتصادية التى ولدت ميتة أكثر من تلك التى ولدت وفيها رمق من الحياة فاستطاعت أن تعيش فترة من الزمان . ومن هذه

الوحدات : الاتحاد الذى قام بين مصر والسودان فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ عندما ألغت الحكومة المصرية من جانب واحد معاهدة التحالف والصداقة التي كانت معقودة بينها وبين انجلترا فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٣٦ والغت اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان . ولم يظهر لهذا الاتحاد أثر عملى ، اذ لم يخرج عن نطاق الورق وابتداء من سنة ١٧٩٠ أخذت العلاقات بين مصر والسودان صورة جديدة فى ظل حركة تكاملية ثلاثية مع ليبيا . ومن هذه الوحدات أيضا . اتحاد كل من غانا وغينيا فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وكان له صدى فى القارة الافريقية باعتباره أول محاولة وحدوية بين دولة تخلصت من الاستعمار الفرنسي واخرى تخلصت من الاستعمار الانجليزى . وقد انضم الى هذا الاتحاد الثنائى دولة مالى فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٦١ . ومنها أيضا : الاتحاد الذى ضم مجموعة دول الدار البيضاء وهى غانا ، وغينيا ، ومالى، والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وقد انشأت هذه المجموعة عدة تنظيمات للاشراف على التعاون الاقتصادى الاقليمى بينها ، ومن هذه التنظيمات : سوق افريقية مشتركة ، وبنك افريقي للتنمية ، واتحاد افريقى للمدفوعات ، ومجلس الوحدة الاقتصادية الافريقية وهيئة الطيران الافريقية ، واتحاد البريد الافريقى .

الا أن كل هذه المنظمات لم يكن لها الا وجود اسمى . ولم يظهر لها اى أثر فعلى قبل أن تلغى منظمات ميثاق الدار البيضاء عقب قيام منظمة الوحدة الافريقية فى مايو سنة ١٩٦٣ .

والى جانب تلك المنظمات الاقليمية الجزئية التى لم يكن لها الا وجود اسمى ، وجدت منظمات أخرى مازالت تعمل وتجاهد فى سبيل تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الاعضاء فيها . ومنها :

١ ــ مجلس الوفاق : او اتحاد ساحل بنين :

مجلس الوفاق هذا هو أقدم منظمة اقليمية افريقية تعمل حتى اليوم . وقد أنشىء هذا المجلس فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ بموجب اتفاقية غير دولية ، لان الدول التى عقدتها لم تـكن فى ذلك الحين قد استقلت . ويتألف مجلس الوفاق من خمس دول هى : ساحل العاج ، وداهومى . وفولتا العليا ، والنيجر (وهى التى أنشأت المنظمة) وتوجو وقد قبلت رسميا فى ٩ يونية سنة ١٩٦٦

ويتكون مجلس الوفاق من الهيئات العاملة التالية وهى :

(ا) مجلس الوفاق وقد أطلق اسمه على الهيئة كلها ، وهو مكون من رؤساء الدول الخمس ، ومن رؤساء ونواب رؤساء المجالس التشريعية القائمة فى هذه الدول ، ومن بعض الوزراء المهتمين بالمشاكل التى تعرض على المجلس . ويجتمع مرتين كل عام كل اجتماع فى عاصمة دولة من الدول الخمس بالتناوب ، ويرأس المجلس رئيس الدولة التى ينعقد الاجتماع فيها .

(ب) الامانة العامة الادارية ، ولم يرد ذكرها فى اتفاقية ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ اذ أنها أنشئت فى مارس

سنة ١٩٦٠ . ومن خصائصها أنها غير دائمة ، تؤلفها كل سنة الدولة التى ينعقد فيها مجلس الوفاق .

(جـ) صندوق التضامن وتخصص له كل دولة ١٠ فى المائة من ايرادها السنوى ، ويوزع ايراد هذا الصندوق وفقا لمعيار خاص على النحو التالى :

نسبة قدرها $\frac{٢}{٦}$ تودع كرصيد احتياطى للاستعانة بها فى حالة حدوث طوارىء فى احدى الدول الاعضاء ، ونسبة $\frac{١}{٦}$ لمصروفات السكرتارية واجتماع مجلس الوفاق . أما الباقى فيوزع بين الدول الاعضاء وفقا لنسبة خاصة لكل منها . وكانت هذه النسبة سنة ١٩٦٣ على النحو الاتى $\frac{١}{١٦}$ لساحل العاج باعتبارها اغنى دول هذا الصندوق ، $\frac{٥}{١٦}$ لكل دولة من الدول الثلاث الاخرى ، على أساس أن الدولة التى تدفع اكبر نصيب فى صندوق التضامن (ساحل العاج) تحصل على أقل معونة . وأما الدول التى تدفع أقل اشتراك فتحصل على اكبر معونة . وقد نجح مجلس الوفاق فى توحيد الضرائب وخطط التنمية بين الدول الخمس كما نجح فى اقامة اتحاد جمركى واقتصادى مؤلف منها . والمتتبعون للشئون الافريقية يجمعون على أن التعاون الاقتصادى الاقليمى الذى يتم داخل مجلس الوفاق يعتبر من أنجح انواع التعاون الاقتصادى الاقليمى فى افريقيا .

٢ ـــ الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى:

تألف هذا الاتحاد فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٦٤ واشترك فيه خمس دول هى : الكمرون ، والكونغو

(برازافيل) ، وجابون ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وتشاد . واعتبر هذا الاتحاد بمثابة خطوة أولى . وبدأ يعمل على ربط هذه البلاد عن طريق مشروعات مشتركة، الا ان تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أعلنتا انسحابهما منه فى فبراير سنة ١٩٦٨ لعزمهما على تكوين اتحاد اقتصادي جديد مع الكونغو (كينشاسا) غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى أعلنت فى ديسمبر سنة ١٩٦٨ عودتها الى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى .

ولهذا الاتحاد عدة هيئات عاملة للاشراف على أعماله ، منها : المجلس ، وهو يتكون من رؤساء الدول أو وزرائهم المختصين بالشئون الاقتصادية والمالية وينعقد مرة كل عام . ومنها لجنة الادارة وتتكون من مندوبين اثنين عن كل دولة وينعقد مرتين كل عام ، وهو بمثابة جهاز تحضيرى للمجلس . ومنها الامانة العامة وهى تنقسم الى ادارتين هما : ادارة التجارة الخارجية ومقرها مدينة برازافيل ، وادارة التنمية ومقرها بانجى وتتألف من موظفين دوليين ينتمون الى جنسيات مختلف الدول الاعضاء .

ورغم ما تعرض له هذا الاتحاد من هزات الانسحاب والعودة ، فقد صمد وحقق تقدما فى طريق استتباب الحركة التكاملية بين الدول الاربع التى يتألف منها اليوم .

٣ ــ اتحاد دول افريقيا الوسطى :

تكون هذا الاتحاد فى فبراير سنة ١٩٦٨ بعد خروج جمهورية تشاد وجمورية أفريقيا الوسطى من الاتحاد الجمركى الاقتصادى سالف الذكر ، وانضمامهما الى

الكونغو (كينشاسا) لاقامة اتحاد ثلاثي جديد يرمي الى انشاء سوق أفريقية مشتركة بينهما . ولكن بعد أن انسحبت افريقيا الوسطى من ذلك الاتحاد الثلاثى لتعود مرة اخرى الى الاتحاد الجمركي والاقتصادى لافريقيا الوسطى لم يبق فى هذا الاتحاد الا دولتان هما الكونغو (كينشاسا) ، وتشاد ، وليس بينهما تجاور جغرافى ، والدولة التى كانت تربط بينهما اقليميا وهى افريقيا الوسطى قد انسحبت من الاتحاد ، ولذلك اصبح الاتحاد غير ذى موضوع .

وليس من اهداف هذه الدراسة العرض للخلافات السياسية التى أدت الى المنافسة بين الاتحادين اللذين نتحدث عنهما ، من نحو النزاع الشخصى بين الجنرال بوكاسا رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ، والجنرال موبوتو رئيس جمهورية الكونغو (كينشاسا) فان ما يعنينا هو أن نبين ان اختلاف الاستعمار الذى كان يحكم الدول الاخرى يجعل من العسير الربط بين اقتصاديات هذه الدول الافريقية حتى بعد أن تخلصت من هذا الاستعمار ، على الرغم من حاجة هذه الدول الى الاتحاد ، وادراك قيادات هذه الدول لضرورة هذا الاتحاد .

٤ ـ مجلس الخدمات لافريقيا الشرقية :

كانت دول افريقيا الشرقية الثلاث (وهى تنزانيا « تنجانيقا وزنزبار قبل سنة ١٩٦٤ » وكينيا ، وأوغندة) خاضعة للاستعمار البريطانى مع اختلاف فى نظم تبعية كل منها له . وكان هناك جهاز مشترك ينسق بين

السياسة الاستعمارية البريطانية فى هذه الاقاليم الثلاثة ويسمى « اللجنة العليا لافريقيا الشرقية » وكان يتضمن مجلس حكام المستعمرات الثلاث ، ثم مجلسا تشريعيا مشتركا ، ثم لجانا فنية . وكان من اختصاص هذا الجهاز بهيئاته المختلفة ، الاشراف على البريدوالمواصلات والتليفونات ، والموانى ، والطيران المدنى ، والجمارك ، والضرائب . وبعد استقلال البلاد ، اتفقت الدول الثلاث على انشاء جهاز جديد سمى « مجلس الخدمات لافريقيا الشرقية » ومن أهدافه اقامة وحدة جمركية بين اعضائه ، وتنسيق سياستها الاقتصادية والضريبية .

وينقسم هذا المجلس الى لجنة تنفيذية مكونة من رؤساء الدول الثلاث ، ولجان فنية هى : لجنةالمواصلات، واللجنة المالية ، ولجنة التجارة والصناعة ، ولجنة الشئون الاجتماعية والبحث العلمى ، وكل منها ينعقد ثلاث مرات فى العام . وهناك المجلس التشريعى المكون من أعضاء اللجان المتخصصة سالفة الذكر ومعهم ٢٧ عضوا تنتخبهم برلمانات الدول الاعضاء بمعدل سبعة من كل دولة .

وفى السادس من يونية سنة ١٩٦٧ اتفق رؤساء الدول الثلاث على انشاء « الجماعة الاقتصادية لافريقيا الشرقية » ووزعوا الاجهزة الادارية المشتركة بين الدول الثلاث فاصبح مقر المنظمة فى مدينة أروشا جنوبى تنزانيا ، والادارة المشرفة على السكك الحديدية والطيران المدنى ومقرها مدينة دار السلام ، ومصلحة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ومقرها مدينة كمبالا . وقرروا كذلك انشاء بنك للتنمية يكون الاكتتاب فيه موزعا بالتساوى بين الدول الاعضاء . أما توزيع

القروض والائتمانات فقد وضع له معيار آخر يجعل ٢٢٫٥ فى المائة لكينيا ، و ٣٨٫٧٥ لكل من تنزانيا وأوغنده والغرض من ذلك تحقيق نوع من العدالة فى التنمية لان كينيا أكثر تقدما من شريكتيها ومع صعوبة المواصلات بين هذه الدول ينتظر أن يساعد هذا الاتحاد الدول الثلاث على التغلب على التخلف والتجزئة اللذين منيت بهما فى عهد الاستعمار .

ثالثا ـ المنظمات الاقليمية شبه القارية :

المنظمات الاقليمية النهرية ، أو المنظمات الاقليمية الجزئية تربط عادة بين مجموعة صغيرة من الدول المتجاورة المنتمية الى منطقة جغرافية واحدة . وتأليف هذه المنظمات يكون عادة تمهيدا لاقامة دولة اتحادية واحدة ، وفى ظل هذا الاتحاد تفقد الدول الاعضاء جزءا من سيادتها .

ولا تنافس هذه المنظمات الاقليمية المنظمة القارية ولا تعترض سبيلها ، بل انها تعتبر مكملة لها ومساعدة لها على اداء مهمتها .

أما المنظمات الاقليمية شبه القارية فتتألف من عدد كبير من الدول دون التقيد بمنطقة جغرافية واحدة اكتفاء بانتمائها الى القارة الافريقية . وتستطيع هذه المنظمات أن تنافس المنظمة الافريقية القارية ، كما قد يترتب على تأليفها تقسيم القارة الى كتل متنافسة ، كما حصل فى القارة الاوربية فى ظل الحرب الباردة ، أو كما حصل فى القارة الاسيوية ، اذ انقسمت الى عدة مجموعات منها المنحاز الى العملاق الشيوعى الصينى ، ومنها المرتبط

بالعملاق الامريكى ، ومنها ما يحاول ان يسلك سياسة عدم الانحياز .

وكانت افريقيا منقسمة فعلا قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية على نحو ما سبق أن أشرنا بين ثلاث منظمات شبه قارية ، بعضها مستقل عن البعض الاخر ، وبعضها منافس لبعضها الاخر . وهى : جامعة الدول العربية ، ومنظمة الدار البيضاء ، ومنظمة برازافيل . ولكن عقب قيام منظمة الوحدة الافريقية اتخذ قرار بالغاء منظمة الدار البيضاء ومنظمة برازافيل ، ولم تبق الا جامعة الدول العربية التى اعتبرت منظمة افرواسيوية غير منافسة للوحدة الافريقية ، لانها تجمع بين ست دول افريقية وثمانى دول آسيوية . ولكن لم يمض الا قليل حتى عادت الى الحياة مجموعة « برازافيل » تحت اسم جديد هو «المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية» ويشار اليها بمجموعة حروفها الافرنجية الاولى وهى «اوكام» .

منظمة الاوكام والتعاون الاقتصادى :

يرجع تاريخ منظمة الاوكام ، من طريق غير مباشر ، الى القانون الصادر من حكومة الجنرال ديجول فى الثالث من يونية سنة ١٩٥٨ وبمقتضاه وضع دستور جديد لفرنسا يتضمن قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بينها وبين مستعمراتها داخل اطار منظمة « الجماعة الفرنسية » اذ كانت الدول الافريقية قبل استقلالها أعضاء فى هذه المنظمة . ولكن رغم تعديل نظام هذه المنظمة على نحو يتيح للدول الافريقية نيل الاستقلال التام ، فقد انسحبت منها وقررت أن تكون منظمة خاصة بها تكون ذات صبغة افريقية خالصة

ولا ترتبط بأى دولة غير افريقية . وقد عقدت هذه الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية عدة اجتماعات لوضع دستور المنظمة الاقليمية الجديدة ، وكان آخر هذه الاجتماعات مؤتمر تاناناريف الذى عقد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وتمخض عن ولادة هذه المنظمة الجديدة التى سميت الاتحاد الافريقى الملجاشى ، وكان يضم اثنتى عشرة دولة ثم انضمت توجو اليها . وقد ابرمت هذه الدول سلسلة من الاتفاقات بين بعضها وبعض لتنظيم علاقاتها ومن هذه الاتفاقات : ميثاق عسكرى سمى ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقى الملجاشى ، والمعاهدة التى انشئت بموجبها المنظمة الافريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى . كما أنشأت عدة لجان ووكالات متخصصة مثل لجنة التجارة الخارجية ، ولجنة البحث العلمى ، ولجنة الدراسات النقدية ، ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ثم انشأت فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ الوكالة الافريقية الملجاشية للملكية الصناعية .. هذا الى جانب كثير من الاتفاقات الفنية الاخرى .

وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية فى اديس أبابا ، تعرضت منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى لعدة انتقادات سبقت الاشارة اليها . وتلبية لتلك الانتقادات قررت المنظمة فى اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات الاعضاء فيها المنعقد فى مدينة داكار فى مارس سنة ١٩٦٤ ، تصفية المنظمة وانشاء منظمة اقتصادية خالصة تحل محلها . وقد وقع دستورها الاساسى فى ابريل سنة ١٩٦٤ بمدينة نواتشوك عاصمة موريتانيا غير أن هذه المنظمة الاقليمية الجديدة لم يتح لها ، أن تحقق وجودها بالفعل ، لان كلا من ساحل العاج والنيجر

وفولتا العليا وجمهورية أفريقيا الوسطى رفضت التصديق على الميثاق الاساسى للمنظمة . وقد أثار اخفاق هذا المشروع الجديد أسف بعض رؤساء الدول لتصفية الاتحاد الافريقى الملجاشى القديم ، وقالوا أن تعاونا اقتصاديا صحيحا يقوم بين مجموعة من الدول لا يتحقق دون أن يكون بينها تعاون سياسى ، ولهذا طالبوا بانشاء منظمة جديدة تكون لها اختصاصات اقتصادية وسياسية واسعة . وقد تقرر انشاء هذه المنظمة فى اجتماع عقد بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية بمدينة نواكشوك فى فبراير سنة ١٩٦٥ ، وجاء فى البيان المشترك الصادر فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ ، أن المنظمة الجديدة التى سميت المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية المرموز اليها بالحروف الاولى من اسمها « أوكام » انما هى تجمع افريقى يهدف — فى اطار منظمة الوحدة الافريقية — الى تقوية التعاون والتضامن بين الدول الافريقية وملجاش ، بغية تعجيل نموها فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ، والثقافية .

وقد وقع ميثاق منظمة الاوكام نهائيا فى يونية سنة ١٩٦٦ بمدينة تاناناريف عاصمة جمهورية ملجاش ، ولكن سرعان ما وقعت أزمة دبلوماسية فى المنظمة عندما قبل فى عضويتها الكونغو « كينشاسا » وكان على رأس الدولة حينئذ الرئيس تشومبى ، فقد انسحبت موريتانيا من المنظمة احتجاجا على وجود تشومبى . وفى يناير سنة ١٩٦٩ طلبت جزيرة موريس الانضمام الى منظمة الاوكام ، فأصبح بذلك عدد الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية الاعضاء فى المنظمة خمس عشرة .

ومما تجدر ملاحظته أن منظمة الاوكام ليست منظمة مفتوحة ، ذلك أن من أهدافها تقوية الروابط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين أعضائها (ويقصد بذلك الدول المشتركة فى التراث الفرنسى) ولهذا لا تقبل فى هذه المنظمة دولة افريقية غير ناطقة بالفرنسية . غير أن هذا لا يعنى أن جميع الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية قد اشتركت فى المنظمة ، فموريتانيا كانت عضوا ثم انسحبت ، وغينيا ومالى وبوروندى لم تنضم اليهـا .

والحقيقة أن الهيئات العاملة بهذه المنظمة تعقد بانتظام ، وقد عقدت الدورة الرابعة لاخر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمدينة كينشاسا فى يناير سنة ١٩٦٩ كما أن مجلس الوزراء ينعقد بانتظام ، والامانة العامة ومقرها مدينة ياوندى بالكمرون ، تعمل كذلك بانتظام عن طريق اشرافها على الوكالات الفنية المتخصصة التى تربط بين الدول الافريقية الاعضاء فى منظمة الاوكام . وتلك الوكالات هى التى تشرف فعلا على التعاون الاقتصادى والفنى بين دول المنظمة ونذكر من هذه الوكالات : شركة طيران « اير افريك » وتشترك فيها ١٢ دولة افريقية ؛ وقد انشئت فى ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ والمنظمة الافريقية الملجاشية للبن وقد انشئت فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ والاتحاد الافريقى الملجاشى للبريد والمواصلات السلكية ، والوكالة الافريقية الملجاشية لبنك التنمية ، والوكالة الافريقية الملجاشية للملكية الصناعية والوكالة الدولية للسياحة الافريقية وغيرها .

يتبين من ذلك أن نجاح « الاوكام » فى تنظيم التعاون الاقتصادى والاجتماعى والفنى بين الدول الافريقيــة الناطقة بالفرنسية ، يرجع أول ما يرجع الى الوكالات المتخصصة التى انشئت قبل قيامه ، وان نجاح تلك الوكالات يرجع بدوره الى المساعدات المالية والفنية التى تقدمها لها فرنسا . فاذا امتنعت فرنسا عن تقديم هذه المساعدات والمعونات انهارت هذه الوكالات وعندئذ لا يبقى للاوكام اى نشاط يزاوله .

وقد قيل ان منظمة الاوكام ذات أهداف سياسية ، فى مقدمتها الدفاع عن الفرانكوفونية ، وهى دعوة ترمى الى انشاء كومنولث ثقافى يجمع بين دول العالم الناطقة بالفرنسية .

والحقيقة أن الاوكام يخدم الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية من ناحيتين : فمن ناحية يخول لها حق طلب المزيد من المساعدات من فرنسا ، ومن ناحية أخرى تتمكن الدول الافريقية عن طريقه من مفاوضة السوق الاوربية المشتركة فى تجمع قوى . أما مصلحة فرنسا فى هذا فتتلخص فى احتفاظها بنفوذها الثقافى والسياسى والاقتصادى فى هذه المنطقة الكبيرة عن طريق الوكالات المتخصصة ، والمنظمات الفنية التى تعمل داخل اطار الاوكام وتحت اشرافه اسما ، ولكن فرنسا هى التى تديرها فعلا .

هل اخفق التعاون الاقتصادى الاقليمى فى افريقيا ؟

أما وقد عرضنا لاكثر من عشر منظمات اقليمية افريقية جعلت من أهدافها تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول

الاعضاء فيها ، يمكننا أن نتساءل عما اذا كان هـذا التعاون الاقليمي الافريقي قد نجح وحقق الهدف المتوخى، ام لا . فاذا لم يكن قد نجح ، فهل هناك احتمال لان ينجح فى السنوات المقبلة ولو فى ظل تجارب اقليمية جديدة ؟ وهل يستحسن ــ كما تطلب تقارير الامم المتحدة ، وتوصيات المهتمين بالشئون الافريقية ــ الاستمرار فى تشجيع اقامة المنظمات والتجمعات الاقليمية فى أفريقيا ؟ أم يستحسن الاتجاه نحو ابتكار أساليب جديدة وتنظيمات جديدة تكون مهمتها مساعدة افريقيا على التخلص من التجزئة ومن التخلف ؟

مما يلاحظ مبدئيا أن أغلب المنظمات والتجمعـات الاقليمية التى قامت فى أفريقيا قد ربطت بين دول كان بعضها مرتبطا ببعض أثناء فترة الاستعمار . فالهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل كانت قائمة فى صورة أخرى أثناء الاحتلال البريطانى لكل من مصر والسودان؛ ومنظمة نهر السنغال كانت موجودة من قبل فى شكل جهاز ادارى فنى تابع للسلطات الاستعمارية الفنيـة أثناء حكمها لجميع الدول الافريقية التى انضمت فيما بعد الى منظمة نهر السنغال بعد استقلالها . والوحدة الاقتصادية التى تربط دول أفريقيا الشرقية الثلاث ، كانت قائمة قبل أن تظفر تلك الدول باستقلالها ، وكانت تسمى مجلس الخدمات لافريقيا الشرقية .

وعلى ذلك فان المنظمات الاقليمية الافريقية التى قامت فى عهد الاستقلال الافريقى لا تخرج فى مجموعها عن كونها تجمعات كانت قائمة من ذى قبل فى عهـد الاستعمار . وليس يعنى هذا التقليل من شأن المنظمات الاقليمية بالنسبة الى التنمية الاقتصادية والسياسية

الافريقية الا أننا ننظر اليها على أنها محافظة على القديم ولكن من دون أن تخطو خطوة جريئة جادة نحو الجديد .

ومما يلاحظ أيضا أن أهم تلك التجمعات والتنظيمات الاقليمية قد قامت وعملت بمعونة من الدول الاستعمارية التى انسحبت من أفريقيا فبدون الرعاية الفرنسية ستنهار لا محالة معظم التنظيمات الاقليمية والوكالات المتخصصة التى تربط بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وبدون المعونة البريطانية لن يستطيع التجمع الثلاثى القائم بين أوغندة وكينيا وتنزانيا أن يتخطى العقبات التى تعترض تكوينه فى صورته الجديدة والتى تعترض سبيله نحو النمو والتقدم .

ومما يلاحظ أيضا ان تلك المنظمات الاقليمية أصبحت وسيلة جديدة للوصول الى نيل مزيد من المساعدات من الدول غير الافريقية . فالدولة الافريقية تستطيع أن تحصل على المساعدة باسمها أو باسم المنظمة الاقليمية التى تنتسب اليها .

هل يستخلص من هذه الملاحظات أن التعاون الاقليمى الافريقى لم يستطع أن يحقق أى هدف ايجابى فى سبيل تنمية الشخصية الافريقية . وأن هذا التعاون لا يخرج عن كونه وسيلة من وسائل تنمية المساعدات ، أو صورة من صور الاستعمار الجديد ؟

اننا نعارض هذا التفسير التشاؤمى ، لان التعاون الاقليمى الافريقى رغم ضعفه قد استطاع أن يحقق أكثر من هدف :

لقد حقق نوعا من الديمقراطية على الصعيد الاقليمى .

فالنظم السياسية السائدة فى البلاد الافريقية نظم شمولية لا تقبل أى معارضة ، بل انها لا تستطيع أن تثبت على المناقشة . ولكن حين يجتمع رؤساء الدول الافريقية على مستوى التنظيم الاقليمى ، فانهم سيجدون أنفسهم مضطرين الى التنازل عن النظام الشمولى السائد داخل بلادهم ، وسيقبلون المناقشة والمعارضة . وهذا النظام الديمقراطى الذى اتبع داخل التنظيم الاقليمى ، سواء كانت قرارته تؤخذ بالاجماع أوبالاغلبية لاشك أنه نظام مفيد للمجتمع الافريقى . وهذا التوازن بين النظام الشمولى المتبع داخل الدولة والنظام الديمقراطى الذى يتبع فى التجمع الاقليمى ، لاشك أنه يساعد على التنمية السياسية .

وكما أن تلك المنظمات الاقليمية تعتبر مدرسة للديمقراطية الافريقية ، كذلك تعتبر مدرسة للدبلوماسية الافريقية ، لانها تساعد القيادات الافريقية على أن تواجه مجتمعة مشاكل التخلف ، ومشاكل التجزئة ، فتعرف بعد ذلك كيف تتصل بالعالم الخارجى ، وتقنعه بوجهة نظرها ، وتعرض عليه مشاكلها ، وتستفيد منه .

يضاف الى هذا كله أن تلك المنظمات الاقليمية ـــ على ما سلف القول ـــ لا تتعارض مع المنظمات القارية ، بل لقد تكون كل منها مكملة للاخرى وممهدة لتيسير التعاون الخارجى بين أفريقيا والدول غير الافريقية .

هذا التعاون هو موضوع دراسة المبحث التالى .

المبحث الثالث

التعـــاون الدولى الخـــارجى

وقضية التنميـــة

اذا كان كل من التعاون القارى الافريقى والتعاون الاقليمى الافريقى يعمل على تأكيد السيادة الافريقية وحماية هذه السيادة ، فان التعاون الدولى الخارجى ينطوى على كثير من الخطر الذى يهدد هذه السيادة .

والتعاون الاقتصادى الخارجى يتخذ صورا مختلفة واشكالا متعددة ومن ذلك اسم : مساعدة مالية ، او معونة فنية مقدمة من دولة غير افريقيـــة الى دولة أفريقية ، ومعاهدة تعاون اقتصادى بين دولة أفريقية وأخرى غير افريقية ، واشتراك دولة أفريقية فى منظمة اقليمية غير افريقية كالسوق الاوربية المشتركة، اومنظمة دولية كالبنك الدولى .

تلك الصور المختلفة تظهر فى صورة مساعدة ، ذلك لان جميع الدول الافريقية بغير استثناء دول متخلفة الا دولة جنوب افريقيا ، وهذه لا تعتبر دولة افريقية .

وعلى هذا فدراسة التعاون الاقتصادى الدولى بين الدول الافريقية والدول الاخرى والمنظمات غير الافريقية يجب أن تتضمن قبل كل شيء دراسة المساعدات الدولية . وتلك المساعدات ستتولى دراستها فى نطاق محدود ، بمعنى أننا لا نتناول المساعدات المحلية التى تقدمهـــا الحكومة المركزية الى حكومة محلية ، لان ذلك من صميم الشئون الداخلية للامم ، ولا المساعدات التى تقدمها دولة افريقية الى دولة أفريقية أخرى لانها داخلة فى

نطاق التعاون القارى الافريقى أو التعـــاون الاقليمى الافريقى ، ولا المساعدات التى تقدمها دولة استعمارية لاحدى مستعمراتها فى افريقيا كالمساعدات التى تقدمها البرتغال لانجولا ، أو مساعدات فرنسا لميناء جيبوتى لان هذه المساعدات لا تحكمها قواعـــد القـــانون الدولى والقانون الدبلوماسى ، كما أنها لا تحظى بموافقة الاقاليم التى تقدم اليها . ثم انها مساعدات غير مشروعة وفقا للايديولوجية الافريقية ما دامت ترمى الى ابقاء الوضع الاستعمارى على حاله .

وتحليل المساعدات الاجنبية التى تقدم لافريقيا تحليلا سياسيا يتطلب اربعة جوانب :

أولا ــ الاشكال والانواع المختلفـــة للمســـاعدات الاجنبية .

ثانيا ــ الاساس القانونى والايديولوجى للمساعدات الاجنبية .

ثالثا ــ خطورة المساعدات الاجنبيـــة على الدول الافريقية .

رابعا ــ السياسات التى قررتها الدول الافـــريقية لمواجهة تلك الخطورة .

أولا ــ الاشكال والانواع المختلفة للمساعدات الاجنبية :

ليس هدفنا فى هذا المقام أن نقدم دراســـة مفصـــلة للمساعدات الاجنبية بقدر ما نهدف الى تقديم تعـــريف موجز لاهم أنواع هذه المساعدات لكى يستطيع القارىء

تتبع المناقشات السياسية التى قد نعرض لها فيما بعد .

وقد تكون المساعدات ثنائية أو جماعية ، وتعتبر ثنائية حين تقدمها دولة أجنبية واحدة الى دولة أفريقية، وتعتبر جماعية اذا قدمتها مجموعة من الدول ، أو منظمة دولية الى دولة افريقية واحدة أو الى مجموعة من الدول الافريقية ، وسنتحدث فيما بعد عن أن كثيرا من السياسيين ومن الخبراء الافريقيين يفضلون المساعدات الجماعية على المساعدات الثنائية التي تشتم منها رائحة التسلط . والمساعدات قد تكون مقيدة Tied Aid بمعنى أن الدولة المانحة تلزم الدولة الممنوحة بأن تشترى جميع حاجاتها من السلع من الدولة المانحة فى حدود القرض الممنوح . والولايات المتحدة الامريكية تستخدم هذا الاسلوب فى مساعداتها وبخاصة بالنسبة الى المساعدات الغذائية اذ تشترط على الدولة المستفيدة أن تشترى بقيمة المنحة من الفائض الزراعى الامريكى .

وقد تكون المساعدة فى صورة معونة فنية كأن تقدم الدلة المانحة الخبراء ، وتنشىء داخل الدولة الافريقية معاهد للتدريب وما الى ذلك .

وقد تكون المساعدة عسكرية ، وهذا اذا كانت مقصورة على تقديم الاسلحة والعتاد الحربى ، وقد تبدو فى صورة وجود قوات أجنبية وقواعد عسكرية اذا كانت هذه أو تلك تحت ستار حماية الدولة المستفيدة .

وقد تكون تلك المساعدات فى صورة منحة لا تلزم الدولة المستفيدة بردها أو تقديم مقابل لها ، كما

تكون فى صورة قروض بفوائد مخفضة أو دون فوائد .
وقد تأتى المساعدات من طريق غير مباشر كان تشترى الدولة المانحة بعض محاصيل الدول الافريقية بسعر يزيد على السعر الدولى الجارى ،وقد تكون فى شكل امتيازات ضريبية ، أو ضمانات تمنحها الحكومات الاجنبية لشركاتها أو عملائها الذين يستثمرون أموالهم فى احدى الدول الافريقية .

وقد تكون المساعدات مشروطة بشروط سياسية كالمساعدات الامريكية التى منحت بموجب قرار الامن القومى الصادر سنة ١٩٥١ وهى مساعدات ترمى الى تدعيم الارتباطات العسكرية والسياسية القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول المستفيدة من هذه المساعدات .

ويمكن أيضا تقسيم المساعدات تبعا للون السياسى للدولة المانحة ، ووفقا لذلك تكون المساغدات : شيوعية ، وغربية ، وحيادية وفقا لما تكون عليه الدولة المانحة من حيث الانتماء الى الكتلة الشيوعية ، أوالكتلة الغربية الرأسمالية ، أو مجموعة دول عدم الانحياز .

هذه بعض أنواع واشكال المساعدات أوردناهالنبين مدى تنوعها ، ولنبين ان سياسة الدول الافريقية ازاء تلك المساعدات لابد أن تختلف باختلاف نوع أو شكل المساعدة التى تقدم اليها .

وأيا كان نوع أو شكل هذه المساعدات فان هناك سمات عامة تشترك فيها سياسات الدول المانحة ، ومن هذه السمات :

١ ــ الدول المانحة تحاول تضخيم مبلغ المساعدات التى تقدمها الى الدول النامية ، فانجلترا مثلا تدخل فى مبلغ المساعدات التى قدمتها الى الدول الافريقية ما صرفته على الحملة العسكرية فى كينيا لاخماد ثورة ماو ماو ، وفرنسا تدخل فى مجموع المساعدات التى تقدمها ما تصرفه من معاشات لقدماء المحاربين الافريقيين الذين اشتركوا فى الحرب العالمية الاولى والثانية . والمانيا وايطاليا واليابان تعتبر التعويضات التى فرضت عليها بسبب الحرب العالمية الثانية جزءا يضاف الى مبلغ ما تقدمه من مساعدات للدول النامية .

والذين تصدوا لدراسة موضوع المساعدات يجمعون على أن كل الاحصاءات الخاصة بالمساعدات التى تقدمها الدول الاجنبية للبلاد الافريقية يجب أن تدرس بحذر نظرا الى ما تتضمنه من مبالغة ومن مخالفة للحقيقة والواقع .

٢ ــ والذين تصدوا لهذه الدراسات يؤكدون أيضا أن المكاسب التى تنالها الدول الاجنبية من تعاملها مع الدول المتخلفة ، تزيد كثيرا على المكاسب التى تعود على الدول المتخلفة . ويقول الكاتب الفرنسى بيير جاليه فى هذا الصدد : « ليست دول الاستعمار هى التى تساعد الدول المتخلفة ولكن الدول المتخلفة هى التى تساعد دول الاستعمار » .

٣ ــ تدل الاحصاءات الدولية على انخفاض مستمر فى قيمة المساعدات التى تقدمها الدول الغنية المتقدمة الى الدول الفقيرة المتخلفة . ويؤكد الذين تصدوا لدراسة المساعدات الدولية انه فى مدى السنوات

المقبلة سيصبح مقدار المساعدات التى تمنحها الدول الغنية غير كاف لمجرد دفع فوائد القروض التى قدمتها هذه الدول الغنية الى الدول المتخلفة .

هذه هى الملابسات السياسية والاقتصادية التى تحيط بقضية المساعدات الاجنبية وقد أثرت أيما تأثير فى السياسة التى تتبعها الدول الافريقية تجاهها .

ثانيا ـ الاساس القانونى والايديولوجى للمساعدات الاجنبية

قامت الدول الافريقية بكثير من المحاولات الفقهية للبحث عن أساس قانونى أو أساس اخلاقى للمساعدات التى تقدمها الدول الغنية الاجنبية الى الدول الافريقية. وكان من أبرز هذه المحاولات رأى فحواه أن تلك المساعدات ليست الا دينا دوليا ترده الدول الغنية الاجنبية الى الدول الافريقية ، ثم آخر فحواه أن أساس تلك المساعدات هو حق الدول الافريقية فى التنمية ؛ ثم آخر مؤداه أن المساعدات انما هى وجه آخر من وجوه نزع السلاح ، وفيما يلى عرض لهذه النظريات بشىء من الايجاز :

(أ) المساعدات الاجنبية دين دولى :

فى السنوات الاخيرة كثرت الدراسات العلمية التى تؤكد استنادا الى احصاءات دقيقة أن الدول غير الافريقية وبخاصة منها الدول الاستعمارية[1] قد استغلت هذه القارة المظلومة أفدح استغلال . وسواء أكان هذا الاستغلال فى عهد تجارة الرقيق حيث صار الارقاء

المجلوبين من أفريقيا هم اليد العاملة الرخيصة فى انتاج الخير ، أو كان فى عهد الاستعمار التقليدى حيث سلبت خيرات القارة من يد ابنائها لتغمر البلاد ذاتالسيطرة على هذ هالقارة . وسواء أكان هذا أو ذاك فمن واجب هذه الدول أن لم يكن قانونيا فأخلاقيا أن ترد مقابل ما سبق أن استولت عليه وأن ترده فى صورة مساعدات لهذه البلاد .

وقد دافع عن هذه النظرية الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر اديس بابا وكان من رأيه أن المعونة الاجنبية ضريبة مفروضة على الدول المتقدمة للدول النامية ، وقال : « للجمهورية العربية المتحدة نظرة فى مسألة المعونات الخارجية تراها حقا للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا فى التقدم .. حقا يستند الى التكافل الانسانى ، والى تدعيم السلام .. بل ان الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونة فريضة واجبة الاداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى قبل غيرها تعويضا عن النهب الذى تعرضت ومازالت تتعرض له شعوب عديدة فى أفريقيا وآسيا ، نزحت ثرواتها نزحا منظما ليكون الرخاء حكرا لغيرها ويبقى لها احتكار الفقر » .

وقد دافع عن هذه النظرية ايضا الرئيس أحمدو أهيدجو فى مؤتمر أديس بابا قائلا : « تستطيع قارتنا أن تطالب بما قدمته من اسهام كبير فى اثراء العالم ، لا فى المواد الاولية فحسب ، ولكن ايضا فى عرق ودم أبنائها الذين جاهدوا فى تنمية أجزاء أخرى من العالم ، حيث أقيمت بجهودهم ثروات ضخمة ، وصناعات وزراعات عملاقة .

الا أن تلك النظرية التى نادى بها أكثر من زعيم أفريقى كانت موضع نقد من بعض كتاب الغرب وعلى رأسهم البرت مايستر فقد قال : « لا نرى أى مبرر لاجبار الدول المتقدمة ، حتى الاستعمارية منها ، على أن ترد الى مستعمراتها القديمة فى صورة مساعدات جزءا مما أخذته من قبل ان التاريخ يتهكم على مثل تلك القواعد الخلقية اذ يرى أن ما وقع من اكراميات أو من ظلم يعتبر أمرا عادلا مادام قد وقع .. »

ونحن لا نستطيع ، ولا نحسب أن أى مفكر افريقى يستطيع أن يؤيد رأى البرت مايستر ومن يسير على وتيرته من الكتاب . واذا كان التاريخ لم يتضمن سوابق تبرر مطالبة شعب لشعب آخر بتعويض عن استغلال سابق ، فان التعويضات التى فرضت على الدول المهزومة ، كما حدث فى الحرب السبعينية حين دفعت فرنسا تعويضات لالمانيا ، أو فى الحرب العالمية الاولى والثانية حين دفعت المانيا تعويضات للحلفاء بل ان التعويضات التى حصلت عليها اسرائيل من المانيا مع أنه لم يكن لاسرائيل وجود ابان الفترة التى وقع الظلم فيها على اليهود ، كل هذه التعويضات دليل على اتجاه جديد فى العلاقات بين الدول ولذلك لا نجده فى التاريخ القديم على الصورة التى نشأت فى العصور الحديثة والتى تستند اليها الدول الافريقية حين ترى أن المعونة الاجنبية ليست الا ردا لدين قديم .

(ب) المساعدات الاجنبية والقانون الدولى للتنمية :

وهناك نظرية ترى أن القانون الدولى العام التقليدى قد وضع حقوقا والتزامات للدول تجاه بعضها

البعض ، وهذه الحقوق وضعية مثل حق الحرية ، وحق المساواة ، وحق الاحترام المتبادل ، وحق البقاء . .ولكن مع نمو قواعد القانون الدولى الحديث ظهرت حقوق جديدة استوجبها تطور العالم وتضامنه . ومن ذلك حق الدول المتخلفة النمو ، ويقابله التزام الدول المتقدمة بمساعداتها على تحقيق هذا النمو . ويضيفون الى ذلك أن مبادىء هذا القانون الحديث قد وضعت فى ميثاق الامم المتحدة سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فى ديباجة الميثاق: « نحن شعوب الامم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وان نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح . . وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا . . أن نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها » .

وقد أكدت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا الاتجاه الحديث الذى يفرض على الدول المتقدمة الغنية مساعداتها للدول المتخلفة . وهناك أكثر من توصية تؤكد هذا المعنى ، ومن ذلك التوصية رقم ١٧١٥ — ١٦ التى وضعت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية فى اطار الامم المتحدة .

وقد ظهرت دراسات فقهية عديدة تعالج هذا الالتزام الدولى الجديد ، وسرعان ما خرج هذا الاتجاه من الدائرة الفقهية الى الدائرة السياسية الدولية ، وسمعنا لها صدى فى مؤتمرات عدم الانحياز . والجزء العاشر من قرارات مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز هو أحسن تعبير عن هذا الاتجاه الحديث اذ جاء فيه :

« ان رؤساء الدول أو الحكومات المشتركة فى

المؤتمر .. اذ يؤمنون بأن التنمية الاقتصادية التزام يقع على المجتمع الدولى كله . وانه من واجب الدول جميعا أن تسهم فى العمل على خلق نظام اقتصادى جديد عادل تستطيع فى ظله جميع الامم أن تحيا دون خوف أو حاجة أو يأس ، وان تسمو الى مرتبة العضو الكامل فى أسرة الامم . وان البنيان الحالى للاقتصاد العالمى والمؤسسات الدولية القائمة فى مجال التجارة الدولية والتنمية ، لم تنجح فى الحد من التفاوت فى نصيب الفرد من الدخل بين الشعوب فى الدول المتقدمة والدول النامية أو فى تضييق الهوة الخطيرة المتزايدة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، واذ يؤكدون الحاجة الملحة الى تدعيم وزيادة التعاون الدولى على أساس من المساواة وبما يتفق وما يتطلبه التعجيل بالتنمية ... » .

(ج) المساعدات الاجنبية ونزع السلاح :

هناك محاولة لربط حق الدولة المتخلفة فى التنمية ، بالزام الدول المتقدمة بنزع السلاح أو تخفيضه . ويستند فى ذلك الى أن حق الدولة المتخلفة فى التنمية يقابله الزام الدول المتقدمة بنزع السلاح ، وتقديم ما كان يصرف على صنع السلاح الى الدول المتخلفة . وقد وردت اشارة صريحة الى هذه النظرية فى قرارات مؤتمر بلغراد ، اذ جاء فيها :

« يحث المشتركون فى المؤتمر على أنه يتعين على الدول الكبرى أن توقع دون مزيد من الابطاء ، معاهدة لنزع السلاح نزعا شاملا كاملا ، وذلك لانقاذ البشرية من ويلات الحرب ولتحويل الطاقة المالية التى توجه فى

الوقت الحالى نحو التسلح على أن تستخدم فى تحقيق التطور السلمى والاقتصادى والاجتماعى للبشرية كلها . »

كما وردت أيضا اشارة اليها فى قرارات مؤتمر القاهرة (الجزء العاشر) : ان رؤساء الدول والحكومات المشتركة فى هذا المؤتمر مقتنعون بأن التقدم فى مجال نزع السلاح يساعد على زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية ومن ثم فهم يؤيدون الاقتراحات التى تهدف الى توجيه الموارد المستغلة الان فى التسلح الى تنمية المناطق المتخلفة فى العالم وتحقيق رخاء الانسانية جمعاء .

وفى المؤتمر الثانى والخمسين لجماعة القانون الدولى الذى انعقد فى اغسطس سنة ١٩٦٦ بمدينة هلسنكى عاصمة فنلندا دافعت عن هذه النظرية ، وكان مما قلته فى معرض الدفاع عنها « الالزام بنزع السلاح هو الجانب السلبى ، أما الالزام بمساعدة الدول المتخلفة فهو الجانب الايجابى لمبدأ من مبادىء التعاون الدولى» واقترحت أن تطرح دائما مشكلة مساعدة الدول المتخلفة حيثما طرحت مسألة نزع السلاح .

وعرض الاستاذ البير مايستر أيضا لنقد هذه النظرية نقدا مرا قائلا انه لمن ضروب الخيال تصور أن نزع السلاح سيترتب عليه ازدياد المساعدات التى تقدم الى الدول المتخلفة ، بل قد يكون الامر ، على العكس ، فقد كان من اثار استتباب التعايش السلمى بين العملاقين المتناهضين أن انخفضت المساعدات الاجنبية ، ويقول ان موقف الدول الاوربية الحيادية فيه الدليل الواضح على صحة رايه اذ رغم ان هذه الدول

من أغنى دول العالم ، وتتمتـــع بأعلى مســـتوى من مستويات المعيشة فبالنظر الى أنها ليس لهـــا مآرب سياسية خارجية ، صارت سلبية كأكثر ماتكون السلبية فى تقديم المساعدات الخارجية .

فألبير مايستر يرى اذن ان المعونة الاقتصادية تلازم المنافسة الدولية ، ترتفعبارتفاعها وتنخفض بانخفاضها.

هل نستخلص من كل هذا انه لا يوجد أساس اخلاقى سياسى ، أو أساس قانونى للمساعدات الاجنبية التى تعطى للدول المتخلفة ؟

يبدو لنا أن أيديولوجية التنمية لم تتبلور بعد ، وأن الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة الغنية التى تعتقـــد أن من حقها أن تتمتع بخيراتها كما تشاء ، وبين الدول المتخلفة الفقيرة التى ترى ان لها حقا فى التنمية وأن هذا الحق يقابله التزام من الدول الغنية بمساعدتها .. هذه الفجوة ما زالت على اتساعها فعلى الدول الافريقية أن تبحث عن أسس أخلاقية وسياســـية للمساعدات الاجنبية ، تكون وليدة دراسات علمية دقيقة قائمة على احصاءات توضح بدقة مبلغ مديونية الدول الغنية لدول أفريقيا . ثم تصاغ هذه الاسس فى قالب قانونى جديد يضاف الى القانون الدولى التقليدى .

وفى المجال الافريقى الداخلى يتعـــين على الـــدول الافريقية أن تبحث عن ايديولوجية للتنمية منبثقـــة من واقعها نفسه ، ومتمشية مع مشاكلها .

وفى مجال السياسة الدولية يجب على الدولالافريقية أن تنوع جهد المستطاع علاقاتها بالدول الاجنبية .

تلك السياسات قد تكون عونا للدول الافريقية على تعزيز حقها فى التنمية وعلى ايجاد اسس اخلاقية وايديولوجية للمعونة الاجنبية . واذا لم تبحث جديا فى سبيل ايجاد هذه الاسس فستنقلب المعونة الاجنبية من كونها حقا واجبا الى كونها صدقة دولية ، وذلك مما يسىء الى الكرامة الافريقية ويمس شخصيتها وعزتها، وفضلا عن هذا خطورة تغلغل الاستعمار الجديد فى أذيال هذه الصدقة .

وخطورة هذا الاستعمار الجديد هى موضوع دراستنا التالية .

ثالثا ــ خطر المساعدات الاجنبية على الدول الافريقية :

اذا كانت المعونة الخارجية ركنا من أركان التنمية الاقتصادية الافريقية ، ووسيلة جوهرية الى التخلص من التخلف ، فانها مع هذا تطوى فى ثناياها مخاطر مؤداها أن المساعدة الاجنبية أيا كانت تخفى وراءها أطماعا سياسية ، ومآرب استعمارية بالغة الخطورة على البلاد الافريقية .فالولايات المتحدة الامريكية مثلا ، لا تخفى أنها تهدف من مساعدتها للدول المتخلفة الى محاربة الشيوعية ، كما أن الاتحاد السوفييتى بدوره لا يخفى أنه يهدف من تقديم مساعداته الى تعجيل تنمية الاشتراكية فى البلاد التى تقدم اليها تلك المساعدات . كذلك فرنسا تبتغى من وراء مساعداتها للدول الافريقية

ابقاء مالها من نفوذ سياسى وثقافى واقتصادى فى هذه البلاد ، ومثلها بريطانيا وغيرها من الدول التى تقدم المساعدات .

وعلى هذا فما من مساعدة الا ويكتنفها نوع من التسلط ، أو كما يقول الكاتب الفرنسى ادجار مورين « ان المال أكثر ليبرالية من الشرطة ومن رجال المظلات، وهو فى نهاية المطاف يتضمن التسلط » .

وقد ادى ظهور خطر المساعدات الاجنبية على الدول الافريقية سواء كانت تلك المساعدات عينية أوتسهيلات مالية أو معونات فنية ، الى ظهور موجات مضادة لها حتى نادت بعض الاوساط الافريقية بمقاطعة هذه المساعدات أو الاقلال منها ما أمكن ذلك ، والسعى لمكافحة التخلف الافريقى ذاتيا .

وحجج أنصار مقاطعة المساعدات الاجنبية يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — ان الصدقة التى يقدمها الغنى الى الفقيرتعتبر وسيلة الى استبقاء هذا الفقير فى وضعه القائم . ورضائه بهذا الوضع ، وقياسا على هذا فان المساعدات الاجنبية التى تقدم للدول الافريقية لا تعدو كونها وسيلة الى جعل هذه الدول ترضى بتخلفها وبالتالى تقبل استمرار تبعيتها للاستعمار .

٢ — ان الهدف السياسى من المساعدات هواكتساب ود القيادات والكادرات الافريقية ، ومن طبيعة الامور أن يؤدى هذا الى اضعاف نفوس هذه القيادات والكادرات ومن هنا يتفشى الفساد والرشوة وما يترتب

على هذا من استفحال ظاهرة التخلف فى أفريقية فكانت المساعدات الاجنبية التى ظاهرها مكافحة التخلف تقضي فى الحقيقة الى نتيجة عكسـية وهى تعطيل عمليـة التنمية .

٣ ــ أن التنافس بين الدول الاجنبية الغنيـة فى ميدان المساعدات قد ينتهى الى فوضي عامـة تتفشى فى الدول المتخلفة نظرا الى عدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات فتضعف الاسس الاولى للتنمية ثم تتعطل فى نهاية المطاف .

٤ ــ ان التنافس بين الدول الاجنبية الغنية من شأنه أن يؤدى الى تنافس أشد بين الدول الافريقية المتخلفة فى سبيل نيل قسط أكبر من هذه المساعدات أو الانفراد بها اذا أمكن ومن شأن قيام التنافس الافريقي أن يؤدى الى توطيد أركان تجزئة القارة الافريقية التى هى من أسباب تخلفهم ، ثم أن هذا التسابق الافريقى من شأنه أن يعرقل سير المحاولات الوحدوية الافريقية ، وأن يعرقل أيضا خطى التعاون الاقتصادى الافريقى اقليميا كان أو قاريا .

٥ ــ ان المساعدات الاجنبية تتمشي مع المصـالح الاقتصادية والسياسية للدول المـانحة ، ومعنى ذلك أنها لا تخدم التنمية الاقتصادية الافريقية .

٦ ــ ان المساعدات الاجنبية تكون غالبا مشروطة، بمعنى أن الدول الافريقية التى تتلقى المعونة تكون ملزمة بأن تستورد كل حاجاتها من الدول المانحة ، وبذلك تنقلب المعونة فتصير وسيلة من وسائل ترويج سـلع الدولة

المانحة . وقد تمتد تلك الظاهرة الخطيرة الى المعونة الفنية ، فالخبراء الذين يتولون دراسة المشروعات ، أو يضعون خططا لتنميــة اقتصاديات البلاد يروجون للسلع والآلات التى تستخدم فى تنفيذ تلك المشروعات أو تلك الخطط .

٧ ــ ان المساعدات الاجنبية غالبا ما تــؤدى الى تغييرات اجتماعية ، ولكنها كثيرا ما لا تؤدى الىغرضها الاساسى وهو التنمية الاقتصادية ، ويبدو هذا بوضوح فى المساعدات التى تتخذ صورة معونة فنية ، مثلانشاء مكاتب ثقافية ، أو اقامة حلقات تدريبية ، أو تقديم منح دراسية . فهذا كله يؤدى الى تطلعــات طبقيــة وتغييرات اجتماعية عند الكادرات الافــريقية وعنــد القيادات المحلية ، ولكن هــذه التغييرات كلها لا تمت بصلة الى التنمية الاقتصادية . بل ان هذه التغييرات قد تعطل عملية التنمية الاقتصادية لانهــا تؤدى الى تناقضات جديدة بين القيادات والكادرات الافريقيــة والقاعدة الشعبية . وعلى هذا فانه لايمكن تضييق شقة الهوة القائمة بين التغيير الاجتماعى السريع والنمــو الاقتصادى البطىء الا عن طريق الاقلال من المساعدات الاجنبية ، والاعتماد على العمل الذاتى .

ومجمل القول أن الاقلال من المساعدات الاجنبية قد يعطل حركة التنمية الافريقية ومع ذلك لابد من اللجوء الى الاقلال لانه سيوفر للتنمية الافريقية نوعا من الاصالة التى هى فى حاجة اليها ، والا اتخذت التنمية الافريقية مظهر التغير السطحى فى بعض العــواصم والمــدن الافريقية ، وبقيت القاعدة الشــعبية بعيدة عن هــذه التنمية بل مقطوعة الصلة بها .

هذا مجمل الحجج التى يدلى بها معارضو المساعدات الاجنبية أما موقف الدول الافريقية من هذه المساعدات والسياسات التى تنادى باتباعها فى هذا الصددفنعالجها فيما يلى .

رابعا ــ السياسات التى قررتها الدول الافريقية لمواجهة خطورة المعونات الخارجية :

يجب أن نقرر بادىء ذى بدء أن جميع الدول الافريقية ترفض رفضا باتا السياسة التى تنادى بمقاطعة المساعدات الاجنبية ، وتدعو الى الاكتفاء الذاتى . وترى أن تلك السياسة لو اتبعت لادت الى عزلة افريقيا عن العالم وعن التيارات السياسية المعاصرة .

وترى الدول الافريقية أنها يجب أن تظل متعاونة مع باقى دول العالم . وأن تتضامن معها ، وأن يكون لها دور ايجابى فى هذا التضامن .

تلك السياسة التى تعتنقها الدول الافريقية ، وتناقض السياسة الانعزالية التى نادى بها بعض المفكرين الافريقيين ، قد سجلها ميثاق اديس أبابا اذ جاء فى الفقرة الخامسة من المادة الثانية أن أهداف المنظمة تنحصر فى « تشجيع التعاون الدولى ، آخذين فى الاعتبار ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان » .

وقد أكد هذا الاتجاه المعارض للانعزالية الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر اديس ابابا وكان مما قاله

فى ذلك : « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا الى كتلة دولية أو ينعزل العمل الافريقى عن حركة التقدم الانسانية كلها .. ذلك آخر ما نفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول الى هذا المدى تعصبا لا نقدر على تحمل نتائجه » وقال رئيس نيجيريا فى هذا المعنى : « يجب علينا الا ننسى أننا نحن فى افريقيا نشكل جزءا من العالم ، كما علينا التزاماتنا الدولية . ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقى أجزاء العالم ، ومن ثم يجب أن نراعى أننا ننتمى الى جماعة بشرية واحدة فى كل ما نفعله ونقوله » وعبر عن هذه الفكرة نفسها الرئيس السودانى اذ قال : ان السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقى أجزاء العالم » .

يضاف الى هذا كله أن السياسة الانعزالية تتعارض مع التضامن الافروأسيوى ومع الارتباطات القائمة بين الدول الافريقية والدول الاسيوية ، بل بتعارض أيضا مع التضامن القائم بين مختلف دول العالم الثالث . وقد عبر عن ذلك رئيس جمهورية موريتانيا اذ قال : « فما من شك أنه ينبغى على أفريقيا حتى لو اتحدت ألا تعزل نفسها عن باقى اجزاء العالم ، هذا الى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث » كذلك نادى امبراطور أثيوبيا بهذه الفكرة قائلا : « نحن متحدون مع أصدقائنا واخواننا الآسيويين . ان أفريقيا تشارك آسيا فى تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد .... » .

وفوق ذلك كله فان انعزال افريقيا يتعارض مع مسئوليتها تجاه الاسهام فى صون السلام العالمى ؛

وتجاه الاسهام فى تطوير المدنية القومية . وقد عبر الرئيس ليوبولد سنجور عن ذلك فى قوله ان التضامن الافريقى يهدف الى تحقيق التضامن الروحى والبشرى العالمى بغية « أحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون واحياء فضائل بنائينا ونحاتينا ورسامينا وشعرائنا فى شمال الصحراء وفى جنوبها . ان أفريقيا سوف تسهم اسهاما فعالا فى بناء المدنية العالمية » .

وقد يقال ان هناك فرقا بين سياسة رفض المساعدات الاجنبية وسياسة الانعزال التام التى تنادى بقطع العلاقات بين أفريقيا والعالم الخارجى المتقدم ، والرد على هذا هو أن الاتصال بالعالم الخارجى ذو علاقة وثيقة بالمساعدات الخارجية ، ومن العسير على الدول المتخلفة ان تتصل بالعالم الخارجى وتتعامل معه دون ان تقبل معوناته ومساعداته .

وقصارى القول أن هناك ما يكاد يكون اجماعا على أن أفريقيا لا تريد أن تقطع صلتها مع العالم الخارجى ، وأنه ليس من مصلحتها أن تقطع هذه الصلة ، وكان عليها أن تجعل من المساعدات الاجنبية ركنا من أركان التنمية التى تبتغيها . وهذا لا يعنى أن أفريقيا لا تدرك خطورة تلك المساعدات الاجنبية ، أو لا تدرك خطورة التعامل مع الدول الاجنبية الكبرى ، لذلك خططت لنفسها سياستين لمواجهة تلك الخطورة وهما : سياسة مكافحة الاستعمار الجديد ، وسياسة عدم الانحياز .

التعاون الدولى الخارجي والاستعمار الجديد :

ان مكافحة الاستعمار هى الهدف الاكبر الذى من أجله اقيمت منظمة الوحدة الافريقية ، وهناك اشارة صريحة الى هذا فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا ونصها : « القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا » ولم يكتف الميثاق الافريقى بهذا النص الصريح ، بل أضاف اليه مبدأ آخرهومكافحة الاستعمار الجديد الذى تضمنته ديباجته اذ أشارت الى « مكافحة الاستعمار الجديد فى أشكاله كافة » .

فما المقصود بالاستعمار الجديد ؟ وما الفرق بينه وبين الاستعمار القديم ؟ وما هى العلاقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الاجنبية ؟

لقد اختلفت آراء من تصدوا لتعريف الاستعمار الجديد . فمنهم من يرى أن عبارة استعمار جديد تعنى ان الاستعمار قد اتخذ صورة مستحدثة ، أما لانهضعف أمام حركات التحرر الافريقى ، وأما لكى يتمشى مع مقتضيات العلاقات الدولية بعد تطورها . وسواء كان الباعث هو هذا أو ذاك ، فلا يمكن أن تسلك هذا السبيل الا الدول التى زاولت الاستعمار القديم ، أى الدول التى كانت لها مستعمرات . ووفقا لهذا المنطق فان الدول التى لم تكن لها مستعمرات ستكون بعيدة عن اتهامها بالاستعمار الجديد . ومسايرة لهذا المعنى يكون الاستعمار الجديد امتدادا للاستعمار التقليدى أو القديم .

وهناك من يرى غير ذلك فيقول ، ان الاستعمار

الجديد لا صلة له بالاستعمار القديم ، وقد وصف بأنه جديد للدلالة على أنه شيء مستحدث لا صلة له بالاستعمار القديم ، ومعنى ذلك أنه ليس فى امكان دولة كبرى أن تسلك سبيل الاستعمار الجديد الا اذا كانت لم تسلك سبيل الاستعمار القديم من قبل . ووفقا لهذا التفسير يكون تدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى أو الصين الشعبية صورة من صور الاستعمار الجديد، لان هذه الدول لم يكن لها من قبل مستعمرات فى أفريقيا .

وهناك رأى يفرق بين الاستعمار الجديد الواقعى الذى يحاول أن يستحدث أسلوبا جديدا للسيطرة على المستعمرات التى حصلت على استقلالها ومن هذه الأساليب تقديم تنازلات صورية ، والاستعمار الجديد المتطرف الذى يعارض سياسة الاستعمار الجديد الواقعى أشد معارضة ، ويرى ضرورة استعمال مزيد من القوة والقهر لكبت حركات التحرر والقضاء عليها .

هذا أهم التعريفات التى قيلت فى الاستعمار الجديد ، وقد ذكرناها توطئة لدراسة العلاقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الاجنبية .

والعلاقة الوثيقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الاجنبية قد أشار اليها غير واحد من المسئولين الافريقيين، فقال رئيس حكومة نيجيريا فى مؤتمر أديس أبابا : « ان المشكلة الحيوية التى تعترضنا هى كيفية استغلالنا لخيرات قارتنا . ان القارة الافريقية واسعة الغنى ، وذات موارد كثيرة منوعة ولكن مما يؤسف له أن تلك الموارد لم تجد منا من يعرف كيف يستغلها . لقد جئنا الى الحياة فى فترة عصيبة ، فليس لدينا رءوس الاموال

اللازمة لتنمية موارد قارتنا ، وليست لدينا الخبـــرات اللازمة لذلك . ولهذا نحن مضطرون الى طلب المعونة من عناصر غير منتمية الى القارة الافريقية لتحقيق تنمية موارد أقاليمنا الافريقية . وأحب هنا أن اصرح بأننا يجب علينا أن نتخذ أقصى ما يمكن من الاحتياطات حين نختار من ندعوهم الى مساعدتنا على استغلال مواردنا ، لانه اذا فاتنا الحذر دخل بلادنا استعمار ذو شكل جديد . ان الاستعمار فى امكانه أن يتخذ أشكالا مختلفة ، وبلادنا عرضة لاستعمارها اقتصاديا اذا تغافلنا وقل حذرنا . وكما كافحنا التسلط السياسى فمن الواجب علينـــا أن نكافح كذلك ضد التسلط الاقتصادى الذى تـــريد دول أجنبية أن تفرضه علينا . »

وللدكتور نكروما آراء منطقية واضحة فى العلاقة الوثيقة بين الاستعمار الجديد والمساعدات الاجنبية التى تقدم الى الدول الافريقية ، فمن رأيه أن أية معونـــة أجنبية تعتبر ذات خطورة مادامت أفريقيا لا تزال على حالها من التفرق والتجزئة ، وأنه طالما كانت المساعدات الاجنبية تقدم الى الدول الافريقية كل منها على حدة ، فهى صورة من صور الاستعمار الجديد ، ولن تستطيع أفريقيا أن تتعاون مع الدول التى كانت تستعمرهـــا أو مع الدول الصناعية ، دون أن تخشى على استقلالها الاقتصادى الا اذا اتحدت لتستطيع وهى موحدة مجتمعة ، أن تقف فى وجه محاولات تلك الدول . والدكتور نكروما فى آرائه هذه يستند الى عدة حجج :

١ ــ سابقه تاريخية تتمثل فى أمـــريكا اللاتينيـــة فهى مازالت « فريسة للاستعمار بعد قرن ونصف قرن

٢ ــ اعتبارات اقتصادية . ويقول فى ذلك : « ان كتلة قارية ضخمة ، مثل افريقيا ، بعدد سكانها وهو يبلغ قرابة ثلاثمائة مليون نسمة ، انما هى ضرورية للتراكم الاقتصادى لراس المال وللاستفادة من الطرق والاساليب الانتاجية الحديثة » . ويضيف قوله : «اذا لم تنجح أفريقيا فى انشاء أجهزة اقتصادية ضخمة ، وهو أمر لا تستطيع تحقيقه الا اذا اتحدت ، فانها سوف تظل تحت رحمة الاسواق الاجنبية .. وسوف تواجه عدم الاستقرار وقد كان داء افريقيا من قبل . »

٣ ــ من مصلحة المستثمرين الاجانب أن تتحد أفريقيا ، ويوضح ذلك بقوله : «حينما يتعامل المستثمرون مع أفريقيا المتحدة لا يكون بالهم مشغولا بمخاطر التعامل مع حكومة قد لا يصبح لها وجود فى اليوم التالى . وبدلا من التعامل أو التفاوض مع عدد كبير من الدول فرادى يكون ذلك مع حكومة واحدة تتبع سياسة قارية موحدة » .

واختتم الدكتور نكروما كلامه متشائما اذ قال ، «اذا لم تعالج مشاكل افريقيا بجبهة مشتركة ، وهدف مشترك ، فسوف نتخاصم ونتشاجر بعضنا مع بعض حتى يعاد استعمارنا ، وتصبح عرضة لاستعمار افظع كثيرا من الذى سبق أن قاسيناه » .

واذن فالمعادلة التى تواجهها أفريقيا يمكن وضعها

على النحو الاتى : من ناحية تحتاج افريقيا حاجة ماسة الى المعونة الاجنبية ، ومن ناحية أخرى ان تلك المعونة الاجنبية عرضة لان تنقلب الى استعمار جديد . فما السبيل الى حل هذه المعادلة الصعبة ؟

ان أى محاولة علمية لحل هذه المعضلة يجب مبدئيا ان تسبقها دراسة الاراء التى تدلى بها الدول المانحة او المستعدة للمنح حول تلك المعونات والحرب الباردة القائمة بين الدول المانحة التى تنتمى الى المعسكر الغربى ، والدول المانحة التى تنتمى الى المعسكر الشرقى خير مساعد لنا على ادراك حقيقة الهدف من تقديم هذه المساعدات ، فوفقا للمنطق السوفييتى تخفى المساعدات الغربية الممنوحة للدول الافريقية من ورائها الاستعمار الجديد ، ووفقا للمنطق الغربى ان المساعدات السوفييتية الممنوحة للدول الافريقية هى التى تخفى من ورائها الاستعمار الجديد .

المنطق السوفييتى فى قضية التخلف
الافريقى والمساعدات الاجنبية :

وفقا للمنطق السوفييتى يجب على الدول الافريقية ان تقبل المعونات والمساعدات من كل الدول ماعدا الدول التى كانت قد استعمرتها لان مساعداتها ستجلب معها استعمارا جديدا . ويعلل ذلك بأسباب فى مقدمتها :

١ ـ « التناقضات الجذرية القائمة بين الدول الاستعمارية من ناحية والدول المضطهدة (ويعنى بها

للدول التى كانت فى (قبضتها) من ناحية أخرى تقتضى أن تظل العلاقات بين هاتين الطبقتين من الدول دائما فى غير صالح الدول المستقلة حديثا » ثم يقولون أن تحقيق التنمية (ويقصدون التنمية الاشتراكية) لا يتم الا بعد قطع جميع الصلات مع الاستعمار .

٢ ــ التنمية الافريقية لا يمكن تحقيقها الا بالتصنيع، والدول الاستعمارية لا ترضى بأن تمكن أفريقيا من هذا التصنيع لما يترتب عليه من اعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية التقليدية القائمة بين أوربا الاستعمارية وأفريقيا ، واعادة النظر هذه تقتضى من الدول الاوربية اعادة بناء هيكلها الاقتصادى ، وذلك ما لا ترضاه ، أو تستطيعه .

٣ ــ الولايات المتحدة الامريكية تدعى أنه لا علاقة بينها وبين الاستعمار الاوربى فى أفريقيا ، بل تزعم أنها ساعدت على تصفيته ولما كانت الولايات المتحدة مرتبطة أوثق الارتباط بالنظام الرأسمالى الاوربى ، فان مأربها فى أفريقيا هى مآرب هذا النظام نفسه ، وتسعى الى تحقيق تسلطه الاقتصادى الذى هو الاستعمار الجديد نفسه .

وعلى ذلك فمن مصلحة الدول الافريقية أن تقطع كل علاقاتها الاقتصادية بالدول الاستعمارية ، وتتحول الى الدول الاشتراكية .

ووفقا للمنطق الشيوعى أيضا تستفيد الدول الافريقية من تنميتها اذا جعلت تعاملها مقصورا على الدول الشيوعية ، ويقدم لذلك أسبابا منها :

١ ــ الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الشعبية الاوربية لم تكن فى أى عهد مضى دولا استعمارية ، ولم يسبق قط أن كانت لها علاقة استعمارية مع أفريقيا . ومن هنا لا يمكن أن تتحول المعونات والمساعدات التى قد تقدمها الى افريقيا الى اى شكل من أشكال الاستعمار الجديد .

٢ ــ الدول الشيوعية لها مصلحة ايديولوجية وسياسية فى مساعدة أفريقيا على تصنيعها ، لان التصنيع يترتب عليه ظهور بروليتاريا افريقية ، وظهور هذه البروليتاريا من مستلزمات الثورة الاشتراكية .

٣ ــ المساعدات السوفيتية للدول الافريقية ستسهم فى مضاعفة الازمة العامة التى تتعرض لها الراسمالية الدولية ، وذلك عن طريق تضييق منطقة النفوذ الرأسمالى الاستعمارى فى افريقيا ، ومن شأن ذلك أن يؤدى الى انكماش المكاسب الرأسمالية الاستعمارية ، فيترتب على ذلك التعجيل بتفكك الرأسمالية الدولية .

٤ ــ المساعدات الشيوعية تقدم عادة فور طلبها وبفائدة مخفضة جدا ودون شروط سياسية وهذا لا يتوافر فى القروض الرأسمالية الدولية .

لهذا وغيره يقول الشيوعيون أن المساعدات الشيوعية للدول الافريقية لا ترمى الى تحقيق مآرب استعمارية ، ولا يمكن أن تؤدى الى استعمار جديد ، وعلى هذا يكون من مصلحة الدول الافريقية النامية أن تعتمد فى التخلص من تخلفها على المساعدات الشيوعية دون المساعدات الرأسمالية .

المنطق الغربى فى قضية التخلف الافريقى والمساعدات الاجنبيــة :

عرفنا فيما سلف خلاصــة منطق الشيوعيين ، أما الغربيون فلهم آراء تخالف ذلك ومنها :

١ ـــ لا بد لفهم ابعاد المساعدات الشيوعية للدول الافريقية خاصة والدول النامية عامة ، من التفرقــة بين أمرين من الناحيــة الايديولوجية ، قــد لا ترمى المساعدات الشيوعية الى تحقيق مآرب عاجلة ، وقد لا ترمى الى التدخل السياسى فى الشــئون السياسية للدول الافريقية ، ولكن لها أهدافا آجلة هى اخضــاع تلك الدول للنظام الشيوعى . ومن الناحيــة التكتيكية السياسية من الخطأ أن يقال أن المساعدات الشيوعية تختلف عن المساعدات الاخرى ، فهى ترمى الى كسب صداقات واثارة عداوات بين الدول الافريقية والدول الغربية أكثر مما ترمى الى تحقيق التنمية فى البلاد .

٢ ـــ تجرى المساعدات الشيوعية الممنوحة للدول غير الشيوعية دون أى تنسيق بين اقتصاديات الدول المانحة واقتصاديات الدول الممنوحة بالنظر الى ما بين النظامين من اختلاف جذرى يحول دون قيــام تعاون حقيقى .

٣ ـــ مساعدات الدول الاوربية لمستعمراتهــا التى استقلت ، لا بد أن تكون لها آثار سريعة فى تحقيــق التنمية بالنظر الى ما بين الدولتين من علاقات قديمة ، ولما بين أجهزتهما من تشابه وترابط ، فضلا عن اللغة المشتركة والارتباطات النقدية .

٤ ـ تغيرت الرأسمالية الغربية فلم تعد تنطوى على ما كانت توصف به فى نهاية القرن الماضى ، اذ انها ليست الان فى حاجة الى أسواق افريقيا أو الى مواردها بقدر حاجة أفريقيا الى تكنولوجية الغرب ، والى معونته الفنية .

٥ ـ الاستعمار الجديد الذى يجب ان تخشاه افريقيا ليس هو الاستعمار الغربى الذى انسحب من القارة ، ولكنه التسلط الشيوعى الذى يريد ان يحل محله ليملأ الفراغ الناجم عن خروج الدول الغربية من القارة الافريقية . ان التخلف الافريقى هو الذى يجذب التسلط الاجنبى الممثل اليوم فى الاستعمار الجديد الصينى أو السوفييتى .

تلك هى أهم الحجج التى يتذرع بها الجانب الشيوعى والجانب الغربى فى مناضلة كل منهما للآخر فى تقديم المساعدات للدول الافريقية ، وهى مستمدة من المصادر الرسمية ومن المؤلفات العلمية التى أصدرها كل منهما . وحسبنا أن نعرض لها دون أن نناقشها او نعلق عليها .

واخيرا ما هو المنطق الافريقى ازاء المساعدات الاجنبية ؟ .

المنطق الافريقى وقضية التخلف والمساعدات الاجنبية :

ليس ثمة اتفاق بين الدول الافريقية على تفسير واحد للاستعمار الجديد ، ولا على تقدير مدى خطورته .

لذلك لم يقم بينها اتفاق على سياسة واحدة يجب اتباعها لمواجهة هذا الاستعمار الجديد . ففريق من الدول الافريقية يرى انه ليس هناك وجود حقيقى للاستعمار الجديد ، وحتى لو صح أنه موجود فان هناك مبالغة فى تصويره وفى مدى خطورته . وفريق آخر من الدول يرى أن الاستعمار الجديد ممثل فى تعاملها مع الدول الشيوعية كما هو ممثل فى تعاملها مع الدول الاستعمارية القديمة التى انسحبت من القارة ، وممثل أيضا عند دول أخرى فى تعاملها مع اى دولة رأسمالية .

وهناك دول أفريقية ترى أن التعامل مع الاستعمار الجديد أيا كان لونه أو شكله ، اهون كثيرا من البقاء فى التخلف الذى منيت به القارة الافريقية .

والسياسات التى سنوردها بعد لمواجهة الاستعمار الجديد لم تجمع عليها الدول الافريقية وان كانت تعطى صورة عن الاتجاهات السياسية العامة السائدة فى أفريقيا ازاء مواجهة الاستعمار الجديد .

المساعدات الاجنبية والتضامن الافرو آسيوى :

اذا كانت المساعدات الغربية لافريقيا قد تؤدى الى استمرار الاستعمار القديم فى شكل جديد ، واذا كانت المساعدات الشيوعية قد تؤدى الى ادخال استعمار جديد فى القارة الافريقية ، فلماذا لا ترفض افريقيا أية مساعدات تأتى من هؤلاء أو أولئك اكتفاء بالمساعدات

التى تقدم من الدول الاسيوية غير المنحازة ويكون ذلك بالتضامن الافرو آسيوى ؟

لقد نادى بهذا التضامن مؤتمر باندونج منذ ابريل سنة ١٩٥٥ ، أى قبل أن تكون معظم الدول الافريقية قد ظفرت باستقلالها ، ووضع المؤتمر أسس هذا التعاون فى قراراته وقد جاء فيها .

« أعترف المؤتمر الاسيوى الافريقى بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادى فى المنطقة الاسيوية الافريقية وأبدى رغبة عامة فى التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة ، واحترام السيادة القومية . »
ثم جاء أيضا فى هذه القرارات :

« توافق البلاد المشتركة على تقديم المعونة الفنية لبعضها بعضا الى اقصى حد عملى ، وعن طريق خبراء ومدربين ومشروعات تمهيدية ومعدات للاغراض الايضاحية ، وكذلك توافق على تبادل المعرفة التطبيقية واقامة مرافق للتدريب القومى أو الاقليمى حيثمايستطاع ذلك ، ومعاهد للابحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية » .

وكان مما وافق عليه المؤتمر « تعيين موظفى اتصال فى البلاد المشتركة تختارهم حكوماتهم الوطنية ، وذلك لتبادل المعلومات والاراء ذات النفع المشترك » .

ولكن لم تعين الحكومات الافرو أسيوية هؤلاء الموظفين ، وبقى التعاون الاقتصادى الافروأسيوى مجرد شعار ، وأمل فى أن يترجم هذا الشعار يوما ما الى واقع . وفيما بعد (فى ديسمبر سنة ١٩٥٨) قررت

الدول الافروآسيوية أنشاء منظمة اقتصادية للاشراف على التعاون الاقتصادى بين القارتين الشقيقتين ، وهى المنظمة الافروآسيوية للتعاون الاقتصادى التي أنشئت فى أبريل ١٩٦٠ ، وكان هدفها اقامة سوق أفروآسيوية مشتركة ، ولكن سرعان ما ظهر أن هذا أمل بعيد المنال ، وتحولت المنظمة الى مجرد اسم مقره القاهرة وكل عمله اصدار الابحاث وعقد اجتماعات تشترك فيها بعض الدول الافروآسيوية .

وقد اهتمت منظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية بقضية التعاون الاقتصادى ، ولكن هذا الاهتمام لم يتجاوز اصدار بعض التوصيات بشأن هذا التعاون .

واذا اضفنا الى ذلك الازمة السياسية الخطيرة التى تمر بها الحركة الافروآسيوية بعد اخفاق مؤتمر الجزائر فى يونيه وسبتمبر سنة ١٩٦٥ ، امكن أن نقول ان التضامن الافروآسيوى لا يستطيع أن يؤدى دوره بالاسهام فى قضية التخلف الافريقى أداء كاملا ، ولا أن يكون له دور ايجابى . وتفسير ذلك بسهل ميسور : ذلك ان جميع الدول الافروآسيوية — باستثناء اليابان — متخلفة محتاجة الى المساعدات أكثر مما هى قادرة على تقديم المعونات . لذلك يجب استبعاد هذا الاسلوب الذى نادى به بعض المفكرين الافريقيين للتخلص من خطر المساعدات التى تقدمها الدول الغنية المنحازة .

المساعدات الاجنبية والتجزئة الافريقية :

وفقا لآراء الدكتور نكروما لا تستطيع أفريقيا أن تواجه خطر المساعدات الاجنبية ما لم تتحد ، ولكنها

ما دامت مجزأة فستتحول المساعدات الاجنبية بسبب هذه التجزئة الى استعمار جديد ، ذلك أن هـــذا الاستعمار اذا كان منشؤه أطماع الدول الكبرى غير الافريقية فانه ينشأ أيضا بسبب ضعف دول هـــذه القـــارة .

وقد دافع الدكتور نكروما عن وجهة نظره هذه فى مؤتمر أديس أبابا الذى انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ ، ثم عاد فدافع عنها ايضا فى أول دورة من دورات مجلس رؤساء الدول والحكومات الافريقية الذى انعقـــد فى القاهرة بين ١٧ و ٢١ يولية سنة ١٩٦٤ اذ تقـــدم بمشروع لانشاء حكومة باسم « حكومة عموم أفريقيا » يوكل اليها أمر تنسيق السياسات الافريقية والاشراف على الوحدة الافريقية ، ولكن المجلس حول المشروع الى اللجان المختصة لدراسته واعداد تقرير تقـــدمه الى مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته المقبلة .

وفى الدورة الثانية لمجلس رؤساء الدول والحكومات الذى انعقد فى أكرا فى اكتوبر سنة ١٩٦٥ . عادالدكتور نكروما فدافع عن آرائه السابقة فقال : « اننى مؤمن الآن أكثر منى فى أى وقت مضى بأن أفريقيا يجب أن تتحد لتكون دولة واحدة خاضـــعة لحكومة اتحاديـــة واحدة .. لقد عبرت عن وجهة نظرى هذه فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ ثم فى القاهرة فى العام الماضى . وانى مازلت متمسكا بهذا الراى ... »

ولكن فى هـــذه المرة تقدم الدكتور نكروما بمشروع جديد كان اكثر تواضعا من اقتراحاته السابقـــة ، اذ

اكتفى باقتراح انشاء لجنة تنفيذية تعمل الى جانب مجلس رؤساء الدول والحكومات ، وتكون مهمتها وضع خطط الوحدة الافريقية المنشودة .

وقد دارت حول هذا المشروع مناقشات حادة انتهت بعدم ظفره بالاغلبية المطلوبة لوضعه موضع التنفيذ ، وكان ذلك يعنى ان الدول الافريقية لم تنضج بعد للوحدة المنشودة . وترضية للدكتور نكروما أصدر مؤتمر القمة ، وقد كان منعقدا فى بلاده . توصية بدراسة المشروع فى الدورة المقبلة . ولكن حين أنعقدت هذه الدورة فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ بمدينة أديس أبابا كان قد وقع فى غانا الانقلاب الذى أطاح بحكم الرئيس نكروما ومن ثم أهمل النظر فى هذا المشروع ، وان كان أكثر من مسئول أفريقى يؤيد آراء نكروما وخلاصتها أن الدول الافريقية يجب أن تتحد كيما يتاح لها أن تواجه خطر المساعدات الاجنبية مواجهة جماعية بدلا من أن تواجهها فرادى ، ولكن أحدا من هؤلاء المسئولين لم يقر هذه الفكرة بمثل الحماس الذى كان يبديه الرئيس نكروما .

المساعدات الاجنبية والتعايش السلمى :

وردت عبارة « التعايش السلمى » بمفهومها المعاصر اول مرة فى ديباجة المعاهدة الصينية الهندية التى تمسك بها ودافع عنها الرفيق خروشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى .

واذا كان أول أهداف هذه النظرية السياسية هو التعايش بين الدول ذات الانظمة المختلفة ، فانه سرعان

ما ظهر لهذه النظرية هدف آخر هو التعايش بين المجموعتين المتناهضتين فى سبيل مساعدة الدول النامية على التخلص من التخلف الذى منيت به .

هذا المفهوم الجديد للتعايش السلمى قد تبلور فى آسيا وافريقيا ، لان المساعدات الراسمالية كانت تتعايش سلميا مع المساعدات الشيوعية . وتتجلى اهمية هذا الهدف الجديد بالنسبة الى الدول الافريقية ، فى أنه فى ظل الهدنة الايديولوجية والعسكرية التى قامت بين العملاقين الكبيرين المتناهضين تستطيع الدول الافريقية المتخلفة المحتاجة الى المعونة الاجنبية أن توازن بين النفوذ الغربى والنفوذ الشرقى ، وفى ظل هذه الموازنة تحقق لنفسها حدا من حرية التصرف . يضاف الى ذلك انه فى كثير من الحالات تكون المساعدات السوفيتية عاملا فى تدفق المساعدات الامريكية ، وكذلك العكس . وهذا أو ذاك هو بلا شك فى صالح الدول الافريقية .

الا أن الهدف الحقيقي من التعايش السلمى هو ما يسمى « بسياسة الاستبدال » أو « مساعدات الاستبدال » ، بمعنى أن يكون فى امكان الدول الافريقية أن تستبدل معونات دولة ما بمعونات دولة أخرى . وامكانية الاستبدال هى التى تتيح للدولة الافريقية أن ترفض — اذا شاءت — المساعدة المشروطة أو المساعدة التى تخشى من تحولها الى استعمار جديد لعلمها أنها ستستطيع الحصول على المساعدة من جهة أخرى . وأوضح مثل لسياسة الاستبدال هذه موقف الجمهورية العربية المتحدة حينما رفض البنك الدولى الخاضع للنفوذ الامريكى تمويل مشروع السد العالى ، فلجأت الى مساعدات الاتحاد السوفييتى . . .

وجدير بنا هنا أن نشير الى رأى أبداه البرت مايستر، وهو يرى متشائما أن التعايش السلمى بين العملاقين سيؤدى الى تخفيض قدر المساعدات التى تقدم الى الدول النامية نظرا الى ان الباعث الحقيقى على تقديم تلك المساعدات هو المنافسة بين هذين العملاقين ، فاذا اتفقا انعدمت تلك المنافسة ، وبالتالى تكون نتيجة ذلك تخفيض ما يقدم منهما الى هذه الدول .

ومن العسير اصدار حكم فاصل فى هذه الآراء المتباينة، ولكن لا شك أنه كلما تعددت مصادر المساعدات استطاعت الدول الافريقية أن تخفف من وطأة الاستعمار الجديد الكامن فى ثنايا هذه المساعدات .

المساعدات الاجنبية بين الثنائية والجماعية :

كيما تسلم المساعدات الاجنبية من مخاطر الاستعمار الجديد ، اقترح أكثر من رئيس دولة أفريقية مسئول أن تكون هذه المساعدات قائمة على أساس جماعى بدلا من أن تقوم على أساس ثنائى، بمعنى أن المساعدات تقدم من دولة غنية الى مجموعة من الدول الافريقية ، أو من مجموعة من الدول الغنية الى دولة أفريقية واحدة ، أو أن تقدم المساعدات الى منظمة دولية تتولى هى تقديمها الى الدول الافريقية .

وأنصار المساعدات الجماعية بشتى صورها يقدمون حججا لتأييد آرائهم منها :

ـ تخلو المساعدات الجماعية من خطرها الاستعمارى

ما دام هناك أكثر من دولة واحدة تشترك فى تقديمها ، وذلك لان النفوذ السياسى للدول المانحة يكون متوازنا بين دولة وأخرى فتتلاشى العلاقة غير المتكافئة بين مقدم المساعدة ومتلقيها .

ـــ تؤدى المساعدات الجماعية الى توزيع الاعباء بين الدول المانحة ، وتحول دون ظهور المنافسة بين بعضها وبعض ، وتمنع الازدواج والتكرار مما يظهر عادة فى ظل المساعدات الثنائية .

ـــ تنطوى المساعدات الجماعية التى تعطى لمجموعة دول أفريقية على فائدتين ، هما انه الى جانب الفائدة الاقتصادية العاجلة توجد فائدة آجلة ، هى تشجيع الدول الافريقية على أن تتحد . ذلك لان اشتراك مجموعة فى تلقى مساعدة واحدة من شأنه أن يوحد بينهما ، لذلك يقترح بعض الخبراء ان تقدم المساعدات الى المنظمات الاقليمية الافريقية التى تربط بين مجموعة من الدول الافريقية كى تشرف على استخدامها فى مشروعات تستفيد منها مجموعة الدول الاعضاء فيها . وبذلك يتلاشى التسلط الاستعمارى الذى يخشى أن يكون مصاحبا للمساعدات الاجنبية ، وذلك فى ظل جماعية المساعدين ، ثم فى ظل جماعية المستفيدين ، ثم فى اطار الطرف الثالث الممثل فى التنظيم الاقليمى الافريقى الذى يتلقى المساعدات ويشرف على الافادة منها .

ولكن الدول الغنية ، وفى مقدمتها الدولتان الكبريان: الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى ، تفضل

أسلوب المساعدات الثنائية على أسلوب المساعدات الجماعية ، وذلك لاسباب عدة منها :

يعترض الاتحاد السوفيتي على أسلوب المساعدات الجماعية لاسباب ايديولوجية ، منها انهـــا تؤدى الى الخلط بين المساعدات الرأسمالية التى يلوثها طـــابع الاستعمار الجديد والمساعدات الشيوعية البعيـــدة عن هذا التلوث .

وتقول الولايات المتحدة الامريكية ان الرأى العـــــام الامريكى والبرلمان الامريكى كلاهما اكثر ميلا الى الموافقة على المساعدات الثنائية ، اذ ان هذه يمكن الاطمئنان الى كيفية صرفها ، فى حين لا يمكن الاطمئنان الى المساعدات الجماعية خوفا من أن تضيع بـــين مختلف المساعدات . ثم ان الحكومة الامريكية يتيسر لهـــا أن تنال موافقة هيئاتها النيابية على المساعدات الثنائية لدول معينة ، فى حين انه من العسير أن تنال موافقـــة على تقديم مساعدة جماعية .

والدراسات التى أجريت فى قضية المساعدات تبين ان المساعدات الثنائية تكلف أقل مما تكلف المســـاعـــدات الجماعية سواء بالنسبة الى الدول المـــانحة والدولة المتلقيـــة .

ومما يلاحظ أيضا أن الدول الافريقية رغم ما نادى به كثير من زعمائها من ضرورة المساعدات الجماعية ، ما زالت تفضل المساعدات الثنائية على المساعدات الجماعية ويرجع ذلك الى أنها ترى ــ أن صوابا أو

خطأ ــ أنها فى ظل الثنائية تستطيع أن تحصل على مزيد من المعونة لا يتحقق لها فى ظل الجماعية التى تجعلها تشترك مع غيرها فى تقاسم المعونات المقدمة .

المساعدات الاجنبية والاستثمارات الخاصة :

اهتمت الدبلوماسية الافريقية بموضوع الاستثمارات الخاصة ، وبحثت مدى تأثيرها فى الاستقلال الاقتصادى والسياسى للدول الافريقية وكان هذا الموضوع مدار مناقشات لم تنته الى رأى واحد ، فبعض المسئولين يرون أن الاستثمارات الخاصة تؤدى الى تدخل الشركات الاجنبية الكبرى مباشرة او من وراء ستار فى امور السياسة الداخلية للدول الافريقية التى تتعامل معها ، مما قد يؤدى الى وصاية ظاهرة أو خفية على الدولة الافريقية ، ومما يؤدى أيضا الى تغلغل الرشوة والفساد بين رجال هذه الدولة . وهذا كله عقبات تعوق التنمية . ويضيفون الى هذا أنه حتى اذا لم تستطع الاستثمارات الخاصة أن تسيطر على جهاز الحكم فى الدولة الافريقية ، فانها ضارة لكونها تتجه عادة الى القطاعات التجارية ، والصناعات ذات الربح السريع التى تكون الدولة النامية فى غير حاجة اليها . بل ان هذه الاستثمارات كثيراً ما تتعارض مع الخطط القومية التى تكون الدول الافريقية قد وضعتها لنفسها . ويضيفون الى هذا وذاك أن أفريقيا فى حاجة الى انشاء طرق جديدة ، ومد جسور وسكك حديدية وانشاء موانىء ونحو ذلك من المشروعات التى يقوم عليها هيكل الدولة ، وليست هذه المشروعات مما ينتظر منه ربح عاجل ولهذا لاتتجه اليها الاستثمارات الخاصة . وعلى هذا يكون من

الخير لافريقيا أن تقلل بقدر المستطاع من الاستناد فى سياستها الإقتصادية الى الاستثمارات الخاصة .

وهناك مسئولون أفريقيون يرون عكس ذلك،فيقولون أن التخلف الافريقى لا يمكن مقاومته الا بفتح الباب على مصاريعه لجميع الاستثمارات الاجنبية وفى مقدمتها الاستثمارات الخاصة ، من حيث أنها ستكون هى السبيل الى جلب المساعدات الاجنبية فاغنى دولة فى العالم قائمة على الاقتصاد الحر ، والوسيلة الىتشجيع هذه الدولة على تقديم المساعدات هى قبول الاستثمارات الخاصة التى تتقدم بها شركات هذه الدولة أو رعاياها ويقولون أيضا أن الاستثمار الخاص الذى يسمح به لشركة ما يفتح الطريق أمام تقدم شركات أخرى ، وهذا بدوره يجذب المساعدات الدولية . والى جانب هذه الميزة التى يتسم بها الاستثمار الخاص ، ميزة أخرى اذ هو يعتبر مدرسة لتكوين طبقة جديدة من رجال الاعمال ورجال المال والادارة من الافريقيين فالسياحة مثلا الى جانب كونها صناعة مربحة للدولة الافريقية ، فانها مدرسة للتنمية الاقتصادية .

وبين أنصار حظر الاستثمارات الخاصة وأنصار اباحتها اتبعت أكثر الدول الافريقية طريقا وسطا.يقوم على المبادىء التالية :

١ — رءوس الاموال الاجنبية يجب أن تكون أقل من ٥٠ فى المائة فى المشروعات التى تقوم فى البلاد .
٢ — من الجائز أن يسمح لبعض الاستثمارات

الخاصة بألا تتقيد بهذه النسبة فى بعض المشروعات القائمة على التصدير .

٣ ــ فى جميع الحالات ، يجب على الدول الافريقية ان تكون مستعدة لتأميم اى مشروع يبدو لها انه اصبح ضارا أو خطرا على الاستقلال الاقتصادى او السياسى للــدولة .

ومما يجدر التنبيه اليه ، أن البنك الدولى قد وضع اتفاقية دولية لحماية الاستثمارات الخاصة ، ووضــع قواعد للتحكيم فى حالة ما اذا وقع خلاف بــين الدولة الافريقية والمستثمر الاجنبى ، غير أن تلك المجهودات وغيرها مما صدر من جانب المنظمات الدولية الاوروبية قد جعلت كل عنايتها موجهة الى صالح المستثمر أكثر مما هى موجهة الى صالح الدولة التى سيكون اقليمها محل الاستثمار الاجنبى . ومما يجب ألا يغيب عن البال أن الطرف القوى هو صاحب رأس المال الاجنبى لانــه معضد من الاحتكارات الدولية ، ومن الدول الكبرى . أما الطرف الضعيف فهو الدولة الافريقية التى تشتد حاجتها الى هذه الاستثمارات . والتى هى على الرغم من كونها تملك سلاح التأميم ، لا تستطيع غالبــا أن تستخدمه اما ضعفا واما خوفا . وسواء كان هذا أو ذاك فالضرر واقع عليها .

التعاون الدولى الخارجى وسياسة عدم الانحياز :

ظهر من التحليلات السابقة أن السياسة الغالبــة التى اتبعتها الدول الافريقية فى مواجهة خطورة التعاون

الاقتصادى الخارجى ، هى سياسة مكافحة الاستعمار الجديد وهى وان كانت قد اختلفت فيما بينها فى تحديد مفهوم هذا الاستعمار الجديد ، أو اختلفت فى الاساليب الواجب اتباعها فى مقاومة هذا الاستعمار ، فقد اتفقت كلها على وجوده ثم على خطر هذا الوجود .

وهناك سياسة أخرى اتبعتها الدول الافريقية لمواجهة خطر التعاون الدولى الخارجى ، وهى سياسة عدم الانحياز وقد ذكرت هذه السياسة صراحة فى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق اديس أبابا ، ونصها :

« تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل » وقد دافع أكثر من مسئول أفريقى عن تلك السياسة فى ذلك الحين . فقال جوزيف كازابوفو رئيس جمهورية الكونغو (كينشاسا) : « سياسة عدم الانحياز هى سياسة أفريقية محضة » أما رئيس جمهورية مالى فقد قال : « لا تستطيع افريقيا أن تجد الخلاص الا عن طريق التطبيق اليومى الامين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين » . وعندما اجتمع مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته العادية الثانية بمدينة لاجوس فى فبراير سنة ١٩٦٤ ، أصدر القرار رقم ١٢ — ٢ تفسيرا لسياسة عدم الانحياز ، وأهم ما اشتمل عليه هذا القرار ، ان اتباع تلك السياسة يحمى القارة من تغلغل الاستعمار الجديد . وهنا تتضح العلاقة الوثيقة بين سياسة عدم الانحياز والتعاون الاقتصادى الخارجى . فاذا أرادت الدولة الافريقية أن تحمى نفسها من السيطرة الاستعمارية الكامنة فى أية مساعدة اقتصادية تصدر

من دولة اجنبية ، فلابد أن تكون قادرة على الاستبدال بمساعدة اقتصادية أخرى ، بمعنى أنها اذا وجدت قيودا ضارة باستقلالها كامنة فى معونة مقدمة اليها ففى مستطاعها أن ترفضها لانها ستجد جهة أخرى تقدم اليها مثل هذه المعونة بدون هذه القيود . ولا تستطيع الدولة الافريقية اقرار هذا الاستبدال اذا كانت منحازة والمساعدة الاجنبية ، حتى وان كانت غير مشروطة ، تحتوى على نوع من الانحياز الاقتصادى ، لذلك يجب موازنة هذا الانحياز الاقتصادى المؤقت بعدم انحياز سياسى دائم .

وهناك مشكلة أخيرة تتعلق بالاسلوب الذى تواجه به مخاطر المساعدات الاجنبية عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز ، تلك المشكلة يوضحها التساؤل الآتى وهو : هل اتباع سياسة عدم الانحياز لمكافحة الاستعمار الجديد تتطلب من الدولة الافريقية أن تتبع نظاما اقتصاديا واجتماعيا يكون وسطا بين النظامين السائدين فى المعسكرين المتناهضين ؟ .

وبمعنى آخر : هل يطلب من الدولة الافريقية أن تختار لنفسها نظاما لا يكون صورة من النظام الراسمالى ولا صورة من النظام الشيوعى ؟ .

هذه القضية سبق أن نوقشت فى مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز ، وتقرر فى ختام المناقشات أن الدول حرة فى اختيار النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يلائم أوضاعها الخاصة ما دامت تلتزم فى سياستها الخارجية سياسة عدم الانحياز . فلو أن دولة افريقية

اختارت لنفسها النظام الماركسى ، فهذا لا يعنى أنها قد انحازت الى المعسكر الشيوعى ما دامت لم ترتبط به عسكريا أو سياسيا . كذلك اذا اختارت دولة أفريقية النظام الراسمالى ، فاختيارها هذا لا يعنى انها قد انحازت الى المعسكر الغربى ما لم ترتبط به عسكريا او سياسيا . ويمكن ان نتصور وجود دولة قد اختارت لنفسها النظام الشيوعى داخليا وقد انحازت الى المعسكر الغربى عسكريا او سياسيا على نحو ما كان الوضع بالنسبة الى يوغسلافيا عقب فصلها من المعسكر الشيوعى ، كما نستطيع أن نتصور وجود دولة غير شيوعية تنحاز الى المعسكر الشيوعى على نحو ماكان الوضع فى فنلندا مثلا عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد يقال أن تشابه النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دولة افريقية ودولة غير أفريقية ، قد يساعد على نمو التعاون الاقتصادى والاجتماعى بينهما وذلك بدوره قد يساعد على تغلغل الاستعمار الجديد الكامن فى هذا التعاون القائم على عدم التكافؤ . فالتعاون الاقتصادى الوثيق بين دولة رأسمالية متقدمة، أمريكية كانت أو أوربية ، ودولة افريقية رأسمالية متخلفة ، غالبا ما يساعد على نمو الاستعمار الجديد نتيجة العلاقة الثنائية القائمة بينهما كما أن التعاون الوثيق بين دولة أوروبية أو آسيوية شيوعية ودولة افريقية اختارت النظام الشيوعى ، غالبا ما يساعد أيضا على نمو الاستعمار الجديد بسبب علاقة ثنائية تقوم على عدم التكافؤ .

وعلى عكس ذلك ، فان اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية بين الدول غير الافريقية المانحة ، والدول

الافريقية التى تتلقى المعونة،قد يساعد الدولة الافريقية على مقاومة تغلغل الاستعمار الجديد . وتوضيحالذلك نقول انه اذا اتبعت دولة أفريقية النظام الماركسى ، فحينما تتلقى مساعدات من دولة أجنبية رأسمالية ، فانها تواجه خطر الاستعمار الجديد بسبب اختلاف نظامها مع نظام الدولة المانحة ، أكثر مما تستطيع أن تواجهه لو لم تكن اتبعت النظام الماركسى ، وهكذا العكس .

ودراسة التجارب المختلفة للدول الافريقية فى ميدان المساعدات قد أثبتت ان هذه التفسيرات هى فى الواقع نظرية اكثر مما هى عملية . فليس التشابه أو الاختلاف بين النظم السائدة بين الدول الاجنبية المانحة للمعونة والدول الافريقية التى تتلقاها ، هو الذى يوقف حركة الاستعمار الجديد . ذلك أن العبرة بمدى عدم التكافؤ بين الدولة المانحة والدول المتلقية ومدى قدرة الدولة الافريقية التى تتلقى المعونة على أن ترفضها اذا كان فى تلقيها مساس بها . ولاشك أن اتباع سياسة عدم الانحياز من ناحية والتضامن بين الدول الافريقيةبعضها وبعض من ناحية أخرى ، من العوامل التى تساعد على وقف تيار الاستعمار الجديد .

واذا كان اختيار النظام الاقتصادى او الاجتماعى ثانويا بالنسبة الى الدولة الافريقية النامية فى مواجهتها للاستعمار الجديد وفى اتباعها سياسة عدم الانحياز ، فلاشك أن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية يقف عقبة فى سبيل تيسير التعاون القارى أو الاقليمى فيما بينهما . وعلى ذلك يستحب أن تحاول الدول الافريقية

أن توحد النظم الاقتصادية والاجتماعية التى تتبعها ، ولاشك ان الانظمة الوسطى التى لا هى صورة طبق الاصل للراسمالية الغربية ، ولا صورة طبق الاصل للشيوعية الشرقية ، هى خير نظام يحسن اتباعه ليسهل التعاون الاقتصادى والسياسى فيما بينها ، كما يساعدها على تعزيز سياسة عدم الانحياز ، وسياسة مكافحة الاستعمار الجديد .

المبحث الرابع

اخفاق أفريقيا فى معالجة قضية التخلف

غرضنا من هذه الدراسة بحث قضية التخلف ، وقد عرضنا لمحاولة الدول الافريقية معالجة التخلف عن طريق التعاون الاقتصادى القارى ، أو الاقليمى ، أو عن طريق العون الخارجى وهو يتمثل فى المساعدات والمعونات الاجنبية . ونريد فى ختام هذه الدراسة أن نلقى نظرة عامة شاملة على قيمة تلك المحاولات والمجهودات التى بذلت لمكافحة التخلف الافريقى .

ونلاحظ أولا أن اخفاق التعاون الافريقى القارى يكاد يكون اخفاقا شاملا يبدو فى مظاهر متعددة :

على المستوى التنظيمى فشلت أهم المنظمات التى انشئت فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، أو خارج هذا الاطار . فكثير منها لم يظهر الا فى الاوراق ، وكثير منها توقف عن العمل بعد انشائه بقليل ، وبعضها ليس

له الا آثار ضئيلة لا تستطيع مواجهة التخلف المتغلغل فى القــارة .

وعلى مستوى القارات والاتفاقات الدوليــة ، لم تستطع الدول الافريقية فى كثير من الحالات أن تتوصل الى ايجاد اساليب عمل مشتركة ، بل كانت حين يتاح لها أن تصل الى ايجاد أسلوب عمل مشترك تتقبله وهى تنوى الا تعمل به .

ويتجلى كل هذا واضحا على المســتوى النفسانى والدبلوماسى ، ذلك أن الدول الافريقية ، لا تثق بالتعاون القارى ولا تطمئن اليه ما لم تساعد دولة اجنبية أو منظمة أجنبية على تنظيم هذا التعاون ، ناسية أن من شأن ذلك أن يحوله من تعاون قارى الى تعــاون خارجى .

وأزمة ثقة الدول الافريقية بعضها ببعض جعلتهــا تفقد الايمان بامكان اقامة تعاون اقتصادى فيما بينها . وقد اعترف بأزمة الثقة هذه الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فى تقرير له لم ينشر ، وذلك فى سياق تعليقه على عدم اجتماع اللجان المتخصصة التابعة للمنظمة (ومنها اللجنة الاقتصادية) بسبب عدم توافر الحــد الادنى من الاعضاء لجعل الاجتماع صحيحا قــال : « عدم وجود هذا الحد الادنى (الكوروم) يثير عــدة تساؤلات متعلقة بدور منظمة الوحدة الافريقية فى الامور غير السياسية .. هل تريد حقا أن يؤدى ميثاق المنظمة الى نشاطات مفيدة لمواطنى الدول الاعضاء ؟ الذى نراه أن كثيراً من المنظمات التى لا تمت بصــلة الى

منظمة الوحدة الافريقية ، والخارجة عن أفريقيا تنجح فى عقد اجتماعات خاصة تتعلق بالشئون الافريقية وتشترك فيها الدول الافريقية، . . . وكأنما يعجب الامين العام كيف تنجح المؤتمرات والاجتماعات التى تعقدها الدول أو المنظمات غير الإفريقية للنظر فى شئون أفريقية فى حين لا تنجح مثل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات عندما تكون أفريقية خالصة .

والامين العام فى تقريره سالف الذكر يوضح خطورة تلك الازمة بقوله : « اذا لم تتخذ الدول الافريقية قرارات حازمة لتستطيع اللجان المتخصصة المتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تعقد اجتماعاتها وان تعمل، فمعنى هذا أن الدول الافريقية أهدرت حقها فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية ، ووافقت على نقلها من أيد افريقية الى أيد غير أفريقية .

وعلى الرغم من هذا التحذير الخطير لم تتح الدول الافريقية لمنظمة الوحدة الافريقية ، وللجانها المتخصصة فرصة لممارسة صلاحيتها للعمل فى الميدان الاقتصادى القارى ، مؤكدة بذلك عدم قدرتها على أن تتحد فى العمل بعيدا عن النفوذ الاجنبى ، أو عن المعونة الاجنبية ، ومشيرة الى عدم تبادل الثقة بين بعضها وبعض .

هل نستخلص من ذلك أن التعاون الاقتصادى الافريقى على مستوى القارة سابق لاوانه ؟ .

وهل نستخلص أيضا أن أفريقيا فى طورها الحالى لا قدرة لها على التعاون الاعلى مستوى اقليمى ؟ .

ان التقارير التى صدرت عن اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة قد أشارت غير مرة الى أن الاهتمام بالتعاون الاقليمى يجب أن يكون سابقا للتعاون على المستوى القارى وممهدا له .

وهذا يجرنا الى سؤال آخر هو : هل نجحت محاولات التعاون الاقليمى فى افريقيا ؟

لقد وضحنا فى هذه الدراسة التجارب الوحدوية الاقتصادية الاقليمية . وقدمنا لها تقييما عاما ولكننا نريد فيما يلى اعادة تقييمها فى اطار هذا المبحث الختامى :

مر التعاون الاقليمى الافريقى بمرحلتين :

أما المرحلة الاولى فهى التى لازمت تصفيةالاستعمار التقليدى . وأدت الى تجزئة التجمعات الاقتصادية التى اقيمت فى عهد الاستعمار . وترجع هذه التجزئة الى أسباب مختلفة ، منها الخوف من أن تعمد عاصمة التجمع التى أصبحت بعد الاستقلال عاصمة أحدى دول التجمع الى احتكار النشاط الاقتصادى وكان حقيقا أن يشمل هذا النشاط كل عواصم دول التجمع . وهذا من الاسباب التى أدت الى انفصال مالى عن السنغال خوفا من أن تحتكر داكار التنمية الاقتصادية والنشاط المالى والتجارى وتطغي على حقوق مالى فى هذا الميدان ونجد مثل هذه الظاهرة أيضا فى موقف كل من أوغندا ، وتنزانيا من نيروبى عاصمة كينيا ، فكان ذلك من أهم الاسباب التى كادت تؤدى الى تفكك التجمع الاقتصادى الذى كان يربط بين هذه الدول الثلاث فى شرق أفريقيا .

ومن أسباب التجزئة أيضا الاحتكاكات بين القبائل ، والخوف من أن قبيلة أو جنسية تسيطر على قبيلة أو جنسية أخرى . فحركة الايبو فى نيجيريا ومطالبتهم بانشاء دولة بيافرا ، وحركة الايرتريين فى أثيوبيا ومطالبتهم بانشاء دولة مستقلة .. هذه كلها أمثلة توضح أن التجزئة تؤدى الى تفتيت الوحدة الاقتصادية بين الدول بعضها وبعض وليس هذا فحسب بل تؤدى أيضا الى تهديد الوحدة الاقتصادية فى دولة بعينها .

ومن أسباب التجزئة أيضا التنافس القائم بين القيادات الافريقية بعضها وبعض .

على أنه مهما تكن الاسباب ، ومهما يكن تعددها فان الظاهرة العامة التى اتسمت بها القارة الافريقية هى أن التجمعات الاقتصادية التى أقيمت فى عهد الاستعمار وتحت اشرافه قد تفككت مع تفكك الاستعمار وتصفيته .

وأما المرحلة الثانية من مراحل التعاون الاقليمى الافريقى فتبدأ من أدراك هذه الدول ضرورة اعادة تنظيم التعاون الاقتصادى الاقليمى الذى كان سائدا فى عهد الاستعمار .

ومما يجدر ملاحظته هنا أن جميع الاتحادات الاقتصادية ، أو الجمركية التى قامت بين دول افريقية لم يكن بينها أية روابط ابان عهد الاستعمار ولهذا فشلت . فلما حاولت غانا وقد كانت خاضعة للاستعمار البريطانى ، أن تتحد مع غينيا وكانت هذه خاضعة

للاستعمار الفرنسى كان مصير هذا الاتحاد الحبوط ، وحينما حاولت الكونغو (كينشاسا) وكانت خاضعة للاستعمار البلجيكي ، ان ترتبط فى ظل حركة تكاملية اقتصادية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وكانتا خاضعتين للاستعمار الفرنسى فشلت أيضا هذه المحاولة ولم تفلح الا الوحدات الاقتصادية التى تعتبر امتدادا للوحدات التى قامت فى عهد الاستعمار وتحت اشرافه كالوحدة الاقتصادية بين دول أفريقيا الشرقية (تنزانيا — كينيا — أوغنده) وكاتحاد ساحل نيبال (ساحل العاج — داهومى — فولتا العليا — النيجر — توجو) .. الخ .

ولا يفوتنا ان نذكر هنا أنه فى أحيان كثيرة لم تكن الوحدات الاقتصادية الأقليمية الا وسيلة للدعاية السياسية المحلية ، فاقامة الوحدة بين مجموعة من الدول الافريقية كانت تغتنم فرصة سانحة لاقامة المؤتمرات والحفلات ومقابلات رؤساء الدول الافريقية كى يتخذ منها مادة « للاستهلاك الداخلى » بغية بث روح التفاؤل بين شعوبهم والامل فى ازدهار المستقبل الاقتصادى لدولهم . ذلك لان القيادات الافريقية والاجهزة التى تحت تصرفها لاتستطيع وحدها أن تضطلع بعبء المشاكل الاقتصادية والسياسية للبلاد ، فتلجأ الى اخفاء عجزها عن القضاء على هذا التخلف عن طريق اقامة تلك المنظمات الاقليمية التى تلهى بها شعوبها مع أن وظيفتها فى الحقيقة لا تعدو أصدار التصريحات تلو التصريحات والقرارات تلو القرارات وتخطيط المشروعات على الورق بدون تنفيذ عملى لكل ذلك .

واذا كان تأليف وحدات اقتصادية من الدول المتخلفة أمرا عسيرا بسبب تخلفها ، وعدم وجود الاجهزة الهيكلية التى تتحمل اعباء الوحدة الاقتصادية ، فهناك سبب آخر يجعل الوحدة بين الدول الافريقية أمرا عسيرا أيضا ، ذلك هو رغبة الدول الافريقية حديثة الاستقلال فى الاحتفاظ بهذا الاستقلال وصونه من أى شىء يمس كيانه ، ناسية أن الاستقلال لا يكون حقيقيا فى ظل التخلف والتجزئة . لذلك نرى الدول الاعضاء فى الوحدات الاقتصادية تحتفظ لنفسها بأكبر قسط من السلطة ولا تمنح الاجهزة الاتحادية التى تشرف على الوحدة الا اقل قسط من هذه السلطة . وقد يقال : ولم تتمسك تلك الدول بمثل هذا الموقف المتحفظ أو الرجعى ؟ أما ترى الدول الاوربية التى كانت تستعمرها تبادر الى الاتحاد فى ظل السوق الاوربية المشتركة ونحوها من التنظيمات الوحدوية الاوربية ولا تتردد فى التنازل عن قسط كبير من سيادتها فى سبيل تحقيق هذه الوحدة ، وما يترتب عليها من التمتع بثمرات التنمية الاقتصادية . لم لا تقتدى بها ؟ ولماذا لا تؤمن الدول الافريقية بأن الخلاص من التخلف رهن بتأليف الوحدات السياسية والاقتصادية الكبرى ، وما سر عجز الدول الافريقية عن التخلص من التجزئة ؟

قدم الباحثون أكثر من تفسير لهذه الظاهرة الخطيرة والمحيرة أيضا : هناك تفسير يقول أن الاستعمار الجديد الذى دأب فى العمل على التجزئة هو الذى يعمل أيضا على ابقائها ، فالاستعمار هو الذى يحول دون اقامة أية وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول خشية فقدانه السيطرة فهى لا تتحقق له الا اذا ظلت

هذه الدول مجزأة ، فاذا اتحدت استطاعت أن تواجهه وتقف فى سبيله .

ثم يضيف أصحاب هذا التفسير الى ذلك أن المنافسة بين الدول الاستعمارية تنعكس على افريقيا وتقف عقبة فى سبيل اقامة الوحدات الاقتصادية الاقليميـــة فى افريقيا ، ويعللون ذلك بأن اقامة مثل هذه الوحدات تتطلب ازالة المنافسات والتناقضات القائمة بين الدول الافريقية التى تحاول أن تتحـد ، كمـا تتطلب ازالة المنافسات والتناقضات بين الدول الاستعمارية التى مازالت تسيطر على هذه الدول الراغبة فى الاتحاد .

وهناك تفسير آخر يقول أن الاستعمار الجـديد ليس فى حاجة ماسة الى التجزئة ، لان الدول الافريقية حتى أن اتحدت فى مجموعات اقتصـادية اقليميـة فستظل ضعيفة ومتخلفة ويسهل السـيطرة عليها . ويقولون أن عدم قدرة الدول الافريقية على التخلص من التجزئة يرجع الى أن الدول الافريقية لم تستكمل بعد كل مقومات الدول القومية ولهذا يعسر عليها أن تنضم الى وحدات اقليمية ، وبمعنى آخر أن الاجزاء التى تتألف منها الوحدة الاقليمية مادامت غير كاملة ، فلا يمكن اقامة وحدة بالمعنى الصحيح بين بعضها وبعض . ويقولون أن فى هذه الفترة من النمو السياسى والاقتصادى للدولة الافريقية يكون الانطواء على النفس هوالوسيلة الوحيدة لجعل الدولة الافريقية الحديثة الاسـتقلال قادرة على استكمال عناصر الدولة . فالدولة الافريقية المتخلفة محتاجة بيولوجيـا الى أن تكتشف نفسـها

بنفسها ، فلكى تنمو يجب أن توجد أولا ، وحتى اليوم لا وجود لها باستثناء بعض الدول القديمة العهد بالاستقلال . ويرجع ذلك الى نقص فى أجهزتها الحكومية ، وفى شبكة مواصلاتها ، ونقص فى معاهدها التعليمية ، وافتقار الى الكفايات الفنية وما الى ذلك. وعلى ذلك فالتعاون الاقتصادى الاقليمى بين مجموعة من الدول الافريقية سابق لاوانه .

وهناك تفسير آخر الى جانب التفسيرات السالفة مفاده أن الحروب هى التى ساعدت على اقامة الوحدات الاقليمية ، وهى التى كانت السبب فى مقاومة التجزئة. فالحرب الاهنية الامريكية تعتبر الباعث الحقيقى على قيام الولايات المتحدة الامريكية ، والحروب التى قامت بين المقاطعات السويسرية ، أو بين الولايات والامارات الالمانية ، أو الامارات والممالك الايطالية هذه كلها أسهمت فى اقامة الوحدات الاقليمية فى تلك الاطراف المتحاربة حتى جعلت من كل منها أمة موحدة . ووفقا لهذا التفكير يمكن أن يقال أن الحرب الاهلية التى دارت فى نيجيريا هى التى ينتظر أن تتمخض عنها الوحدة النيجيرية .

ولكن هناك اعتبارات أخرى تجعل لعامل الحروب كفة مقابلة للاعتبارات سالفة الذكر . فالتوازن الذرى بين العملاقين المتناهضين ، وقيام الامم المتحدة يجعلان وقوع الحروب وهى تعتبر من أسلحة الاتحاد أمرا مستبعدا ، ولذلك فان القائلين بهذا الرأى يستبعدون اقامة الوحدات الاقليمية بين الدول الافريقية .

واذا تأملنا هذه الاراء فى مجموعها ، ووضعناها موضع الاعتبار ، لظهر لنا أنه لا أمل لافريقيا فى اتحاد عاجل فى ظل وحدات اقليمية ، ومن باب أولى فى ظل وحدة قارية .

وانصار النظرة التشاؤمية يعقبون على ذلك بانه لا امل لافريقيا فى التخلص من التجزئة والتخلف الا عن طريق وصاية ورعاية من العالم الخارجى . فمن طريق مساعداته الاقتصادية ، ومعوناته الفنية تستطيع افريقيا أن تنمو ، وعن طريق مساعداته الدبلوماسية ومعوناته السياسية تستطيع افريقيا أن تتحد بل لقد يبـــالغ هؤلاء فى تشاؤمهم فيقولون أن الخطـــر الذى يهـــدد أفريقيا حقا ليس هو تدخل العالم الغنى الخارجى ، ولكن الخطر الحق هو أن يكف العـــالم الخارجى عن التدخل فى أفريقيا ، واذ ذاك يتحول اهتمـــامه عن افريقيا الى جهة اخرى كأمريكا اللاتينية مثلا ، وهى منطقة اقرب الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى ، أو يتحول الى جهـــة مثل آسيا حيث الانفجار السكانى يهدد العالم الغنى ، ويستوجب تدخله . ثم يقـــولون ان أفريقيا ليست غنية غنى يغرى على الاهتمام بالتدخل فيها . ومنهم من يقول أن ضعف أفريقيا بلغ جـــدا يجعل استغلالها امرا ســـــهلا دون ما حاجة الى مساعداتها . وخلاصة ذلك أن ضعف افريقيا وفقرها يجعلان عزلها أيسر من الاهتمام بها عن طريق التدخل فيهـــا .

والمتتبع للشئون الافريقية يعسر عليه أن يصل الى رأى قاطع فى تلك الاراء وهذه التفسيرات وقصـــارى

ما يمكن إن يقال هو أن سابقة دول أمريكا اللاتينية ، وما مر بها من تطور اقتصادى واجتماعى وسياسى عقب تخلصها من الاستعمار .. قد تكون عونا ، اذا اتخذت قياسا ، لفهم احتمالات المستقبل بالنسبة الى افريقيا ، فقد استقلت دول أمريكا اللاتينية فى بداية القرن الماضى ، ورغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمان مازالت مجزأة ومتخلفة .

وقد يقال أن ظروف التنمية الاقتصادية والسياسية تغيرت اليوم عما كانت عليه فى القرن الماضى ، ومن شأن هذا أن يجعل افريقيا قادرة على أن تحقق التنمية والوحدة فى زمن اقصر من الزمن الذى قطعته أمريكا اللاتينية دون أن تتحقق لها الوحدة حتى اليوم ، وأن تتخلص من التخلف .

واذا ادخلنا فى الاعتبار هذه الحجة ، فلابد أن نضيف اليها أن أمريكا اللاتينية قد تجزأت فأصبحت عشرين دولة تجمع بينها لغة واحدة مشتركة . هى الاسبانية ويسود فيها دين واحد وتقاليد مشتركة . أما افريقيا فقد تجزأت وأصبح عدد دولها نحو خمسين تسود فيها لغات متعددة ، وتقاليد مختلفة ، وديانات متباينة . كما يمكن أن يقال أن العزلة السياسية التى منيت بها دول أمريكا اللاتينية فى القرن الماضى فى ظل « السلام البريطانى » وأن الاستقرار الناجم عن هذه العزلة لم يتح مثلهما لافريقيا فى النصف الثانى من القرن العشرين لان الحرب الباردة ، والمنافسات والتناقضات بين أطماع الدول الكبرى تهدد كل حين أمن هذه الدول واستقرارها .

وعليه ، يجب ألا نبالغ فى مميزات النصف الثانى من القرن العشرين فى ظل التكنولوجيا الحديثة ، اذا قورنت بمميزات القرن التاسع عشر فى ظل السلام البريطانى وما تبعه من استقرار . ومؤدى هذا كله أن صعوبة مواجهة التفتت والتخلف فى أمريكا اللاتينية فى القرن الماضى ، تكاد تكون معادلة لصعوبة مواجهة التفتت والتخلف فى افريقيا فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين .

وقياسا على التطور التاريخى لدول امريكا اللاتينية من تاريخ استقلالها السياسى حتى اليوم ، نستطيع أن نتوقع ان تمر أفريقيا بحقبة طويلة من عدم الاستقرار السياسى ، وبحقبة طويلة من التخلف الاقتصادى ، وأن تصبح مسرحا للانقلابات العسكرية ، وأن التجارب الوحدوية التكاملية ستقوم واحدة فى أثر أخرى دون ان تستطيع تكوين وحدة حقيقية يتاح لافريقيا فى ظلها التخلص من تخلفها . كما يسعنا أن نتوقع أن يبسط الاستعمار الجديد سلطانه على الاغلبية الكبرى من الدول الافريقية ....

وخير ما نتمناه لافريقيا الا تطول تلك الحقبة من الزمن كما طالت فى أمريكا اللاتينية ، وهنا تتجلى فاعلية الدبلوماسية الافريقية فى سعيها لاختصار هذه الحقبة التى لا مفر لافريقيا من أن تمر بها .

واذا توافرت لافريقيا طائفة من السياسيين المحنكين ، والدبلوماسيين البارعين ، وعمل هؤلاء وأولئك مخلصين لوطنهم ولافريقيتهم فسيكونون عونا

لافريقيا على تلطيف حدة مآسى التجزئة داخل الوطن الافريقى ، ومكافحة أطماع الإستعمار الجديد الاتى من خارج الوطن الافريقى . وفى هذا المجال تبدو أهميـــة المنظمات الدولية ، سواء أكانت اقليمية أفريقية ، أم عالمية ، فان هذه وتلك من شأنهما مساعدة أفريقيـــا على التخلص من التخلف والتجزئة ، بل يستطيع الوجود الافريقى فى اطار تلك المنظمات أن يبرز ويحقق وجوده فى حوار داخلى بين بعض الدول الافريقية وبعضهـــا الاخر ، وفى حوار خارجى بين الدول الافريقية والعالم الاجنبى . وعن طريق هذا الحوار المزدوج وبراعـــة الدبلوماسية فى ادارة دفته تستطيع أفريقيا أن تبـــدأ السير فى طريق خلاصها من التخلف والتجزئة .

الفصل الرابع

صور واتجاهات افريقية

اذا كانت الفصول الثلاثة التى سبقت من هذا الكتاب تقوم علي دراسة النظريات والقرارات السياسية ، وعلى استعراض الاراء واستقرائها ، وعلى تحليل الوثائق والاتجاهات الايديولوجية وتقييمها بمالها وما عليها فان هذا الفصل الرابع والاخير من الكتاب يختلف عن ذلك من حيث أنه دراسة ميدانية قوامها بعض الاوضاع الافريقية ، وبعض الدول الافريقية مما أتيح لى أن أدرسه على الطبيعة ، وأن أتعرف اليه عن كثب خلال الزيارات التى قمت بها للاشتراك فى مؤتمرات أو ندوات أو دراسات ، وقوامها أيضا تلك اللقاءات التى تمت بينى وبين القيادات الافريقية من سياسية وثقافية ، ومن الجوار الذى دار بينى وبينهم فى مختلف نواحى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

المبحث الاول

الدوائر الاربع فى افريقيا

من يتأمل الواقع الافريقى السياسى يتضح له أن الحركات والتيارات السياسية فى هذه القارة تدور ، وتتحرك وتتفاعل فى اطار أربع دوائر تتباين من حيث القوة ومن حيث الاتساع :

الدائرة الاولى : وهى تتسم بأنها أقل اتساعا وأكثر قوة تتمثل فى القبلية ، وهى أقدم دائرة سياسية فى افريقيا ، وبخاصة بالنسبة الى الدول الافريقية التى استقلت حديثا ، حتى أن الانسان الافريقى يرى أن الولاء الاول المفروض عليه انما هو لقبيلته قبل أن يكون لدولته أو قارته .

والدائرة الثانية : وان كانت أوفر من الاولى اتساعا الا أنها أقل قوة ، وهى تتمثل فى القومية ويبلغ عدد الدول القومية فى افريقيا نحو خمس وأربعين. والقومية فى أغلب هذه الدول وان كانت تعتبر فى الواقع اسمية أكثر مما هى حقيقية ، تكافح فى سبيلها الحكومات الجديدة كى تستخدمها فى مقاومة نفوذ القبلية وتهديدها لها . وتدل الحرب الاهلية التى تدور بين حين وحين وتزعزع أركان السلام هنالك ، على أن القومية لم تستتب بعد فى هذه البقاع كما هى الحال فى الكونغو (كينشاسا)

وفى نيجيريا ، وغيرهـا من الاقطار . وتكشف لنـا دراسة تشكيل التنظيمـات الحكومية أو التنظيمات الحزبية فى أكثر البلاد الافريقية ، مدى اهتمام المسئولين بالتوازن القبائلى داخل الوزارات أو داخل التنظيمات الحزبيـة .

والدائرة الثالثة : هى الدائرة الاقليمية ، وتتجلى فى الحركات التكاملية التى تظهر بين حين وآخر بين مجموعة من الدول الافريقية المنتمية الى منطقة جغرافية واحدة، ويستلزم اتحادها ما بين بعضها وبعض من مصالح مشتركة ومن أمثلة ذلك اتحاد مالى ومجموعة دول الدار البيضاء ، والاوكام ، ومنظمة دول نهر السنغال وغيرها . ولقد أخفقت جميـع تلك الدوائر الاقليميـة أو تكاد فى تحقيق تكاملها المنشود ، وترجع أسـباب اخفاقها أكثر ما ترجع الى ظروف سياسية واستعمارية مختلفة مرتبطة بالملابسات التى أدت الى قيامها . والى جانب تلك الاسباب المتصلة بكل منطقة على حدة ، هناك سبب عام يشترك فى حبوط أغلب المحـاولات الوحدوية الاقليمية فى افريقيا ، وهو أن الدائرة القومية لم تستكمل بعد كل مقوماتها . فالدائرة الاقليمية لهذا تقوم على أسس قومية ضعيفة فينشأ عن ذلك قيـام مجموعة اقليمية ضعيفة .

أما الدائرة الرابعة : فهى الدائرة القارية ، وتتجلى صورتها فى محاولة ربط جميع الدول الافريقية بعضها مع بعض عن طريق اشتراكها فى اتحاد قارى ، أو منظمة دولية قارية . وتعتبر منظمة الوحدة الافريقية التى

أقيمت فى أديس أبابا سنة ١٩٦٣ النولة الاولى لمحاولة انشاء الوحدة الافريقية القارية ، وان كانت ما تزال بعيدة عن الغاية المنشودة من انشائها .

تلك هى الدوائر الاربع التى تسيطر على السياسة الافريقية . واذا نحن أمعنا النظر فيها تبادر الى أذهاننا عديد من الاسئلة : هل يتحتم استكمال كل دائرة لمقومات وحدتها كى يتسنى للمجتمع الافريقى أن ينتقل بعدها الى دائرة أوسع ؟ وبمعنى آخر : ألا يستطيع المجتمع الافريقى أن ينتقل من الدائرة القومية الى الدائرة الاقليمية من دون تذويب الدوائر القبلية فى اطار الدائرة القومية ؟ وهل لا يمكن تكوين الدائرة القارية الا اذا استكملت الدوائر الاقليمية بعد تذويب الدوائر القومية فيها ؟

أم هل يختلف الواقع عن كل ذلك ، بمعنى أن استكمال اى دائرة يكون عادة على حساب الدائرة الاوسع منها ، فاستكمال الدائرة القومية قد يكون على حساب الدائرة الاقليمية المنشودة ، واستكمال الدائرة الاقليمية قد يكون على حساب الدائرة القارية المنشودة؟ هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى هل يساعد بقاء الدوائر القبلية المجتمع الافريقى فى بعض الحالات على أن يتخطى الدائرة القومية الى الدائرة الاقليمية مباشرة . فقبائل الايوى المبعثرة فى توجو وغانا قد تساعد على اقامة اتحاد بين الدولتين والقبائل الصومالية المبعثرة فى الصومال وكينيا وأثيوبيا قد تسهم فى اقامة وحدة اقليمية بين هذه الدول الثلاث ؟

لا نستطيع الاجابة عن هذه التساؤلات فى هذا الحيز المحدود لانها تحتاج الى دراسات علمية مدعمة بالارقام والاحصاءات والتحليلات . ان دراسة الحركات التكاملية قد أصبحت علما جديدا يلزم أن نهتم به اذا شئنا لافريقيا أن تنتقل من الدائرة القبلية الضيقة الى الدائرة القارية الرحبة ، ومن التجزؤ والتخلف الى الوحدة والنمو .

اننا نحتاج الى دراسات علمية مدعمة بالارقام ولكن الذى يدعو الى الاسف أن هذا العلم الجديد لم يحظ بعد باهتمام المسئولين عن مستقبل القارة الافريقية .

المبحث الثانى

افريقيا بين التعويضات والمساعدات

فى جامعة دار السلام بتنزانيا ، كان الحديث يدور بين جماعة من المثقفين ، حول اهمية المساعدات الاجنبية للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، وجر هذا الى الحديث عن مصدر التخلف السائد فى أفريقيا .

فقال واحد من الجامعيين الافريقيين أن السبب الاكبر فى التخلف الافريقى — على ما أرى — يرجع الى تجارة الرقيق التى كانت سائدة حتى نحو منتصف القرن الماضى ، كانت تجارة الرقيق التى أضرت بأفريقيا من أكبر العوامل فى تنمية ورخاء أمريكا عن طريق تلك الايدى العاملة التى استوردتها باسم الرقيق . وهذه

الحقيقة توضح أن الغنى الامريكى مدين قبل كل شيء للايدى العاملة الافريقيـــة . وأضاف الى ذلك قوله أن الاحصاءات تختلف فى تقدير عدد الافريقيين الذين حملوا قهرا ، ليكونوا عبيدا فى مزارع البرازيل والولايات المتحـــدة الامريكية ، فهناك من يقدر عددهم بأربعين مليونا ، وهناك من يقدر عددهم بنحو مائة مليون بما فيهم ممن هلكوا خلال عملية الاختطاف والنقل .

ثم استرسل هذا المتحدث فقال : من رأيى أن يقوم العلماء الافريقيون ، وأن تقوم بعض الدول والمنظمـــات الافريقية ، بدراسة علمية موضوعية لهذا الواقع الذى أشرنا اليه ، لمعرفة مدى ما حقق تجار الرقيق من ربح على حساب الافريقيين ، وما حققته الدول التى حملوا اليها من ربح ، على ألا يغفل من يتولون هذا الحساب مقدار الفوائد القانونية لهذه الارباح ، على مدى الاعوام الطويلة . .

واستطرد من ذلك قائلا : أن على من يتولون هذه الدراسة ، ألا ينظروا الى الرق الذى كان ســـائدا فى القرن المـــاضى ، بل يجب أن يضيفوا اليه الرق المستتر الذى ظل سائدا منذ اعلان تحريم الرقيق حتى الان ، فى روديسيا وجنوب افريقيا وانجولا وموزمبيق ، حيث يختلف أجر الافريقى عن أجر مثيله من البيض اختلافا كبيرا . واذا تمت هذه الدراسة واقتنعت بها الدول الافريقية ، أمكنها أن تطالب غيرها من الدول المتقدمة الغنية التى استفادت من تلك التجـــارة وما تلاها من ســـخرة .

واعترضـــه بعض المشتركين فى الاجتماع ، قائلا : ان هذا أقرب الى الخيال منه الى الحقيقة . فرد عليه المتحدث الاول ، بأن هناك سابقة حدثت عقب الحرب العالمية الثانية يمكن الاستناد عليها ؛ ذلك أن الدولة الصهيونية طلبت من الدولة الالمانية تعويضا عن اليهود الذين ابادهم النظـــام الهتلرى ، وقد نالت اسرائيل ، بتأييد من دول كبرى ملايين وملايين من الجنيهات ، بل ولا تزال تحصل على تعويضات ، وانه اذا كانت هذه التعويضات تدفع من اجـــل اليهود الذين اضطهدوا فحسب ، افلا يكون من الاولى أن تحصل افريقيا على تعويضات عن الافريقيين الذين خطفوا ، واضطهدوا ، وعذبوا فى العمل ليسعد غيرهم ؟

اذا تم ذلك ، فسيكون ما تقدمه الدول الغنية المتقدمة، التى بنت نموها الاقتصـــــــــادى والزراعى بسواعد الافريقيين ، ليس مجرد مساعدات اختيارية ، ولكنـــه تعويضات واجبة الاداء ..

واسترسل الجامعى الافريقى المتجـــدث يقول : أن المنطق الاوربى غريب أشد الغرابة ، اذ طالـــما تحدث وتحدث عن اضطهاد الهتلريين لليهود ، ولم نسمعه مرة يتحدث عن اضطهاد البيض للسود الافريقيين وغـــيرهم من الملونين . لذلك فمن الامور الهامة ، أن يقوم بعض العلماء الافريقيين بوضع هذه الدراسة العلمية ، التى تبرز مدى خسائر افريقيا ، ومدى ربح غيرها ، وتبرز أيضا سبب تخلف افريقيا وتقدم دول أخـــرى ... أن الالات الالكترونيـــة الامريكية ، بدلا من أن يكون هم

العاملين عليها تلك الحسابات الدقيقة المعقدة ، التى بموجبها وصل الانسان الى القمر ، يجب أن يوكل اليها أجراء حساب دقيق عن مبلغ التعويضات التى تستحقها افريقيا نتيجة للتمييز العنصرى ، وحتى لو أن افريقيا لم تنل تلك التعويضات فعلا ، فان وضع هــذه الحقائق تحت انظار الراى العــام العالمى ، سيكسب قضـية المساعدات الدولية روحا جديدا ، وعمقا جديدا .

هذا الجانب الذى اقترحه الشاب الجامعى الافريقى، قد يبدو ـــ كما قال أحد زملائه ـــ خياليا عند النظرة الاولى ، الا أن كثيرا من حقائق الامور كانت فى مبدأ أمرها تنبت فى صورة خيال ، وبمرور الوقت ، يتحول هذا الخيال الى حقيقة .. فحبذا لو أن منظمة الوحدة الافريقية قد اهتمت فعلا بهذه الفكرة وفحصتهـــا واستعرضت جوانبها المختلفة ، وكلفت لجنـــة من الاقتصاديين والمؤرخين تمحيصها ، واصـــدار كتاب أبيض يمكن عرضه على الراى العام العالمى بشـــتى الطرق ..

ولا شك أن هذا المجهود العلمى ، سيكون عامـــلا جديدا وقويا فى تطوير قضية المساعدات الدولية ، التى هى أهم قضايا أفريقيا خاصـــة ، والعالم المتخلف عامة .

المبحث الثالث

الخبرات المصرية فى افريقيا

تجمع الدراسات الاقتصادية والفنية التى أجريت فى أفريقيا على أن هـذه البلاد ستكون طوال السنوات العشر المقبلة فى حاجة الى كادرات عليا وفنيين ، ففى تنزانيا مثلا اثبتت الدراسات أن عدد الفنيين والمهندسين والاساتذة والكادرات المتوسطة بلغ فى عام ١٩٦٦ مائة وستة عشر الفا ويجب وفقا للخطة ان يصل هذا العدد الى تسعمائة وتسعة وثلاثين الفا فى سنة ١٩٨١ .

على أن البلاد لا يمكنها أن توفر هذا العدد من بين ابنائها فى خلال هذه المدة ، وهذا يقتضيها أن تستقدم من الخارج ما ينقصها من تلك القوى العاملة المتخصصة

والدراسات التى اجريت فى زامبيا واوغنده وكينيا وغيرها فى البلاد الافريقية تؤكد أيضا مثل هـذه الظاهرة . وهنا يبدو واضحا ما يمكن أن تقوم به بلادنا المليئة بالخبرات من دور فعال فى القارة الافريقية .

ولقد اتيح لى خلال زيارتى لافريقيا الشرقية والغربية ان التقى ببعض الخبرات المصرية العاملة هنا وهناك، فقد قابلت أساتذة مصريين يعملون فى جامعة دار السلام فى تنزانيا ، وجامعة ماكريرى فى كمبالا وجامعة دكار فى السنغال ، وقابلت كذلك مهندسين زراعيين يشرفون على تنفيذ مشروعات زراعية فى

تنزانيا ، وأطباء يعملون فى مستشفياتها . وعلمت فى لوساكا أن بعض المصريين يقودون هناك قطارات السكك الحديدية . وقد التقيت بمثل هؤلاء الخبراء والعاملين المصريين فى لاجوس ، وأبيدجان وداكار .

وهؤلاء المهندسون والاطباء والخبراء والاساتذة المصريون هم خير دعاة وخير سفراء لنا فى هذه الاقطار ، فهم يحتكون بالمسئولين هناك أثناء عملهم ويقدمون اليهم خبراتهم ومشوراتهم . وهم يمتزجون بالشعب فيمثلون الوجه المشرق لبلادنا ويردون على الدعاية الصهيونية فى صمت ابلغ من الكلام ، ويهدمون مزاعم اسرائيل حين تريد أن توحى اليهم بأنها هى وحدها القادرة على مساعدة افريقيا دون أن تقيد اقطارها بارتباطات سياسية لانها — كما تقول لهم — دولة صغيرة مسالمة ذاق شعبها مرارة الاضطهاد والاستعمار .

ولقد رأيت أن هؤلاء الخبراء المصريين لا يتميزون بالعلم والثقافة فحسب ، بل يمتازون أيضا بالجدية والقدرة على مواجهة مجتمع جديد له مشاكل جديدة وعديدة ، وهم فى غربتهم يحنون الى مصر ، ويحلمون بصيف جميل يقضونه فى المصايف المصرية غير أنهم — كما صرح لى بعضهم — يضيقون بالتعقيدات الادارية التى تعترضهم عند عودتهم .

وبعض أبنائنا هؤلاء لهم اقتراحات يرونها صالحة لان تستكثر من أعدادهم المحدودة فى الآونة الحاضرة لتصبح نواة لجاليات كبيرة نشيطة تساعد افريقيا على كسب معركتها ضد التخلف من جانب ، وترفع

شأن وطننا هناك ، وتقضى على أفك الدعاية الاسرائيلية من جانب آخر ، ومما اقترحوه لتحقيق ذلك :

أولا ــ الا تقيد الحكومة مدة انتدابهم بفترة معينة بل تسمح بمدها كلما طلب اليها ذلك دون أى قيد ، ذلك أنه كلما طالت فترة اقامتهم هناك ازدادوا خبرة ، وازدادت حاجة الحكومات المحلية هناك الى وجودهم ، أما القول بأن الفرصة يجب أن تتاح لاخرين يحلون محلهم فنقول واه والحقيقة أن بطء البيروقراطية المصرية هو الذى يمكن الخبراء الاجانب الذين لا يعيقهم مثل هذا البطء من أن يحلوا محلهم .

ثانيا ــ أن توحد معاملاتهم المالية ، فكل مجموعة من هؤلاء الخبراء تخضع لقاعدة معينة فمنهم مثلا من يدفع لهم فى القاهرة الفرق بين المرتب الذى تصرفه لهم الحكومات الافريقية المحلية ، والمرتب الذى قدرته لهم الحكومة المصرية أثناء اعارتهم . ومنهم من لا تدفع لهم هذه الفروق . وهناك فئة تتحمل الحكومة المصرية نفقة ذهابهم وايابهم الى محل عملهم كل سنتين ، وهناك من لا تتحمل الحكومة المصرية عنهم هذه النفقة ، بل أن المعاملة ــ كما قال لى مهندس مصرى يعمل فى دار السلام ــ تختلف باختلاف الوزارات والمصالح ، والاتصالات ، وبايجاز تختلف باختلاف قدرة المبعوث على الاتصال بالسلطات المعنية فى مصر واقناعها بوجهة نظره .

ثالثا ــ أن تصدر حكومة القاهرة توصيات للسفراء المصريين هناك بأن يعيروا هؤلاء الخبراء اهتماما يتلاءم

مع مكانتهم كدبلوماسيين فوق العـــادة ، لا باعتبارهم مهاجرين أو هاربين من وطنهم . ولا شك أن شـــعور هؤلاء الخبراء بوجه عام بأن بلادهم لا تعنى بأمرهم ، وأن المسئولين عن صون مصالحهم يحقدون عليهم أكثر مما يعملون لخيرهم . هـــذا الشعور اذا سرى فى نفوسهم يجعلهم لا يحققون الهدف ولا الرسالة الحقيقية التى يصلحون للقيام بها اذا ما أحسنت معاملتهم .

رابعا ــ ومن الاقتراحات الطيبة التى قدمها بعض الخبراء هناك أن يكرم كل خبير مصرى عمـــل خارج بلاده وأنتج وأحسن السفارة لوطنه ، وذلك كان يقام له حفل تكريم بعد عودته ، وأن يمنح وساما خاصا مكافأة له وتشجيعا لغيره ...

تلك هى بعض الآراء التى سمعتها فى أفريقيـــا ، والتى وعدت من حدثونى بها أن أنقلها عنهم بأمانة ، اقتناعا منى بأن تنفيذها يعتبر خطوة طيبـــة نحو اعادة النظر فى سياسة تصدير الخبرات الى الدول الصديقة فى افريقيا وآسيا .

المبحث الرابع

حرب الاتحادات الافريقية

فى أول فبراير سنة ١٩٦٨ ، اجتمع رؤساء جمهورية الكونغو (كينشاسا) وجمهورية أفريقيـــا الوسطى ، وجمهورية تشاد فى مدينـــة بانجى عاصمة أفريقيـــا الوسطى وقرروا اقامة اتحاد من دولهم سموه « اتحاد

دول أفريقيا الوسطى » . وقد تبع هذا الاجتماع سلسلة من الاجتماعات بمدينة كينشاسا لوضع الدستور الاساسى لهذه المنظمة الجديدة ، وتم التوقيع على ميثاق هذه المنظمة فى الثانى من أبريل سنة ١٩٦٨ فى مدينة فور لامى عاصمة تشاد .

ويرمى الدستور الاساسى لهذه المنظمة الى انشاء سوق مشتركة لدول أفريقيا الوسطى . ويتكون الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة هى : مؤتمر رؤساء الدول ويشرف على السياسة العامة للاتحاد ، ومجلس الوزراء وهو يتبع الهيئة الاولى ويخطط لها ويشرف أيضا على تنفيذ قراراتها ، ثم السكرتارية العامة ومقرها مدينة بانجى . وقد وقع الاختيار على الرئيس موبوتو لرئاسة هذه المنظمة مدة عام ، واعتبر هذا الاختيار نجاحا شخصيا للجنرال موبوتو ، لا سيما انه استطاع أن يجعل عاصمة بلاده كينشاسا مقرا لدورة رؤساء الدول والحكومات الافريقية فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وفى الثامن من ابريل سنة ١٩٦٨ أصدرت الدول الثلاث قرارات بشأن الحوادث التى تكفل سير العمل فى المنظمة ، من نحو تنسيق وسائل النقل عامة والسكك الحديدية وبخاصة بين هذه الدول ، ومنها انشاء شركة طيران مشتركة سميت « شركة أفريقيا الوسطى » ، ومنها فتح اعتماد يكفل للسكرتارية الجديدة البدء بعملها فى الحال .

ومما يجدر التنبيه اليه أن انضمام كل من جمهورية تشاد ، وجمهورية افريقيا الوسطى الى هذه المنظمة الدولية الجديدة ، ترتب عليه خروجها من منظمة أخرى

هى الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى الذى أنشىء فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٦٤ فى برازافيل ، وانضمت اليه كل من الكمرون والكونغو (برازافيل) وجابون ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وتشاد وكلها دول كانت خاضعة قبل استقلالها لفرنسا.

وخروج هاتين الجمهوريتين من الاتحاد الجمركى وانضمامها فى اتحاد واحد مع الكونغو (كينشاسا) الذى كان قبل الاستقلال خاضعا للاستعمار البلجيكى، يعتبر خروجا على أصول المجموعة الافريقية الناطقة بالفرنسية . ولكن لم يكد يمضى على هذا الاتحاد الثلاثى عام واحد حتى ظهرت بوادر الخلاف بين حكومة الجنرال بوكوسا (أفريقيا الوسطى) والجنرال موبوتو (الكونغو كينشاسا) . وقد بلغ الخلاف أشده حين امتنعت حكومة الجنرال بوكوسا عن ارسال وفد الى كينشاسا ليشترك فى حفلات ٢٤ نوفمبر الماضى وهو يوم العيد الثالث للثورة الكونغولية ، وتاريخ استيلاء الجنرال موبوتو على الحكم . وبدأت حرب الاذاعات تدور بين الدولتين ، واتهمت الكونغو (كينشاسا) الاستعمار الجديد بالعمل على افساد روابط الاتحاد الثلاثى . وأعلن الرئيس الجنرال بوكوسا (أفريقيا الوسطى) انسحاب بلاده من هذه المنظمة الثلاثية ، فتحولت الى منظمة ثنائية بين تشاد والكونغو (كينشاسا) مع أنهما غير متلاصقتين جغرافيا اذ تفصلهما جمهورية افريقيا الوسطى ، ومن ثم لا ينتظر ان يدوم طويلا بقاء هذه المنظمة الثنائية .

ان هذا الذى قدمناه يتطرق بنا الى التفكير فى حرب الاتحادات الاقتصادية الدائرة فى افريقيا ، اذ كلما

قام فيها اتحاد بين دولتين أو أكثر بادرت الدول المجاورة الى اقامة اتحاد مناهض لهذا الاتحاد ، وكلما احتاج زعيم أفريقي الى تعزيز زعامته في بلاده أو في البلاد المجاورة لها ، عمل على انشاء اتحاد جديد أو منظمة دولية أفريقية جديدة ، فاذا نجح في ذلك اقيمت المهرجانات الكبرى احتفالا بتوقيع ميثاق هذه المنظمة الجديدة التي قصد بها نقل البلاد الافريقية من طور التخلف والتمزق الى طور التنمية والوحدة . ولكن لا تكاد تمر سنوات ، بل ربما بضعة أشهر ، حتى ينهار هذا الاتحاد ، ويظهر على أثر انهياره مشروع آخر لاقامة اتحاد جديد ، أو منظمة دولية افريقية جديدة ، وهذه بدورها قد يكون مآلها الى الحل كغيرها ثم يتلوها تفكير جديد في اقامة مثلها بدلا منها وهكذا دواليك .

وقد جرى حديث بيني وبين مفكر افريقي حول هذه الظاهرة الخطيرة فقال لي فيما قال ، أن حرب الاتحادات الاقتصادية الإفريقية أهون من الحروب المسلحة التي قد تقع بين الدول الافريقية ، ولكن وجه الحق فيما نرى هو أن خسائر الحروب المسلحة قصاراها فقدان عدد من الارواح وقدر من العتاد ، أما حروب الاتحادات الاقتصادية فخسائرها أفدح لان ضحيتها هي التنمية الاقتصادية وهي الزم ما يلزم للدول الافريقية .

المبحث الخامس
جبل كليمنجارو والتصنيع

كنت فى الطائرة التى تقلنى من دار السلام الى نيروبى ، وجمع مقعدى فى الطائرة بينى وبين احد المواطنين التشيكوسلوفاكيين وهو خبير فى الامم المتحدة ، ومسئول عن برامج مشروعات التصنيع فى أربع عشرة دولة افريقية ، وهو ذو ثقافة واسعة ، وله آراء جريئة ، ولا يفتأ يتحدث عن اعجابه بجمال الطبيعة الافريقية .

وقد جرى بيننا الحديث كمايجرى عادة بين المسافرين ، ودار حول موضوعات متباينة .. تحدثنا عن البيروقراطية الدولية ، وعن أن الامم المتحدة لا تملك بسبب هذه البيروقراطية حرية التجاوب مع سرعة عمل القطاع الخاص ، ففى السباق بين هذا التنظيم الدولى والقطاع الخاص نرى التنظيم الدولى يأتى دائما فى المؤخرة . وجرنا هذا الى الحديث عن دور القطاع الخاص فى الدول النامية ، وبخاصة فى ميدان التصنيع ، وهنا ضحك محدثى وقال : لو أننى صرحت لك برأيى فلا أحسبك الا أنك ستصفنى بأنى ذو أفكار رجعية . ففى الاربع عشرة دولة التى أتولى الاشراف على مشروعات التصنيع فيها يبدو لى أن الامل الوحيد فى انجاح عملية التصنيع هو أن يكون الاعتماد الكلى على القطاع الخاص . ذلك لان حكومات الدول النامية لا تستطيع بحال أن تتولى وحدها أعباء التصنيع ، اما لقلة الخبرات بين العاملين فيها ، وأما لعدم وجود الحافز القوى لدى المشرفين على القطاع العام ، واما بسبب ما يعترى المسئولين من ضعف شديد ازاء اغراء

الرشوة ، واما لان الحكومات هناك تفضل المشروعات الصناعية الكبرى ذات الرنين السياسى ولو أن البلاد ليست فى حاجة ماسة اليها على الاقل فى هذ االطور من أطوار نموها الصناعى . أما القطاع الخاص فهو بعيد عن هذه المحذورات ، فضلا عن أن الرغبة فى الحصول على الربح ، والخوف من الخسارة ، يجعلانه يعمل بجد وحذر فيحقق النجاح الذى لا تستطيع أن تحققه الحكومات الافريقية اذ انفردت بالعمل وحدها .
ثم قال رفيقى فى رحلتى ولست اعنى بهذا أن لا يعهد الى القطاع العام بالاشراف على مشروعات صناعية ، وانما أعنى أن وجود القطاع الخاص الى جانب القطاع العام من شأنه أن يخلق عاملا قويا يعزز التنمية الاقتصادية . وارى أن من واجب حكومات الدول الافريقية النامية أن تحمى كلا من القطاعين من طغيان أحدهما على الاخر ، فكما أن القطاع العام بما له من سلطان يحاول أن يطغى على القطاع الخاص ، كذلك القطاع الخاص — لما يتمتع به من مزايا يحاول بدوره أن يطغى على القطاع العام . فواجب الحكومات لهذا أن تعمل على حفظ التوازن بينهما .

ثم قال محدثى : انه حتى ولو كان القطاع الخاص فى أيد غير افريقية خالصة — كالآسيويين فى أفريقيا الشرقية ، أو الشركات الفرنسية فى مدغشقر ، أو الشركات الانجليزية فى بلاد أخرى — فاننى أرى أن مقتضيات التصنيع تتطلب حماية هذا القطاع والعمل على تنميته لصالح البلاد ...

وقطع محدثي مجرى الحديث ملقيا نظره على النافذة، ثم قال . تأمل جبل كلمنجارو ، وانظر الى الثلج الناصع البياض الذى يتوج قمته رغم وقوعه على خط الاستواء .. ثم عاد يواصل الحديث الذى كنا فيه قبل تلك الاشارة العابرة الى الجبل وجمال قمته فقال : ما أكثر ما تقع الدول النامية فى أخطاء فى شئون التصنيع ، ولكن النتائج تختلف بين القطاع الخاص والقطاع العام ، فالخطأ حين يقع فى مشروع يتولاه القطاع الخاص قد يترتب عليه أبعاد المسئولين أو افلاس القائمين به ؛ والخسارة تكون فى حدود ضيقة قد لا تتجاوز ما بين ربع ونصف مليون جنيه ، أما حين يقع الخطأ فى مشروع صناعى تابع القطاع العام فان المسئولية تذوب فى ظل البيروقراطية الحكومية ، واذ ذاك تضطر الحكومة الى التدخل لانقاذ الموقف أيا كانت الخسارة الناجمة عن هذا الخطأ ، ثم يستمر المشروع قائما رغم توالى الخسائر .

وقطع الحديث ليعود الى اثارة انتباهى لجبل كلمنجارو قائلا : تأمله قبل أن يتوارى وراء الافق مع ايغال طائرتنا فى طوايا الفضاء .. أنظر الى اللون الاحمر الذى يلوح فيه جميلا اخاذا من هذه الناحية . ثم واصل ما كنا فيه من حديث ، وفى صوته رنة حزن لا تخفى قال : انصح دائما للافريقيين اذا ما كانت لديهم قدرة على الاختيار أن يظلوا محتفظين بهذه القدرة ، وأن يختاروا لانفسهم فى ظلها ما يلائم متطلبات مجتمعهم ، وأن يتجنبوا نقل الاساليب الاجنبية على غير بصيرة فذلك لا يمكن أن يحقق ما يرمون الى تحقيقه من التصنيع والتنمية .

كان جبل كليمنجارو قد اختفى بروعته وراء الافق ، والطائرة تدنو من مهبطها ، مؤذنة بأننا على وشك الافتراق ، وهنا قال هذا الخبير التشيكوسلوفاكى : من عجائب تصاريف القدر أن هناك من يملكون قدرة على الانتاج ولكنهم لا يملكون القدرة على الاختيار ، وهنالك من يملكون القدرة على الاختيار ولكنهم لا يملكون قدرة على الانتـــاج .

المبحث السادس

افريقيا والفرانكوفونية

في منتصف شهر فبراير ١٩٦٨ كنت فى « داكار » عاصمة السنغال ، وذلك لالقى بعض محاضرات عن الحركة الوحدوية فى الجامعة هناك وكانت المحاضرات تتبع بمناقشات تدور بين المستمعين والمحاضر مما أتاح لى فرصة أن التقى بالشباب الافريقى ممن سيكون منهم المشرفون على الوحدة الافريقية ، أو ممن سيعملون فى منظماتها فى مطلع القرن الحادى والعشرين .

وكان مما لمحته فى هذا الشباب أنهم متفـــائلون ، ناضجون ، يتتبعون بيقظة أمور السياسة الدوليـــة ، وقلوبهم عامرة بالايمان بضرورة اتحاد البلاد الافريقية، ولا يغفلون عن خطورة الاستعمار الجديد .

واردت أن اتوج هذه الفرصـــة بلقاء مع الرئيس ليوبولد سنجور أحد مفكرى الوحدة الافريقيـــــة بل

فيلسوفها الاول ، وتفضل سفير بلادنا فى السنغال السيد نجيب قدرى فرتب لي امر هذا اللقاء ، وسعدت فعلا بلقاء رئيس الجمهورية فى منزله الخاص حيث تمتعت بعمقه الفلسفى وأصالة ثقافته ، وايمانه بمستقبل القارة التى نحن فيها .

قال الرئيس سنجور فيما قال أن الوحدة الافريقية الكاملة التى نريدها لن تتحقق الا عن طريق اقامة وحدات جزئية تمهد لها ، كالوحدة التى أقيمت بين دول حوض نهر السنغال ، وكاقامة الوحدات الاقليمية كالتى تسعى الى اقامتها منظمة « الاوكام » ، وهى المنظمة التى تجمع بين الدول الأفريقية الناطقةبالفرنسية فى القارة .

وأكد أن أهم ما ينبغى أن ننشده فى المرحلة الحاضرة من الحركة الوحدوية الافريقية هو التعاون الصادق فى اطار منظمة الوحدة الافريقية . وقال أن أى دولة من الدول الافريقية يجب أن تنظر بعطف وحسن نية الى الوحدات الجزئية التى لا تكون عضوا فيها ، ويجب الا تخشى من نجاحها لان نمو مثل هذه الوحدات ونجاحها انما هو نجاح للوحدة الافريقية الكبرى . لذلك أشاد بما فعلته الجمهورية العربية المتحدة من ايفاد مراقب يمثلها فى آخر اجتماع عقدته منظمة « الاوكام » ، وقال أن ذلك يعتبر خطوة جديدة نحو تعاون الوحدات الافريقية الجزئية المختلفة .

وجرنا الحديث الى العدوان الصهيونى الذى وقع على القارة الافريقية ، والذى ترتب عليه احتلال جزء

من أرض دولة افريقية . وهنا قال الرئيس السنغالي بأسلوبه الشاعري الذي تميز به :

« وجدت من بعض الافريقيين عدم فهم لحقيقة هذه القضية ، وقلت لبعضهم فيما قلت انه مهما يكن رأيكم فان من واجبنا أن نبكي ونبكي طويلا أسفا على هذه الكارثة التي حلت باحدى دول القارة الافريقية ، وسرى جرحها الى كافة أنحاء القارة » . وعاد أسلوب السياسي يتغلب على أسلوب الشاعر فقال ان قضية فلسطين لابد أن تحل وفقا للعدالة والانصاف .

وتحدث الرئيس سنجور عن الفرانكوفونية ، وهي تلك الحركة التي ترمي الى الجمع بين البلاد التي تتكلم الفرنسية في ظل رابطة ثقافية سياسية غايتها تدعيم الثقافة الفرنسية ونشر اشعاعها في العالم ، وقد سبق أن عرف الرئيس السنغالي هذه الحركة في تصريحات سابقة فقال : « الفرانكوفونية هي انسانية شاملة تنسج خيوطها حول المعمورة لتربط بين جميع الاجناس في مختلف القارات » ..

ومن الجدير بالذكر هنا أن اللغة الفرنسية كانت حتى أوائل هذا القرن هي لغة المعاملات الدولية ، والمحافل الدبلوماسية ، والمؤتمرات حتى قامت اللغة الانجليزية بمنافستها فيما بين الحربين العالميتين ، وحتى استطاعت أن تطغى عليها ، وتصبح لغة المعاملات الدولية ، وبخاصة بعد أن أتيح للدبلوماسية الامريكية أن تسيطر على العالم عقب الحرب العالمية الثانية ، ولكن لم يكد يمضي على هذه السيطرة زمن طويل حتى

استطاعت اللغة الفرنسية أن تستعيد بعض مكانتها ، وتعود لتفرض نفسها فى المحافل الدولية ، وفى الامم المتحدة . ويرجع ذلك فيما يرجع الى استقلال مجموعة من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، والى سياسة الرئيس ديجول الرامية الى بعث الوجود الفرنسى فى المجتمع الثقافى الدولى .

واليوم توجد ثلاث وثلاثون دولة تتكلم الفرنسية ، أما لانها تعتبرها لغتها الرسمية ، وأما لانها لغة التدريس فيها ، وأما لانها تعتبرها اللغة الثانية بعد لغتها الاصلية .

وسواء من هذه الدول ما كان فى القارة الامريكية مثل كندا وهاييتى ، أو فى آسيا مثل لاوس وكمبوديا ، أو فى العالم العربى مثل لبنان وتونس والمغرب والجزائر ، أو فى أفريقية مثل الكونجو (كينشاسا) ومدغشقر ، أو فى أوربا مثل بسويسرا وبلجيكا ولوكسمبرج .. فان هذه الدول فى مجموعها تتألف من نحو أكثر من مائتى مليون نسمة ، وأن كان من يجيدون الفرنسية من هذا المجموع ويتكلمونها فعلا لا يتجاوزون خمسة وسبعين مليون نسمة .

وهذه الدول قد قررت أن تترابط فى ظل « كومنولث ثقافى فرنسى » للدفاع عن اللغة الفرنسية ، والعمل على نشرها . وهذا الكومنولث هو الذى أطلق عليه اسم « الفرانكوفونية » .

وكانت السنغال بزعامة الرئيس ليوبولد سنجور من أول المدافعين عن هذه الفكرة والمتحمسين لها . وبدأ الرئيس سنجور نشاطه لهذه الدعوة داخل منظمة « الاوكام » وفى أحد اجتماعات مجلس رؤساء هذه المنظمة بمدينة تاناناريف عاصمة مدغشقر فى يولية سنة ١٩٦٦ كلف المجلس الرئيس ليوبولد سنجور ، والرئيس ديورى هامانى رئيس جمهورية النيجر بالقيام باجراء الاتصالات اللازمة لوضع مشروع لاقامة منظمة دولية للدول الناطقة بالفرنسية . وقد سافر الرئيس سنجور فى سبتمبر سنة ١٩٦٦ الى كندا فى سبيل هذا المشروع، وكان من نتائج مساعيه انشاء المجلس الدولى للغة الفرنسية فى ٥ مايو سنة ١٩٦٧ ، والجمعية الدولية لبرلمانات الدول الناطقة بالفرنسية .

وفى نوفمبر سنة ١٩٦٧ قررت منظمة الاوكام الافريقية انشاء منظمة دولية للتعاون الفنى بين الدول الناطقة بالفرنسية ، بل كان موضوع الفرانكوفونيه محل مناقشات رؤساء الدول الافريقية فى أثناء اجتماعهم فى الشهر الماضى بمدينة كينشاسا ، وفى نهاية شهر فبراير اجتمع بمدينة نيامى مؤتمر جديد يجمع بين ممثلى ثلاث وثلاثين دولة لوضع اللمسات الاخيرة لمؤتمر عام تقرر أن ينعقد سنة ١٩٧٠ لوضع النظام النهائى للفرانكوفورنية .

وخلال هذا الحديث مع الرئيس سنجور عن الفرانكوفونية قال ما ملخصه :

اللغة الفرنسية هى لغة عدم الانحياز أو يجب أن تكون لغة عدم الانحياز ، ولغة العالم الثالث لأن

الانجليزية هى لغــة أقوى دولة تتزعم المعســكر الغربى ، ولان الروسية لغة أقوى دولة تتزعم المعسكر الشرقي فاستعمال احدى هاتين اللغتين فى المعــاملات الدولية يشتمل على انحياز ثقافى لاحد هذين العملاقين المتناهضين ، فى حين أن اللغة الفرنسية حين تصــبح لغة العلاقات الدولية فانها تؤكد سياسة عدم الانحياز، كما تؤكد مساهمة الدول غير المنحازة فى العمــل على استتاب السلام والامن الدوليين .

وقال أيضا بانه من العسير على المجتمع الدولى ان يواجه السيطرة الثقافية الانجلوسكسونية القائمة الا بتشجيع تعدد الثقافات والحضارات ، وتفاعل بعضها ببعض . واللغة الفرنسية بما لها من أصالة ، والثقافة الفرنسية بما لها من عمق تستطيع مساعدة العــالم الثالث على مواجهة الثقافة الانجلوسكسونية ، وعلى حفظ نوع من التوازن بين مختلف الثقافات الدولية ، وبذلك تستتب الديمقراطية الثقافية التى يحتاج اليهــا العالم أشد الاحتياج .

وقلت للرئيس السنغالى : اننا نولى الحــركة الثقافية الفرنسية اهتماما كبيرا ولذلك فان بلادنا حافلة بكثير جدا ممن يجيدون الفرنسية اجادة تامة ، كمــا أشرت الى ما توجهه الدولة من اهتمام بها فى المدارس بمختلف مراحلها وفى الجامعات .

وقال الرئيس سنجور : ان الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية فى حاجة الى أن يأتيها من الخارج مساعدات متنوعة ، وبالاخص مساعدات شقيقاتها الافريقية ..

انها فى حاجة الى أساتذة لجامعاتها ومعاهدها ، وفى حاجة الى خبراء ومهندسين لمؤسساتها وشركاتها . ومثل هذه المساعدات لا تكون ممكنة الا اذا كان أولئك الاساتذة وهؤلاء المهندسون والخبراء يجيدون الفرنسية اجادة تامة لانها لغة هذه البلاد ، وليس أحب الى نفوسنا من اننا نجد حاجاتنا من هؤلاء عند اخوتنا من الدول الافريقية .

وامتد بنا الحديث حتى استغرق أكثر من ساعة ، ولما آن آوان انصرافنا تفضل فرافقنا مودعا راجيا لنا النجاح فى مهمتنا .

وفى طريق العودة الى دار سفير بلادنا قلت له :

من الخير لبلادنا أن تهتم بالفرانكوفونيه لاننا بذلك نفتح امام شبابنا مجال العمل فى كثير من البلاد الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وفى كثير من البلاد العربية ذات الثقافة الفرنسية ، وكثير منها يسره أن يسد حاجته من بلادنا اذا وجدها ، واذا اشتركنا فى الفرانكوفونية ، واسهمنا فيها فاننا نستطيع أن نستحوذ على سلاح جديد فى الميدان الثقافى والدبلوماسى ، وأن ندعم صداقتنا مع فرنسا وغيرها من الدول الناطقة بالفرنسية ، وفى ذلك كسب لا شك فيه لقضايانا ، وقضايا السلام . ثم أن موقف بلادنا حين يكون كذلك قد يكون له أثر كبير فى بعث الطمأنينة الى نفوس بعض القيادات الثورية الافريقية ، كالجزائر وغينيا مثلا ، وهى القيادات التى تخشى أن تكون الفرانكوفونية اسلوبا مستحدثا من أساليب الاستعمار الجديد الذى تخشاه الدول

النامية ، وحضور الجمهورية العربية فى اجتماعات الفرانكوفونية قد يكون ملطفا لهذه المخاوف ، بل قد يكون مزيلا لها ، لما تعهده الدول من جهاد الجمهورية العربية فى مكافحة الاستعمار بكافة صوره .

المبحث السابع

الثورية والتنمية فى أفريقيا الشرقية

تقسيم أفريقيا الى افريقيا الناطقة بالانجلزية ، أو بالفرنسية ، أو الناطقة بالعربية .أو افريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء ، أو أفريقيا جنوب الصحراء ، وأفريقيا شمال الصحراء .. اذا كانت هذه التقسيمات قد فقدت أهميتها بحكم التطورات الحديثة فان هناك تقسيما لا تزال له أهميته وهو تقسيم القارة الى أفريقيا المعتدلة ، وأفريقيا الثورية .

والدول التي تنتمى للمجموعة الاولى تعلن تأييدها الصريح للمعسكر الغربى وتسير فى ركابه ، وتعمل على صيانة مصالحه ، والدفاع عن مفاهيمه ومبادئه ، أما دول المجموعة الثانية فانها تأخذ بسياسة عدم الانحياز ، وتنادى بالتعايش السلمى مع المعسكرين وتعمل على التخلص من رواسب الاستعمار بكل الوسائل الممكنة . وكل قسم من هذين لا يخلو فى داخله من عناصر مناهضة . فدول المجموعة الاولى

فيها ثائرون يتحركون كلما اتيحت لهم فرصة للحركة، ودول المجموعة الثانية معتدلون يحاولون قدر طاقتهم أن يثبطوا من عزائم الثائرين .

وحول هذين التقسيمين يدور الحوار فى شكل تساؤلات على رأسها : هل مكافحة التخلف ، والسعى الى تحقيق الرفاهية والتقدم مما لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الثورة ، بمعنى أنه كلما زادت درجة التخلف زادت حاجة البلاد الى الثورة ؟ أم ان أسلوب الاصلاح التدريجى والاعتدال القائم على التعاون مع الدول الغنية هو الذى يمكن أن يحقق للبلاد التنمية المنشودة ؟ وهل هناك تعارض بين الثورية والتنمية ، أم انهما حركتان تكمل كل منهما الاخرى بمعنى أنه لا تتحقق التنمية دون ثورة ، ولا تكون الثورة ثورة اذا لم تحقق التنمية ؟ أم هل المشكلة مشكلة أولويات فحسب ؟

تلك الاسئلة ليست نظرية كما قد يتبادر الى الذهن لاول وهلة ، ولكنها موضع حوار مستمر كما بدأ فى خلال شهرين قضيتهما فى افريقيا اشترك فى هذا الحوار حيث كنت خلال تنقلاتى .. لقد فكرت منظمة اليونسكو فى اقامة معهد عال لدراسة القانون الدولى والعلاقات الدولية فى أفريقيا ، واختارت منطقة افريقيا الشرقية لتكون مقرا له على أن تتولى منظمة اليونسكو تمويله بالاشتراك مع الدول الاربع التى سيكون هذا المعهد فى خدمة أبنائها وهى : تنزانيا ، وزامبيا ، وأوغنده ، وكينيا ، وقد وكلت الى هيئة اليونسكو أمر اعداد مشروع تمهيدى لهذا المعهد ، والتفاوض مع

حكومات هذه الدول الاربع ، ومعرفة مدى استعدادها لقبول فكرة هذا المعهد .

كانت أول عاصمة وصلت اليهـا هي مدينـة دار السلام التي تعتبر مقرا لثلاث دعوات ، فهى مقـر لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحـدة الافريقية التي احتضنت حروب التحرير وجعلتها جزءا من نشاطها ، وهى مقر التحرر الثقافي الممثل فى جامعة دار السلام التي تنادى بثورة ثقافية افريقية جديدة لتحرير العقـل الافريقي ، وهى مقر التحرر الاقتصادى الممثـل فى تجربة حزب تانو ، واشتراكية تانو ، كما انها عاصمة الزعيم جوليوس نيريرى الذى اسبغ على البلاد اشعاع طابعه الثقافي والفكرى .

وبعد دار السلام ذهبت الى مدينة لوساكا عاصمة زامبيا ، وتقع على الخطوط الامامية المواجهة لقلعـة الاستعمار ، وقد قرر زعيمها الرئيس كواندا أن يجعل من أركان سياسته التعاون الوثيق مع دار السـلام مختارا لنفسه الاسلوب الثورى ، الا أن أمرين يعوقان هذا التحرك الثورى ، أولهما العزلة الجغرافية لزامبيا بسبب كونها محـاطة بدول استعمارية ، وثانيهمـا الاحتـكارات الدولية الكبرى لاستخراج النحاس من مناجمها ، والتي تعتبر بمثابة دولة فى داخل الدولة على الرغم من قوانين التأميم .

وبعد لوساكا ذهبت الى كمبالا عاصمة أوغنـده ، وتعتبر فى افريقية بمنزلة سويسرا من أوربا لا من حيث المناظر الطبيعية الخلابة ، والبحيرات الشاسـعة ، وعدم وجود شواطىء على البحار ، ولكن أيضـا من

حيث وضعها السياسى اذ أنها تأخذ بسياسة الحياد بين تنزانيا المتجهة نحو اليسار ، وكينيا المتجهة نحو اليمين .

ثم ذهبت أخيرا الى نيروبى عاصمة كينيا التى تعتبر أكثر الدول الاربع تقدما وثراء وارتباطا بالاستعمار البريطانى والامريكى .

وفى تلك العواصم الاربع ، وفى غيرها من المدن الافريقية الاخرى التى اتيحت لى زيارتها كانت المناقشات تدور غالبا حول التنمية والثورية وتحليل ما بينهما من روابط أو تناقضات وأولويات .

أزمة حركات التحرر فى أفريقيا

أتيحت لى فرصة لقاء بعض القيادات الشابة التى تقود حركة التحرر المسلح فى افريقيا فى دار السلام التى هى مقر لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وفيها توجد معسكرات التدريب ، كما التقيت بأمثالهم فى لوساكا ولاحظت انهم كانوا أكثر تواضعا وأكثر حرصا لقربهم من الوجود الاستعمارى وأدراكهم لمدى خطورته على حركاتهم . أما فى كمبالا ونيروبى فالثوريون هناك يعتبرون من المثقفين أكثر مما هم من المناضلين .

وقد سألت بعض هؤلاء القادة عن أبعاد الازمة التى تمر بها تلك الحروب ويستخلص من اجابتهم لى أن هذه الازمة فى رأيهم ترجع الى عوامل من أهمها :

تجمد الاستعمار التقليدى فبعد الذعر الذى أصيب به هذا الاستعمار عقب قيام منظمة الوحدة الافريقية ،

وعقب توحد كلمة الدول الافريقية استطاع أن يتسلح من فرنسا وانجلترا والمانيا الغربية واسرائيل بأحدث المعدات والاسلحة ، بل وتمكن من اقامة أهم مصانع الاسلحة فى مستقره ، كما تمكن من التنسيق بين مخططاته فأصبح بكل ذلك قوة عسكرية لا يستهان بها .

الانشقاقات المستمرة بين حركات التحرير المختلفة، واخفاق لجنة التحرير فى تسوية هذه الخلافات .

الحروب الاهلية التى مزقت بعض البلاد الافريقيه وفى مقدمتها الحرب الدائرة فى نيجيريا ، لان هذه الحروب سببت تعطيل حركة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار التقليدى .

قلة المساعدات المالية والعسكرية التى تقدمهاالدول الافريقية الى المقاومة المسلحة ، فكلما مر الوقت بدأت الدول الحديثة الاستقلال تنسى المرارة التى ذاقتها من الاستعمار ، وبالتالى تتوانى فى تقديم المعونات الى شقيقاتها الافريقية التى مازالت تعانى آلام الاستعمار .

الهزيمة العسكرية التى منى بها العالم العربى فى يونيو سنة ١٩٦٧ كانت هزيمة عسكرية لافريقيا كلها ، وان كان كثير من الحكومات الافريقية لم تكن تدرك مدى الارتباط الوثيق بين حروب التحرر فى جنوب القارة الافريقية ، وحروب التحرر فى سيناء وفلسطين .

ثم قالوا : ان الذى انتصر فى فلسطين فى يونيو سنة ١٩٦٧ ليس هو اليهود ، ولكنه استعمار الرجل

الابيض انه مجموعة صغيرة من المتوطنين الاوربيين المسلحين بأحدث الاسلحة ، والمدربين وفقا لاحدث الاستراتيجيات ، والذين يساندهم ويقف معهم الاستعمار الخارجى ، وبهذا كله استطاعوا ان يهزموا اربع عشرة دولة عربية ، وتلك صورة لما يمكن أن يحدث فى البلاد الافريقية اذا قررت أن تشهر الحرب علانية فى جنوب أفريقية وهى منقسمة على نفسها ، ومتفرقة كلمتها ، وقليل استعدادها .

ثم قالوا : ان الدول الافريقية فى واقع الامر منقسمة على نفسها ولا سيما بالنسبة لقضية حرب التحرر فهناك دول تعاونت علانية مع الاستعمار ، بل وأعلنت عن هذا التعاون رسميا كما فعل الدكتور باندا رئيس جمهورية مالاوى ، وهناك دول بحكم موقعها الجغرافى مرتبطة بالاستعمار ارتباطا وثيقا مثل ليسوتو وسوازيلاند ، وبوتسوانا . وقد تعجب اذا قلت لك أنه لا يستبعد أن يزداد فى السنوات القادمة عدد الدول الافريقية التى تجعل من سياستها الرسمية التعاون مع الاستعمار ، وفوق ذلك فان هذه الدول المتعاونة اعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية وأعضاء فى هيئاتها العاملة ومن هنا يخشى على خطط وقرارات منظمة الوحدة الافريقية السرية وغير السرية والخاصة بحروب التحرير أن تتسرب الى حكومات الاستعمار .

وهناك دول افريقية جعلت من سياستها أن تقف موقف الحياد بين أنصار تصفية الاستعمار ، وأعوان بقاء الاستعمار وفى مقدمتها بعض الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية .

وهناك دول افريقية تعلن صراحة انها ستحارب الاستعمار ، وتبدي حماسا كبيرا فى المحافل والمجتمعات، ولكن لا تسهم بالفعل فى حروب التحرر محتجة تارة بالمسافات التي تفصل بين أرضها وارض معارك التحرير ، ومحتجة تارة أخرى بظروف خاصة بها وترجو أن تزول ، وقليل هى الدول التى تعلن العداء للاستعمار وتشترك فعلا فى حروب التحرر مضحية بالمال والرجال والعتاد .

وقال محدثى : وانه ليسرنى ان اصارحك بأن على رأس هذه الدول التى تسهم أسهاما فعالا الجمهورية العربية المتحدة ، وانما أخصها بهذا الذكر لانها على الرغم من وقوفها فى وجه عدو عنيد تسانده الصهيونية العالمية والاستعمار العالمى فانها لم تغفل عن أداء واجبها فى مساندة حروب التحرير فى الجنوب الافريقى .

هذا هو الوجه الاول من الصورة أما الوجه الاخر فانه يمثل مأساة أكبر تتمثل فى تدعيم القدرة العسكرية للحكومات الاستعمارية المسيطرة فى جنوب القارة فالميزانية العسكرية لحكومة جنوب افريقية كانت نحو ٢٦ مليون جنيه سنة ١٩٦١ فارتفعت الى ٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٢ ثم أصبحت ١٢٨ مليون جنيه سنة ١٩٦٧ ، سنة ١٩٦٨ . ولم يصل الى جماعتنا بيان عن ميزانية هذا العام ، ولكن المعلومات التى تسربت الينا تقول أن الميزانية قد انخفضت قليلا بسبب اطمئنانهم الى تفوقهم العسكرى . أما ميزانية الدول الاستعمارية الاخرى فانها كذلك فى ازدياد مستمر فالبرتغال مثلا تصرف نحو ٤٠٪ من ميزانيتها العامة

على التسلح ، وروديسيا قد ارتفعت ميزانيتها من ١١ مليون جنيه الى ١٥ مليون جنيه فى العام الماضى .

وأضاف محدثى الى ذلك انه كان قد اشترك فى مؤتمر علمى بواشنطن موضوعه السياسات التى تتبعها الدول تجاه جنوب افريقيا ، وقال وفى صوته رنة حزن ان المجتمعين فى المؤتمر وهم ينتمون الى جنسيات مختلفة ونزعات سياسية متعددة أجمعوا على أن جنوب القارة الافريقية خارج الى مدى كبير عن دائرة اهتمام كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى ، لذلك فمن المستبعد أن تنال قضية التحرر الافريقية مساعدة دبلوماسية ايجابية من أحد العملاقين الكبيرين ، سواء فى داخل اطار الامم المتحدة او خارج هذا الاطار .

وقلت لمحدثى : اذا كان الحل السياسى فى رايك عسيرا ، واذا كان الحل العسكرى بعيد المنال فماذا ترى اذن ؟

فقال : « على العالم الافريقى ان يستيقظ ، وان يقبل تحديات الاستعمار الجديدة بعد أن استحكم فى جنوب هذه القارة المظلومة ، فان الظروف القاسية التى تمر بها قضية التحرر الافريقى جديرة بأن تثير المشاعر ، وتوقظ النائمين » .

ولم اجد فى هذا الرد ما يشفى الغليل فقلت له : « باعتبارك من قادة المناضلين وباعتبارك تدرك مايحيط بالموقف من صعوبات عسكرية ودبلوماسية فلماذا لا تفكر مع رفقائك فى التفاوض المباشر مع الاستعمار» ؟

فقال : ان جيل المناضلين الذى انتمى اليه ولد وتربى فى ميدان القتال فمن الصعب عليهم ان يقبلوا الهزيمة مستسلمين ، ومد اليد بطلب التفاوض يعنى الاستسلام والهزيمة . ان جيلنا لن يقبل ذلك مادام لا يفهم الا لغة الكفاح ورسالتنا ان نحقق الهدف الذى ننشده لوطننا أو نموت دونه ، ان تحرير الوطن لابد فيه من الكفاح، والكفاح وحده ، أما بناء الوطن فانه يحتاج الى التعاون والتفاوض ، ولا بناء للوطن الا بعد تحريره .

الثورة الثقـــافية

بين التأييد والمعارضة فى شرق افريقيـــا

الاضطرابات الطلابية التى وقعت فى جامعات أفريقيا الشرقية يطلق عليها البعض اسم الثورة الثقافية وان كانت غير ذات صلة بالثورة الثقافية التى وقعت فى الصين .

والثورات الطلابية تختلف أهدافها باختلاف البـــلاد والجامعات التى تقع فيهـــا ففى الولايات المتحـــدة الامريكية كان الدافع الثورى الاول للثورات الطلابية فى بعض الجامعات هو مناهضة الحرب الدائرة فى فيتنام أو تصفية التمييز العنصرى . أما فى فرنسا فان الثورة الطلابية بها فى مايو سنة ١٩٦٨ قد اتخـــذت تارة موقف المعارضة للنظام الديجولى ، وتارة موقف المستنكر للمفاهيم البورجوازية السائدة فى البلاد .. أما فى أفريقيا الشرقية فان الثورة الطلابية بوجه عام فيها ترمى الى أفرقة التعليم الجامعى .

وكانت جامعة شرق أفريقيا تتألف من كليات موزعة بين دار السلام وكمبالا ونيروبى ثم تقرر تصفية هـذا الوضع ، بحيث يتم فى العام القادم انشاء جامعة خاصة بكلياتها المختلفة لكل دولة من هذه الدول وبهـذا تقوم فى أفريقيا الشرقية ثلاث جامعات مستقلة عن بعضها .

أما جامعة لوساكا فانها مستقلة منذ بدء نشأتها الا أنها حديثة عهد ومبانيها لم تكتمل بعد ، وعدد طلابها قليل ، والنفوذ البريطانى ذو سلطان فيها . واكثر الاساتذة العاملين فيها من جنسيات غير الجنسية الزامبية ، وقد تكون هذه كلها هى الاسباب التى باعدت بين هذه الجامعة وبين الثورة الطلابية .

أما جامعة ماكريرى الواقعة فى ضاحية من ضواحى كمبالا عاصمة أوغنده فهى أول معهد جامعى انشىء فى افريقية الشرقية ، وجميع زعماء دول افريقيا الشرقية ممن تلقوا علومهم فى هـذه الجامعة وهى فى واقع أمرها جامعة للصفوة وليست جامعة جماهيرية ، لذلك فان الدافع الثورى يتلاشى فيها حيث ينصرف طلابها الى الاستمتاع بما فى افنيتها من اشجار وازهار وحدائق ، ومقصف فاخر جرت عادتهم أن يتناولوا فيه شراب الشاى كلما وافت الساعة الخامسة . وحين زرت هذه الجامعة همس فى أذنى أحد الاساتذة العاملين بأنه على الرغم من أن طلبة هـذه الجامعة يتمتعون بامتيازات لا مثيل لها فى أفريقيا فان الثورة الثقافية لابد فى وقت ما أن تدق ابوابهم وتتغلغل فى نفوسهم .

أما جامعة نيروبى فانها تقــع فى وســط المدينة ويواجهها فندق نولفوك وهو أقدم فندق فى العاصمة ، وكان ملتقى الضيوف والمستوطنين البيض مما جعلــه رمزا للاستعمار . ولاتزال هذه الجامعة خاضعة للنفوذ الاوربى بوجه عام والنفوذ الانجليزى بوجه خاص .

أما جامعة دار السلام فتختلف عن كل الجامعات السالفة الذكر كل الاختلاف وفيها بدأت الثورة الثقافية بكل قوتها وبكل ابعادها . وتقع هذه الجامعة فوق تل يطل على المحيط الهندى ، وعنــدما يكون الجــو صافيا يستطيع المرء ان يرى من أقصى الشمال جزيرة زنجبار .. ومبانى هذه الجامعة متناثرة ففيها مساكن للطلبة و « وفيــلات » انيقة للاســاتذة ، وقاعات للمحاضرات ، وأخرى للندوات ، وبين تلك المبــانى المتفاوتة الارتفاع طرق ممهدة ويرتبط بعضها ببعض بسلالم ، ويقرب مجموع مبانيها من مجموع مبانى جامعة القاهرة . ولم يمض على انشاء مبانى هذه الجامعة الا سبع سنوات ، وأسهمت دول كثيرة من دول العالم بتقديم الهبات مساعدة فى اقامة مبانيها لذلك فان من يزورها يرى على بعض مداخلها عبارات تشــير الى الدولة التى ساهمت فى اقامة هذا المبنى واذا كانت الظروف قد حالت بيننا وبين الاسهام مع هذه الدول فى بناء الجامعة فحبذا لو تداركنا ذلك بأن نهدى اليهــا احــدى التحف الفرعونية أو الاسلامية لتقــام هنــاك رمزا للتضامن الافريقى بين القاهرة ودار الســلام ، ولتكون ذكرى امام الاجيال المقبلة تنبههم الى الاشعاع الحضارى والثقافى لبلادنا منذ فجر الانسانية .

واذا كانت الثورة الطلابية قد اختلفت شدة وضعفا بين جامعة وأخرى من هذه الجامعات فهى فى مجموعها حركة كبرى جديرة بالاهتمام ايا كان الرأى فى تقييمها. واذا كان الهدف الاكبر الذى يثور من اجله الطلبة هو أفرقة التعليم الجامعى ، فمن الخير أن نعرف الحجج التى يستند اليهـا الطلبة فى مطالبهم وثورتهم فى سبيل تحقيقها . وقد اتيح لى خلال زيارتى أن استمع الى كثير من هـذه الحجج ، يمكن تلخيص أهمهـا فيما سأعرض بعد :

من الخطأ البين أن يكون التعليم الجامعى أوربيـا خالصا فى جامعة أفريقية ، لان هذا من شأنه أن يجعل خريجى هذه الجامعة « اوربيين سودا » لا صلة لهم بمجتمعهم الا فى لونهـم ، ولا يكونون مدركين ادراكا سليما لحقيقة مشاكل بلادهم .

لا تستطيع أفريقيـا أن تحقق التنميـة ، وأن تتخلص من التخلف الا اذا وجدت صلة وثيقة بين قادة المستقبل المتمثلين فى طلبة الجامعة وبين القاعدة الشعبية أو القبائلية التى تتكون منها البلاد . والتعليم الجامعى ذو الاصول الاوربية ، والمناهج المستوردة كلاهما عامل قوى فى قطع هذه الصلة اللازمة للربط بين القـادة والقاعدة .

اقامة التعـليم الجامعى الافريقى على مفـاهيم غربية بورجوازية من شأنه أن يمزق وحدة المجتمـع الافريقى عن طريق تكوين طبقة جديـدة لا هى أوربية خالصة ولا هى افريقية خالصة ، وهى التى تؤهل لتحل محل المستعمر سواء أكان من الحكام او الاستغلاليـين وعندئذ ستتكون منهم طبقة مستغلة .

يجب الاستغناء فورا عن جميع الاساتذة الاجانب ، وفى مقدمتهم الاســـاتذة الامريكيون الذين يمثلـــون فى معظمهم المخابرات الامريكية ، ويجب أن يحل محلهم جميعا أساتذة أفريقيون ولو كانوا اقل خبرة أو مرانا .

وبايجاز فان التعليم الجامعى لا يستطيع أن يتمشى مع حقيقة متطلبات الثورة الاشتراكية الافريقيـــة الا بتصـــفية الاستعمار الثقافى المسيطر على العقول ، ولا يمكن أن يتم التجرر الاقتصادى والتحرر السياسى الا بعد أن يتحرر العقل الافريقى من رواسب الثقافة الاستعمارية .

هذا مجمل ما قاله لى بعض قادة الثورة الثقافية فى جامعات أفريقيا الشرقية غير أننى لاحظت أن بعض الاساتذة ، وبعض الطلبة لا يرضون رضاء تاما عن هـــذا المنهج الثورى ، ويدلون بحجج يؤيدون بهـــا ما يذهبون اليه ، ومن ذلك :

هناك ما يكاد يكون استحـــالة مادية لتطبيق تلك المبادىء الثورية على الوجه الذى يريده الثائرون ، وذلك انه لا يوجد العدد الكافى من الاساتذة الافريقيين ليحملوا أعباء التعليم الجامعى ، والاساتذة الافريقيون المجيدون هم نفسهم قد تعلموا فى الجامعات الاوربية ، ونهلوا من المفاهيم الأوربية البورجوازية لذلك فهم لا يؤدون مطالب الثورة على الوجه الذى تريده تلك الثورة .

ويقولون أيضا : لو فرضنا ـــ جدلا ـــ انه قد أمكن توفير هؤلاء الاساتذة وقاموا بالتدريس وفق منهج افريقى خالص فان نتيجة ذلك ان مستوى التعليم سينخفض

الى درجة تجعل الجامعة غير صالحة لتخريج القـــادة والعاملين اللازمين لتحقيق مطالب البلاد .

لا توجد الان ثقافة أفريقية معاصرة تصلح ليقوم عليها منهج جامعى أفريقى .

مع مرور الزمن سيكون من المســـتطاع تطـــوير المنـــاهج الجامعية تدريجيا حتى تتمشى مع متطلبات المجتمع الافريقى النامى ، وعند ذلك يصبح التعليم الجامعى تعليما أفريقيا خالصا قائما على اسس سليمة لا على اسس ارتجالية .

ولكن أنصار الثورة الثقافية الافريقية يردون على ذلك بقولهم : كما انه لا امل فى التخلص من الاســـتعمار الاقتصـــادى الا بعد قطع العـــلاقات الاقتصادية مع المســـتعمر قطعا باتا فكذلك لا امـــل فى التخلص من الاستعمار الثقافى الا بعد التخلص من الاساتذة الاجانب، والمناهج الاجنبية . وعند ذلك يصبح من الممكن بلورة المنهج الجامعى الافريقى الذى يمكن أن يخلق الانسان الافريقى الجديد .

ولكن غير المتحمسين للثورة الثقافية هـــذه يقولون تعقيبا على ذلك أن العودة الى الجـــذور الافريقية ، ومحاولة احياء التراث الثقافى الافريقى يعنى تعويق عملية التنمية اذ أنه مهمـــا تكن المجهودات التى تبـــذل فى ســـبيل تطوير هـــذا التراث الثقـــافى تطويـــرا يجعله صالحا لان يتمشى مع مقتضيات حياة النصف الثانى من القرن العشرين فانه يعنى العودة الى الوراء،

ان دول أفريقيا الشرقية الثلاث كانت من البلاد التى بدأت حياتها السياسية الاستقلالية فى ظروف أشد قسوة من ظروف غيرها من البلاد الافريقية فمثلا حين استقلت غانا ١٩٥٧ كانت خزائن الدولة عامرة بالمال وكان نصيب الفرد فيها يبلغ ٤٠ جنيها ، أما حين استقلت أوغندة فكانت خزائن الدولة خاوية بل كانت مدينة بنحو مليونى جنيه ، أما كينيا فكانت خزائنها خاوية كذلك لان الاموال كلها كانت قد صرفت خلال مكافحة الثورة الوطنية المعروفة باسم ماوماو . وفى تانزانيا كان نصيب الفرد فيها فى خزائن الدولة عند استقلالها يبلغ ثمانية شلنات .

ولم يظهر تخلف أفريقيا الشرقية فى الاوضاع المالية فحسب ، ولكنه ظهر أيضا فى نقص القيادات ، اى تلك القيادات التى تستطيع أن تقود حركة التنمية وتدفع عجلتها الى الامام . وتقول الاحصاءات انه حين استقلت هذه الدول كان عدد سكانها نحو ٢٥ مليون نسمة ولكن عدد الاطباء فيها لا يتجاوز ١٢٤٦ ، وعدد الصيدليات لا يتجاوز ٩٣ صيدلية ، والاطباء البيطريون لا يزيد عددهم عن ٢٤١ طبيبا وعدد أسرة المستشفيات نحو ثلاثة وثلاثين ألف سرير ، مع ملاحظة أن تلك الخدمات كانت مركزة فى العواصم وفى مدن كينيا ، أما فى القرى والارياف فان كل نحو خمسين ألفا يخصهم طبيب واحد فى حين ان النسبة فى الدول الاوربية تبلغ طبيبا لكل خمسة آلاف مواطن .

ماذا فعلت هذه الدول لمواجهة قضية التخلف هذه ؟

أمام الاوضاع القاسية التى تواجه هذه الدول لجأت الى الاستعانة بالخبراء الاجانب الذين زحفوا على أفريقيا عقب الاستقلال ليقدموا خبراتهم ومشوراتهم .

ففى أوغندة تولى البنك الدولى وصف العلاج ، وقام بوضع خطة ترمى الى استثمار نحو مائة وخمسين مليونا من الجنيهات الاسترلينية سنويا ، وبعد ذلك وضعت خطـة خمسية تنتهى سـنة ١٩٧١ ترمى الى استثمار نحو ٢٣٠ مليون جنيه استرلينى . ولكن هذه الخطط أيا كانت قيمتها ، وأيا كان مجهود خبراء البنك الدولى فان التضخم السكانى يحول دون احراز أى تقدم اذ من المنتظر أن عدد سكان أوغندة سيتضاعف خلال العشرين سنة القادمة ومعنى ذلك أن التخلف فى أوغندة سيظل على مثل ما هو عليه الان .

والدولة الوحيدة من دول أفريقيا الشرقية التى خطت خطوات حاسمة نحو التنمية هى تانزانيا التى نفذت بعض التجارب الاشتراكية ، ففى الميدان الزراعى لجأت الى أسـلوب المزارع الجماعية مستعينة فى بعضـها بمهندسين زراعيين من المصريين ، واختارت للاشراف على بعض الجمعيات التعاونية التى تتولى تسـويق المنتجات الزراعية بعض الخبراء من الاسرائيليين . وفى

الميدان التجارى والصناعى فان تجربة تانزانيا فيها شبيهة الى حد كبير بالتجربة المصرية ، فهناك مؤسسة اقتصادية أنشئت عقب استقلال البلاد وسميت « هيئة التنمية فى تنجانيقا » ثم تغير اسمها وأطلق عليها اسم « مؤسسة التنمية القومية » وبعد اعلان تصريح أروشا أممت أهم الشركات الصناعية والتجارية فى البلاد بعضها تأميما كليا وبعضها تأميما جزئيا فاصبحت الحكومة تملك بعض الشركات ملكية تامة وتساهم فى بعض الشركات بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٩٠ ٪ من راس مال هذه الشركات ، وأكتفت فى بعض شركات بملكية ضئيلة . وتبلغ اصول مؤسسة التنمية القومية نحو ٥٠ مليون جنيه . وابتداء من ابريل سنة ١٩٦٠ تطورت مؤسسة التنمية القومية تطورا جديدا فقسمت الشركات التابعة لها تقسيما نوعيا فأصبحت الشركات الزراعية تحت اشراف وزارة الزراعة وشركات الفنادق تحت اشراف وزارة السياحة ، وبقيت مؤسسة التنمية القومية مشرفة على الشركات الصناعية وشركات التعدين .

وقد أممت البنوك هناك . وأصبحت فى مجموعها تعمل تحت اسم « البنك الوطنى التجارى » أما القطاع الخاص فقد ظل قويا ونشيطا ، ولكن يحتكره التجار الاسيويون الا أن الحكومة أخذت تفرض سيطرتها على الاستيراد ، وتقوم بدور تاجر الجملة ، كما أنها أخذت تعنى بالجمعيات الاستهلاكية الحكومية لتنافس التجار . وعملية تضييق نطاق نشاط القطاع الخاص ترتب عليه قيام بعض كباره بتهريب الاموال خارج البلاد وبخاصة

عن طريق كينيا حيث لا توجد رقابة على النقد بين كينيا وتانزانيا .

أما التجـربة الاقتصادية فى كينيا فانهـا تختلف كل الاختلاف عن التجربة التى قامت فى تانزانيا على الرغم من كون الدولتين تنتميان الى سوق مشتركة واحدة ، وفى ذلك يقول احد خبراء الامم المتحدة الذى عمل طويلا فى الشرق العربى أن الاختلاف بين دار السلام ونيروبى يشبه الاختلاف بين بيروت ودمشق .

وليس لحكومة نيروبى خطة شـاملة كالتى وضعتها حكومة دار السلام ، ولكنها ترتكز فى تنميتهـا على استثمارات القطاع الخاص معلنة فى كل مناسـبة أنه لاتأميم فى كينيا لانها تؤمن بضرورة دور القطاع الخاص، ولهذا فان رءوس الاموال الخاصـة تتدفق عليها من تانزانيا وأوغندة . وقد أنشئت فيها مؤسسات جديدة لاستغلال رءوس الاموال هذه . وقد وجهت الى دعوة لزيارة المشروعات الضخمة التى يقوم بها أبناء الطائفة الاسماعيلية فى ميناء منباسا ، وكنت أتمنى لو أن الفرصة قد أتاحت لى اجابة هذه الدعوة فأرى ثمرات هـذه المشروعات غير أن الظروف لم تساعد على تحقيق هذه الرغبـة .

من هذا كله يظهر لنـا أن كل دولة من هذه الدول قد اختارت لنفسها نظاما اقتصاديا خاصا بها ، فاختارت تانزانيا الاسلوب الاشتراكى ، واختارت كينيا الاسلوب الرأسمالى ، أما أوغندة فقد اختارت أسلوبا يمثل نظاما

وسطا بين أسلوبى الدولتين الأخريين . وعلى رغم ما بين أساليب هذه الدول الثلاث من تباين فان هنـــاك منظمة مشتركة بينها ـ هى منظمة « جماعة أفريقيـــا الشرقيـــة » وهى منظمة دولية اقليمية أنشئت أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ بين الدول الثلاث ، ولها عدة فروع فى مقدمتها الهيئة التنفيذية وتتالف من رؤســـاء الدول الثلاث الرئيس نيريرى عن تنزانيا ، والرئيس أوبوتى عن أوغندة ، والرئيس كينياتا عن كينيا . وتجتمع هذه الهيئة وفقا لدستورها ثلاث مرات على الاقل كل عام ، وهناك ثلاثة وزراء كل وزير يمثل دولة ومهمتهم مساعدة الهيئة التنفيذية فى انجاز أعمالها . وهناك أمين عـــام يشرف على الامانة العامة التى مقرها مدينة أروشا ، ويعمل فيها عدد من الموظفين الدوليين .

وتشرف المنظمة على عدة هيئات مشتركة بين الدول الثلاث منها السكك الحديدية ، والطيران ، والموانى ، والبريد ، وبنك التنميـــة لافريقيا الشرقية ، والسوق الافريقية المشتركة الملحق بها محكمة لفض المنازعات التى قد تقع بين الدول حول تطبيق اتفاقية السوق .

وهذه الهيئة قد استطاعت أن تعمل ، وأن يكون لها نشاط على رغم تفاوت النظم الاقتصـــادية فى الدول الاعضاء فيها . بل لقد نجحت وسارت فى طريق النمو والتقدم . ولو أنه قد اتيح لها أن تتغلب على الخلافات التى تقع بين الدول الثلاث فانهـــا ستكون أول تجربة لسوق مشتركة تقـــام بين مجموعة من الدول المتخلفة المتباينة النظم الاقتصادية ، وجدير بأن تتأملها وتفيد منها كل الدول المتخلفة .

دول أفريقيا الشرقية الثلاث ـ تنزانيا وكينيا وأوغندة ـ جعلت الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الاجنبية ركنا من أركان سياستها الاقتصادية ، ونعتقد أنهـا نجحت الى حد كبير فى الحصول على كثير من المساعدات ، ولكن تختلف مقدار افادتها من هـذه المساعدات افادة صحيحة .

وفى مقدمة الدول الاجنبية التى تقدمت بالمساعدات بريطانيا بحكم كونها ظلت تسيطر على هذه المنطقة أكثر من نصف قرن ، وبدافع من رغبتها فى المحافظة على مالها من مصالح ونفوذ فى هذه المنطقة . وتقدر المساعدات البريطانية بنحو مائة مليون جنيه سنويا للدول الثلاث ، ولكن هذه المساعدات قد أخذت فى الانخفاض فى المـدة الاخيرة ، وتوجه هذه المساعدات الى الجامعات والدورات التدريبية والمرافق التى تشرف عليها منظمة « جماعة أفريقيا الشرقية » .

ويظهر النفـوذ البريطانى جليا فى الموانى والسكك الحديدية والطيران المدنى . ويدخل فى اطار المساعدات البريطانية تقـديم الخبراء والفنيين الى هـذه الدول الثلاث . ولم يقدر لى أن احصل على احصاء لعدد هؤلاء الخبراء ، غير اننى وجدت احصائية يستفاد منها أنه فى بداية سنة ١٩٦٤ كان الخبراء الانجليز فى كافة البـلاد المتخلفة يبلغ عددهم ١٣٥٥٩ خبيرا من بينهم ٥٢٣٢ يعملون فى دول أفريقيا الشرقية منهم ٢٦٤٦ يعملون فى

كينيا و ١١٦٣ فى أوغندة ، و ١٢٧٠ فى تنجانيقا و ١٥٣ فى زنزبار ، وبعد انضمام زنزبار وتنجانيقا فى دولة اتحادية سميت تنزانيا واختارت الاسلوب الاشتراكى انخفض فيها عدد الخبراء الانجليز ولكن يبدو أن العدد ظل كما هو فى الدولتين الاخريين . ولاحظت وجود هؤلاء الخبراء فى مختلف الادارات فهم فى القضاء وفى الجامعة وفى مصلحة السكك الحديدية والطيران ونحوها .

ومن الدول الاجنبية التى اشتركت فى تقديم المساعدات الى هذه الدول الاتحاد السوفيتى والصين والولايات المتحدة الامريكية . ففى تنزانيا مثلا وصلت المساعدات الامريكية منذ عامين الى ما يقدر بنحو ١٤٣ مليون شلن مقابل ١٢٠ مليون شلن من الصين وهذه النسبة تظهر فى المشروعات الكبرى فقد تقرر انشاء شبكة مواصلات حديدية بين تنزانيا وزامبيا لاخراج زامبيا من عزلتها الجغرافية ، ولتحقيق المقاطعة المقدرة على روديسيا وأنجولا الخاضعة للاستعمار البرتغالى . فالدولة التى ستتولى تنفيذ الخط الحديدى بين دار السلام ولوساكا هى الصين ، وقد رصد لهذا المشروع ٣٠٥ ملايين شلن تنزانى . وأما الخط البرى الذى سيمتد بين العاصمتين فتتولى تنفيذه مجموعة من الدول الغربية فى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ، والبنك الدولى والسويد . وقد خصص لهذا المشروع مبلغ ٣٩٤ مليون شلن .

ومن الدول التى أسهمت فى تنمية دول أفريقيا الشرقية اسرائيل التى تولت اقامة الفنادق الكبرى وادارتها كما اشتركت فى كثير من المشروعات السياحية ، فالهيلتون

الجديد الذى يقام بمدينة نيروبى والذى يتألف من أربعين طابقا تتولاه شركة مقاولات اسرائيلية . واكبر فنـــدق فى مدينة دار السلام وهو فنـــدق كلمنجارو تديره أيـــد اسرائيلية .

وتختلف آراء من أتيحت لى فرصة التحدث معهم فى تقدير آثار هذه المساعدات ، وفى تقدير آثار التنافس بين الدول التى تمد يدها بالمساعدات ، والدول الثلاث التى تتلقى هذه المساعدات . ولقد قال لى أحد الجامعيين المتخصصين فى الاقتصاد أنه اذا أريد التخلص من فوضى المساعدات فيجب أن ينظم تقديمها بأن تقدم الى بنك التنمية التابع لمنظمة جماعة أفريقيا الشرقية ، أو لهذه المنظمة نفسها ، وهذه بدورها تتولى توزيعها بين الدول الثلاث وفقا لخطة مرسومة ، أو تستخدمها فى تنفيـــذ مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث . ولكن الحاصل الان هو أن الدول المانحة تجعل من المساعدات سلاحا دبلوماسيا تستعين به على توطيد نفوذها أو زيادته فى الدول الثلاث ، والدول الثلاث بما لها من سياسات خارجية مستقلة تتنافس فى الحصول على المساعدات من شتى الجهات ، وهذا التنافس أن صح أنه يزيد من كمية المساعدات فانه يضعف من فاعليتها ويعطل سير الحـــركة التكاملية بين هـــذه الدول الثـــلاث . وكأن المساعدات الخارجية على هذا الوضع تساعد النزعة الانفصـــالية فى أفريقيا الشرقية على حســـاب النزعة الاتحادية التى أقيمت منظمة جماعة أفريقيا الشرقيـــة لتحقيقهـــا .

بعد أن قضيت فى ربوع أفريقيا الشرقية شهرين أدرس وأبحث ويدور بينى وبين كثير من المثقفين هناك

حوار يتناول شتى الموضوعات ، بعد هذا كله لازلت أجد صعوبة فى وضع اجابة حاسمة فى الرد على هذا السؤال الأحدد أتكون الثورية سابقة للتنمية ، أم يجب أن تقوم التنمية ثم تنشأ الثورية ، وهل أفريقيا الشرقية بوضعها القائم فىحاجة الى ثورة لتتخلص من التخلف ، ولتنتقل من حال الفقر الى حال أفضل ! أم هى فى حاجة الى استقرار وهدوء ومزيد من المساعدات والمعـونة لتقضى على التخلف قبل أن تفكر فى الثورة ؟

فالتعليم الجامعى فى أفريقيا الشرقية مثلا هل من الخير أن يتغير تغيرا جذريا بسبب امتداد يـد الثورة اليه ليتمشى مع المتطلبات الحقيقية للمجتمع الافريقى ، أم الافضل أن يتطور تدريجيا حتى يستطيع أن يخـرج عددا كبيرا من الخبرات التى تحتاج اليها البلاد ؟ لقـد قال لى أحد رجال الفكر من الجامعيين الافريقيين هناك : اما أخذ بأسلوب التربية التى خلفها لنـا الاستعمار ، واما جهل ولا تربية ، ولست أتردد حين المفاضلة بين الامرين أن أختار قدرنا من تلك التربية التى خلفهـا الاستعمار حتى ينتشر التعليم الجامعى — انتشـارا يساعد على القضاء على النفوذ الثقافى للاستعمار من مركز قوة لا من مركز ضعف ..

والاداة الحكومية فى أفريقيا الشرقية أهى فى حاجـة الى أفرقة عاجلة وشاملة حتى ولو كان ذلك على حساب حسن سير العمل فى الجهاز الحكومى ، أم أن مقتضيات التنمية تستلزم بقاء الحال على ما هى عليه مع تطوير تدريجى ولو كان ذلك لمدة قد تطول لتستطيع الدولة

الجـــديدة أن تكون لنفسها جيــلا جديدا من المديرين والاداريين الافريقيين ؟

والتجارة أيضـــا هل تترك لغير الافريقيين وما لهم من سيطرة عليها ام يجب أن تنقل الى الافريقيين عن طريق الجمعيات التعاونية والمؤسسات العامة ، ولو كان هذا التحول المفاجىء على حساب التنميـــة ، على انها لا يمكن أن تتحقق كمـــا يجب الا بعد التخلص من سيطرة الايدى الاجنبية عن البلاد ؟

وما يقال عن هذا وذاك يمكن أن يقال عن شتى نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لايضاح ما نقصده من قولنا أتكون الثورية قبل التنمية ، أم تكون التنمية أولا ثم تأتى الثورية ؟

لقد قال لى أستاذ جامعى من أصل هندى : أن بناء الوطن بناء سليما يجب أن يبدأ بالقضاء على الاوضاع الاستعمارية لان البنـــاء لن يكون سليما الا على تلك الانقاض ، ولقد أخذت تنزانيا بهذه الاستراتيجية فى حين ان كينيا سارت بعكسها لانها رأت أن بناء الوطن هو الذى سيكتمل بالقضاء على الاوضاع الاستعمارية دون حاجة الى القضاء التام العاجل عليها ..

وفى زيارتى لافريقيا الشرقية رأيت بعض آثار كل من الاستراتيجيتين ، رأيت كيف أن الثورية قد حققت اقامة مشروعات جديدة ، ومصانع كبيرة ولكن رأيت الى جانب ذلك فشلا فى ميادين أخرى فهناك مزارع صارت أحراشا اذ تركها من كانوا يملكونها من غير الافريقيين ولم تجد

اليد النشيطة القادرة التى تمتد الى استزراعها ، ورأيت كثيرا وكثيرا من المتاجر الصغيرة قد أغلقت تحت شعار الثورية وهاجر اصحابها ونقلوا نشاطهم وخبراتهم الى بلاد أخرى ولم يقم من الافريقيين من يحل محلهم ويزاول نشـــاطهم .

ورأيت كذلك كيف تغلب شعار التنمية على الثورية فى جهات أخرى فبقيت الخبرات والاحتكارات الاجنبية بل زاد نفوذها باسم التنمية لاقامة مشروعات قد لا تكون البلاد فى حاجة ماسة اليها ، ورأيت كيف أن من كانوا يحكمون البلاد فى عهد الاستعمار عادوا باسم الخبراء والفنيين ليعملوا فى المؤسسات والمشروعات الجديدة التى قامت باسم التنمية .

ان سبق الثورية للتنمية ، أو سبق التنمية للثورية معادلة صعبة ، وحلها غير مستطاع فى أفريقيا الشرقية الا باتحاد بين دولها ، واتباع سياسة مشتركة فيها . ولكن الحادث هناك أن دولها قد انقسمت فهناك من جعل الثورية عنوانا لسياسته ، وهناك من جعل التنمية قبل الثورية ولو قامت فى ظل تعاون مع الاستعمار ، وهناك من سلك سبيلا وسطا بين الامرين ، ولكن كل ذلك لم يكن ليحقق النجاح الذى ترجوه دول أفريقيا الشرقية ، ولن تصل هذه الدول الى النجاح الذى تصبو اليه الا اذا وحدت كلمتها فى مكافحة التخلف الذى منيت به نتيجة للاستعمار الطويل والذى بلغ حـــدا خطيرا جعله لا يقبل الا الحلول الثورية .

المبحث الثامن

انتصار الوحدوية على الانفصالية

ان انهاء الحرب الاهلية فى نيجيريا بعـــد ان ظلت مستعرة على مدى ثلاثة أعوام بانتصار فكرة الوحدة على فكرة الانفصال له أكثر من مغزى ، واكثـــر من معنى .

هـــذا الانتصـار ـــ فى المرتبة الاولى ـــ يعد انتصارا للوحدة الافريقية ، ذلك لان دولة من دول افريقيـــا قد تمكنت من سحق حركة انفصالية لو أنها لم تســـحق لحولت افريقيا الى بلقان جديدة ، ولعرضتها لمزيــد من التجزئة . لو ان القوات الانفصالية فى بيافـــرا كان قد اتيح لها أن تنتصر لكان معنى ذلك ظهور دويلةجديدة تكون عامل تشجيع لحركات انفصالية لا يعلم عددها الا الله فى شتى جهات أفريقيا ممـــا يضاعف نكبة التجزئة التى منيت بها هذه القارة المظلومة ، وكان من شأن هذا لو تحقق ان يعمق التخلف الافريقى ويزيده ويقوى الاستعمار الجديد . ولـــكن انتصار الوحـــدوية على الانفصالية فى نيجيريا يجعل من يحاولون انشاء دويلات جديدة على حساب دول قائمة فعلايحذرون ولا يتقدمون، ويعنى وضع حد لجميع الحركات الانفصالية سواء منها تلك الموجودة فى جنوب السودان ، او فى اريتريا ، أو اى منطقة افريقية اخرى .

وانتصار لاجوس يعنى أيضا انتصار القانون الدولى الافريقى لانه جعل من مبادئه وفقا للقرار رقم ١٦ لمجلس

رؤساء الدول والحكومات الافريقية قدسية الحدود السياسية الافريقية ، والتمسك بالوحدة الاقليمية لكل الدول الافريقية القائمة ، حتى ولو كانت الحدود والوحدات القائمة من مخلفات الاستعمار ، لان اعادة النظر فى الحدود الافريقية ، ولو كانت ظالمة ، يعنى فتح الباب على مصراعيه لعديد من المنازعات التى تضر المجتمع الافريقى أكثر مما تفيده ، ولقد قال أكثر من مفكر افريقى ان الحل الامثل هو الغاء جميع الحدود الافريقية فى سبيل تحقيق الوحدة الشاملة وليس أنشاء حدود جديدة أو تعديل حدود قائمة .

وانتصار لاجوس يعنى كذلك فيما يعنى انتصار التحرر الافريقى على الاستعمار والقوة التى كانت تساند الحركة الانفصالية فى بيافرا والمتمثل فى البرتغال وجنوب افريقية واسرائيل ودول استعمارية أخرى ، والحزن الذى بان على صفحات جرائد اسرائيل حين أعلن انتصار حكومة لاجوس على الحركة الانفصالية ، والبيانات التى أصدرتها الهيئات الناطقة باسم الصهيونية تدل كلها دلالة قاطعة على مدى الارتباط الوثيق بين الصهيونية وهذه الحركة الانفصالية .

وانتصار لاجوس يعبر تعبيرا صادقا عن التضامن بين القومية العربية الوحدة الافريقية فبقدر ما كان الاقليم المنشق يلقى من تأييد مادى وادبى من الاستعمار كانت حكومة لاجوس تلقى كل مساندة ممكنة من القومية العربية ، ومما قاله لى الدكتور الياس وزير العدل النيجيرى حين جمعت الظروف بينى وبينه فى لاجوس : « حين تنتهى الحرب الاهلية فى نيجيريا سنعترف على

رعوس الاشهاد بمدى عرفاننا للمساعدات التى قدمتها لنا الجمهورية العربية المتحدة لتؤكد بها حقيقةالتضامن الافريقى » . وفى أكتوبر الماضى حين عدت الى لاجوس مرة اخرى قال لى أحد كبار رجـــال الجامعة هنـــاك « الحرب الاهلية التى مزقت بلادنا قد عرفتنـــا حقيقة الاستعمار الصهيونى ومدى ارتباطه بغـــلاة القـــوى الاستعمارية مثـــل البرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا واسرائيل التى كنا قبل ذلك نعتبرهـــا دويلة صـــغيرة مسالمة لا علاقة لها بالاستعمار »

ومازلت أذكر بعض المناقشات الحـــادة التى دارت بينى وبين قيادات انفصالية من بيافرا فى مدينة دار السلام، وفى لوســـاكا ، بل وفى باريس ، اذ كان بعضهم يقول فى غضب وفى عصبية : « لماذا تعمد بلادكم الى مساعدة لاجوس ضد بيافرا » ؟ ولم لم تتخذوا موقف الحياد فى هذا الصراع ؟ وكان جوابى لهـــؤلاء : نحـــن نعضـــد الوحدوية حين نعضد لاجوس ونحن نستنكر الانفصالية والتجزئة حين نستنكر موقف بيافرا . نحن نؤيد لاجوس لانها تمثل تصفية الاستعمار ، ونعارض بيافرا لانها تثبت أقدام الاستعمار .

والان ، وقد تحقق انتصار الوحدوية على الانفصالية، وتحقق فوز التحرر الافريقى على التجزئة الاستعمارية سلام على العملاق الافريقى الجديد الذى اســـتطاع بعزيمته وقوة رجاله أن يصرع الاستعمار ويتغلب على المستعمرين ، ويتخلص من التجزئة ، ولعـــل هـــذا الانتصار الذى حققته لاجوس فى بداية أعوام السبعينات

يكون مقدمة لسلسلة من الانتصارات الاخرى ضد الاستعمار الذى ما زال يتربص بالقارة الافريقية سواء منه الاستعمار الصهيونى فى أرض بلادنا ، أوالاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، أو استعمار حكومات التمييز العنصرى فى روديسيا وجنوب فريقيا ، وسلام على الشهداء وضحايا تلك الحرب المريرة التى خاضها النيجيريون مكرهين ، وسلام على ضحايا كل حرب تخوضها أمة فى سبيل مكافحة الاستعمار .

المبحث التاسع

تحدى روديسيا

شغلت قضية روديسيا الاذهان منذ نحو أربع سنوات ، واجتمع بسببها مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافرقية فى دورة غير عادية ، وقد قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية ببريطانيا بسببها .. والقضية على ما هى عليه قد أخذت تدخل فى طوايا النسيان ، ولم يعد يذكرها أحد الا لماما من خلال بعض الخطب الحماسية التى يلقيها بعض ساسة أفريقيا خلال اجتماعاتهم أو ندواتهم .

ورغم أن نشاط المقاتلين الروديسيين المحشودين فى دار السلام وفى لوساكا لم يهدأ ؛ فان روديسيا لا تزال ، تعمل جاهدة فى سبيل تدعيم استقلالها ، وهى أكثر قوة ، وأوفر نشاطا مما كانت يوم قامت ، متحدية بمظاهر قوتها هذه المجتمع الافريقى خاصة ،

والرأى العام العالمى عامة ، مشيرة الى خطأ حساب من قدروا من قبل أن أيام قيامها محدودة .

كيف وقعت هذه المأساة ؟ لماذا أخفق المجتمع الافريقى والامم المتحدة فى اخماد هذا التمرد ، وفى مواجهة هذا التحدى ؟

هـــذا هو ما عالجه كتـــاب صغير باللغة الانجليزية أصدره صديقنا الدكتور رالف زاكلن متولى تـــدريس القانون الدولى العام فى احدى الجامعات الامريكية ، ويشرف على مشروعات احدى المؤسسات الثقافيـــة الامريكية . وقد جعل عنوانه « تحدى روديسيا » . وقد سافر المؤلف الى أفريقيا أكثر من مـــرة ، وطاف بشتى جهاتها ، كذلك لا يقف كتابه عند تحليل الوثائق الدولية والتيارات السياسية التى دارت فى محافل الامم المتحدة فحسب ، وانما وضع فى اعتباره النظـــر الى حقيقة الواقع الافريقى .

وتقع روديسيا بين زامبيا فى الشمال ، وبوتسوانا وجنوب افريقيا فى الجنوب ، وموزمبيق فى الشرق فهى اذن لا تطل على بحر ، فى حين أن البلاد الاستعمارية المحيطة بها ذات شواطىء على البحار قد مكنتها من تذليل تلك العزلة الاقليمية ، كما مكنتها من الافلات من العقوبات الاقتصادية التى فرضها المجتمع الدولى عليها . وعدد سكان هذه الدولة العنصرية يبلغ نحو خمســـة ملايين أفريقى تعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية ، أما زمام الحكم فبيد ٢٣٠ ألف أوربى هم أقليـــة بيضاء ضئيلة لا تجاوز نسبتها ٥٪ من عدد سكان الدولة .

ويوضح المؤلف كيفية بدء الاستعمار البريطـانى فى هذه المنطقة على يد المغامر سيسيل جون رودس فى نهاية القرن التاسع عشر . والذى يعنينا فيما أورده المؤلف فى كلمته التاريخية ، قوله أن الاستعمار البريطانى أراد ان يعرف راى الاقلية البيضاء المستوطنة بهـذه المنطقة فى مستقبل مصيرها ، أهى تريد أن تصبح جزءا من جنوب أفريقيا ، أم تريد أن تظـل خاضعة لادارة مستقلة فى ظل التاج البريطانى؟ ولم يكن عددالمستوطنين البيض وقتذاك يتجاوز أربعة وثلاثـين الف نسمة وقد أجرى استفتاء اسفرت نتيجته عن رغبة المستوطنين فى الاستقلال الذاتى ، ورفض الانضمام الى جنوب افريقيا، وقد أظهرت الايام أنها ان لم تكن قد انضمت الى جنوب أفريقيا رسميا فهى داخلة فى دائرة نفوذهـا تستمد سلطاتها من سلطان دولة التمييز العنصرى .

ويشرح المؤلف بعد هذا محاولات بريطانيا الرامية الى اقامة اتحاد بين روديسيا ونياسالاند سنة ١٩٥٣ وتفكك هذا الاتحاد بعد أن أعلن بعشر سنوات ، وذلك باستقلال جنوب روديسيا تحت اسم « زامبيا » ،وكذلك باستقلال نياسالاند تحت اسم « مالاوى » وقبول كل من هاتين الدولتين الوليدتين فى عضوية الامم المتحـدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٤ وقد حصلت كل من زامبيا ومالاوى على استقلالهما من انجلتـرا بشرط أن يكون النظام الداخلى فى كل منهما قائما على المسـاواة بين جميع المواطنين ، أما فى روديسيا فكان النظام الداخلى فيها قائما على التميز العنصرى (الابارتايـد) ، وكان من العسير على انجلترا ان تمنح هذه الدولة استقلالها،

لانها لو فعلت لعرضت نفسها لازمة خطيرة داخل الكومونولث .

وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٤ وصل حزب العمال البريطاني الى الحكم بعد أن قضى ثلاث عشرة سنة فى المعارضة بعيدا عن سلطة الحكم ، وكان هذا التغير فى بريطانيا له أثر فى العلاقات بين لندن وسالسبورى لان حكومة العمال ليست كحكومة المحافظين ، ولكنها تعارض التمييز العنصرى ، وقد جعلت من مناهج سياستها فى أفريقيا مكافحة العنصرية والابارتايد . لذلك لم يكن عجبا ان يعلن الرئيس هارولد ويلسون فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه اذا اعلنت روديسيا استقلالها من جانب واحد فلن ترى انجلترا بدا من اعتبار هذا عملا من أعمال التمرد يضطرها الى أن تتخذ ازاءه التدابير اللازمة لمواجهته . الا أن حكومة سالسبورى ضربت بهذا التهديد عرض الحائط، ومع أنه لم تكن قد مضى على ذلك أكثر من أسبوع فقد أجرت استفتاء عاما بين البيض المستوطنين لابداء رأيهم فى السياسة التى يجب اتباعها ، وأسفر هذا الاستفتاء عن أن ٩٠٪ من هؤلاء المستوطنين رغبوا فى ضرورة اعلان الاستقلال فورا سواء وافقت لندن أم لم توافق . ولكن المفاوضات ظلت دائرة بين لندن وسالسبورى ، وأثناء ذلك طلبت الجمعية العامة للامم المتحدة بموجب قرار صدر بأغلبية ١٠٧ أصوات أن تتخذ انجلترا التدابير اللازمة للحيلولة دون اعلان روديسيا استقلالها من جانب واحد .ولكن مع كل المساعى التى بذلتها الدبلوماسية البريطانية ، ومع كل مجهودات الامم المتحدة اعلنت حكومة سالسبورى استقلال روديسيا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ . وفى

هذا اليوم نفسه القى الرئيس هارولد ويلسون خطابا ندد فيه بهذا الاستقلال الزائف ، وأكد عدم مشروعيته ، وبعد أن كانت انجلترا ترى أن الامم المتحدة غير مختصة بنظر القضية الروديسيةباعتبارهاقضية بريطانيةداخلية، عدلت عن هذه المعارضة وطلبت عقد مجلس الامن للنظر فى هذا الاستقلال الذى أعلنه يان سميث وهو الذى أعلن استقلال روديسيا . وقد عقد مجلس الامن، واتخذ عدة قرارات دارت فى جملتها حول ما يلى :

أولا ـ عدم الاعتراف بحكومة روديسيا الجديدة .

ثانيا ـ عدم مساعدة روديسيا اقتصاديا وعسكريا .

ثالثا ـ اعتبار الوضع فى روديسيا مهددا للسلام والامن الدوليين .

رابعا ـ أن تقطع الدول علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا (وقضى قرار لاحق وهو القرار ٢١٧ بان يكون من المواد التى تدخل فى مقاطعة روديسيا مادة البترول) .

وسياسة الامم المتحدة هذه ازاء قضية روديسيا وصفها المؤلف بأنها سياسة العقوبات الإختيارية الجزئية .

وقد تلا تلك المرحلة مرحلة أخرى ، سماها المؤلف مرحلة العقوبات الجزئية الاجبارية وهى التى أعلنت بموجب القرار رقم ٢٣٢ الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ من مجلس الامن بناء على طلب تقدم به الاعضاء

لفرض عقوبات اقتصادية رادعة على روديسيا ، وبخاصة حرمانها من تزويدها بالبترول .

وظل الوضع على حاله حتى عرضت قضية روديسيا مرة أخرى على مجلس الامن فى مارس سنة ١٩٦٨ على أثر تحد جديد من حكومة روديسيا اذ أقدمت على اعدام مجموعة من المواطنين الروديسيين المناهضين لسياسة التمييز العنصرى ولدكتاتورية الاقلية البيضاء رغم المساعى التى قامت بها دول شتى فى العالم وطالبت فيها بالغاء احكام الاعدام الصادرة على هؤلاء المناضلين ، ولكن حكومة روديسيا لم تستجب لكل هذه الملتمسات . ولم يصدر مجلس الامن قرارا بالعقوبات الشاملة الا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ ، ثم أنشأ لجنة دولية خاصة مهمتها الاشراف على تنفيذ هذه العقوبات الاقتصادية . وكان هذا القرار الجديد ملزما للدول الاعضاء وملزما أيضا للوكالات المتخصصة لكى تمتنع كلها عن مساعدة روديسيا فى أى ميدان من ميادين النشاط الفنى او الاقتصادى .

ورغم اعلان تلك المقاطعة العامة التى فرضت فان اى اثر لها لم يظهر ، بل ان دولة التمييز العنصرى الجديدة قد ظلت تتحدى المجتمع الدولى وتصر على الاستمساك بسياستها .

وقد اعترفت الجمعية العامة للامم المتحدة اعترافا ضمنيا بفشل سياسة المقاطعة فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ اذ أعلنت ضرورة تطبيق العقوبات على كل من البرتغال وجنوب أفريقيا لانهما الدولتان اللتان تسببتا فى اخفاق

تطبيق سياسة العقوبات على روديسيا من حيث أنهما لم تلتزما بتطبيق قرارات المقاطعة حيال روديسيا ، بل على العكس امدتاها بكل مساعدة . ولكن هذا الاتجاه الجديد فى الامم المتحدة لم يكن ذا جدوى فكان من جراء ذلك ان استرسلت الدولة العنصرية الجديدة فى حماقتها، حتى لقد أعلنت فى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٩ انفصالها التام عن حكومة لندن وصيرورة روديسيا جمهورية مستقلة ، وقد وضعت دستورا جديدا لها يقوم على التفرقة العنصرية التامة بين الاقلية البيضاء الحاكمة والاغلبية السوداء المستعبدة .

*

وفى فصل آخر من هذا الكتاب يناقش المؤلف طريقة تنفيذ العقوبات التى كانت تفرض على روديسيا فيقول، ان الاجهزة التى عهد اليها بالاشراف على تنفيذ هذه العقوبات كانت هى الامانة العامة للامم المتحدة ، ثم لجنة انشأها مجلس الامن مكونة من سبعة أعضاء للاشراف على اعمال الامانة العامة بالنسبة الى تنفيذ هذه العقوبات ، وأوضح طريقة عمل هذين الجهازين فقال مثلا ان التقرير الثانى الذى قدمته لجنة الاشراف على تنفيذ العقوبات الى رئيس مجلس الامن فى ١٢ يونية سنة ١٩٦٩ جاء فيه أن ٩٧ دولة من أعضاء الامم المتحدة ، وخمس دول اعضاء فى المنظمات الدولية الفنية قدمت بيانات عن التدابير التى اتخذتها حيال تنفيذ احكام القرار رقم ٢٥٣ الخاص بفرض العقوبات على روديسيا ، مما قد يؤخذ فى ظاهرة دلالة على ان التنفيذ يسير سيرا حسنا . ثم عاد المؤلف فقال : وهذا فى الواقع انتصار مظهرى وليس انتصارا حقيقيا ،لان

هناك عوامل كثيرة تقلل من أهمية هذا الانتصـــار ، ومنها :

أولا ــ ان نحو ثلاثين دولة من الدول التى قدمت بيانات توضح فيها موقفها من تطبيق سياسة العقوبات، اكتفت بأن تعلن استنكارها لقيام حكومة عنصريــة فى روديسيا لانها ــ فيما زعمت ــ ليس لهـــا علاقـــات اقتصادية مع روديسيا .

ثانيا ــ ان ٣٣ دولة رفضت تقديم اى بيـــانات الى الامم المتحدة عن الخطوات التى اتخذتها فى سبيل فرض سياسة العقوبات الاقتصادية .

ثالثا ــ ان الاحصاءات قد دلت على أن الصادرات والواردات الروديسية قد زادت بعد فرض العقوبات على ماكانت قبل فرضها .

وينتقل المؤلف من هذا الى دراسة مفصلة للتـــدابير التى اتخذتها بعض الدول لتنفيذ سياسة العقوبات على روديسيا ، فيبدأ بعرض لســياسة الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة بمجلس الامن وفى مقدمتها انجلترا نظرا الى مالها من علاقات اقتصادية قوية مع روديسيا ،وبناء على دراسة دقيقة للاحصاءات تؤكد أن انجلترا طبقت سياسة العقوبات تطبيقا جادا حازما . ويرى أن الدول الكبرى الاخرى وهى الولايات المتحـــدة الامـــريكية ، والاتحاد السوفييتى،وفرنسا،قد طبقت بدورها سياسة العقوبات ، أما الصين الوطنية فلم تكن لها مع روديسيا علاقات اقتصادية ذات شأن .

ويتناول المؤلف موقف الدول غير الاعضاء فى الامم المتحدة من تطبيق سياسة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا ، مستندا الى أحكام الفقرة السادسة من المادة الثانية ونصها « تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الاعضاء فيها على هذه المبادىء بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والامن الدولى » .

وفى مقدمة هذه الدول المانيا الغربية وسويسرا ذلك أن العلاقات بين المانيا الغربية وروديسيا كانت قوية ، اذ يبلغ ما تصدره روديسيا الى المانيا الغربة ما قيمته ٣٥ مليون دولار سنة ١٩٦٥ وتصدر اليها المانيا ما قيمته عشرة ملايين دولار . وقد بدأت المانيا تطبق القرار رقم ٢٣٥ الصادر من مجلس الامن وان كانت علاقاتها بروديسيا قد تراخت فقط ولكنها لم تقطع . أما سويسرا فقد بعثت بمذكرة خاصة الى الامين العام للامم المتحدة فى ١٠ فبراير سنة ١٩٦٧ ، مضمونها أن سويسرا دولة حيادية ومن ثم لا تستطيع ان تلتزم بقرار تنفيذ العقوبات التى أصدرتها الامم المتحدة ، لان القرار فى رأيها غير ملزم لها ؛ ومع ذلك تتعهد بعدم زيادة حجم التبادل الاقتصادى بينها وبين روديسيا حتى لا تفسر هذه الزيادة بأنها مساعدة لروديسيا على التهرب من هذه العقوبات . وقد كان مايخشاه مجلس الامن هو أن تصبح سويسرا المركز الرئيسى لتهريب البضائع الى روديسيا أو استقبالها منها .

ويعالج الكتاب أثر سياسة العقوبات فى اقتصاديات بعض الدول التى نفذت سياسة فرض العقوبات، ويذكر فى مقدمة هذه الدول انجلترا فقد صرح حكامها أمام

البرلمان البريطانى بأن تطبيق سياسة العقوبات قد كلف انجلترا بين نوفمبر سنة ١٩٦٥ ومايو سنة ١٩٦٩ اكثر من ٣٧ مليون جنيه استرلينى . ويقول ان هناك دولة أخرى تكبدت كثيرا من الخسائر بسبب تطبيقها لسياسة العقوبات ، وهى زامبيا .

اننى حين زرت لوساكا عاصمة زامبيا فى نهاية أكتوبر الماضى كان يقال لى فى كل مناسبة أن زامبيا أكثر الدول الافريقية تضحية فى سبيل الوحدة الافريقية ، اذ تحملت وحدها خسائر تفوق ما تحملته باقى الدول الافريقية مجتمعة ، وفى الواقع ان زامبيا قد تحملت فعلا خسائر كبيرة من جراء تنفيذها لسياسة العقوبات وقد بلغت خسارتها حتى أكتوبر سنة ١٩٦٨ مائتى مليون دولار تقريبا .

وقدوضع ميثاق الامم المتحدة أحكاما خاصة لمثل هذه الحالات . فقد جاء فى المادة الخمسين منه انه « اذا اتخذ مجلس الامن ضد أى دولة تدابير منع أو قمع فان لكل دولة أخرى (سواء كانت من أعضاء الامم المتحدة أو لم تكن) تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق فى أن تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل » وقد اعترف مجلس الامن فى القرار ٢٥٣ الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٨ بالمشاكل الخاصة التى تتحملها زامبيا بسبب تطبيقها سياسة العقوبات على روديسيا ، وطالبت الدول الاعضاء والمنظمات الدولية والهيئات المختلفة العاملة داخل الامم المتحدة ، بأن تساعد زامبيا على مواجهة تلك المحنة التى

تعرضت لها ، ولكن قرار مجلس الامن هذا كان مجرد توصية فلم تلق اهتماما جادا من المجتمع الدولى ، ولم يساعد زامبيا فعلا الا بريطانيا ، والدانمرك،والسويد، وقد أرسلت حكومة زامبيا تقريرا فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨ الى الامين العام للامم المتحدة تقول فيه أن أحدا لم يساعدها على تحمل أعباء تنفيذها لسياسة العقوبات الاقتصادية .

ومن الدول التى تحملت بعض الاضرار أيضا دولة بوتسوانا ، ومالاوى ، والكونغو (برازافيل) .

أما البرتغال وجنوب افريقيا فلم تكتفيا بالامتناع عن تطبيق سياسة العقوبات ، بل قدمتا أكبر مساعدات لحكومة روديسيا غير الشرعية وعاونتاها على تصدير منتجاتها عن طريق موانيهما واستقبال الواردات اليها عن طريق موانيها أيضا .

من هذا كله يتضح إن سياسة العقوبات التى طبقت على مدى اربع سنوات قد أخفقت كل الاخفاق ، ولم يكن لها الاثر المطلوب فى حكومة التمييز العنصرى بل لقد صارت اليوم اقوى مما كانت يوم أعلنت استقلالها .

وفى رأى المؤلف أن الاسباب التى ادت الى اخفاق سياسة العقوبات يمكن ايجازها فيما يلى :

١ — طبقت سياسة العقوبات على مراحل . ففى بداية امرها كانت اختيارية وجزئية ثم أصبحت الزامية

ولكنها ظلت جزئية لا تطبق الا على بعض السلع ، ولم تصبح شاملة الا أخيرا . وهذا التدرج قد مكن روديسيا من أن تستعد لمواجهة كل مرحلة من مراحل هذه العقوبات ، ونجحت في ذلك . ولو أن العقوبات قد صدرت مرة واحدة ولو أنها كانت شاملة ، لكان من المنتظر أن تحقق أغراضها .

٢ ـــ أعلنت انجلترا أكثر من مرة انها لن تستعمل القوة العسكرية لاخماد تمرد حكومة سالسبورى اكتفاء بالعقوبات الاقتصادية ، وقد ترتب على هذا الاعلان أن ضعفت سياسة العقوبات ، لان روديسيا حين أمنت هذا الجانب تجرأت على المضي قدما في عنادها مادامت انها لن تكون عرضة الا لهذه العقوبات الاقتصادية وهي عقوبات قد تجد لها مخرجا منها أو مخففا لها ، وهذا يخالف منطق سياسة العقوبات فهو يقضى بأنه كلما زاد الاصرار على الخطأ وجب تغليظ العقوبات حجما ونوعا .

٣ ـــ مساعدة كل من جنوب افريقيا والبرتغال لروديسيا على الصمود في وجه سياسة العقوبات ، جعلت الدول تطالب بامتداد العقوبات اليهما جزاء لهما على ذلك .

٤ ـــ الموقف المذبذب الذى اتخذته دول كثيرة داخل الامم المتحدة ، وداخل المنظمات الدولية الفنية تجاه هذه المقاطعة ، وتجاه المساعدة الاقتصادية التى كان يجب تقديمها الى الدول التى اضيرت بسبب تلك المقاطعة .

وقد يقال : لو أن القوة العسكرية كانت قد استخدمت منذ البداية لردع الحكومة العنصرية فى روديسيا ، أما كان يسهل القضاء على هذا التمرد ؟ ويرى المؤلف، ونحن نؤيده فى ذلك ، ان انجلترا لو انها كانت قد تدخلت عسكريا منذ بدأت تظهر الحركة الانفصالية لتيسر لها أن تخمد هذه الحركة ، ولحصلت على تأييد تام من جميع الدول الافريقية ، ومن الامم المتحدة نفسها .

وعندما تدخلت انجلترا عسكريا فى تنزانيا وكينيا واوغنده ، بناء على طلب تلك الحكومات الثلاث ، لم يعارضها أحد فى هذا التدخل ذلك ان الدفاع عن السلام والامن يتطلب فى كثير من الحالات استعمال القوة العسكرية ، ولقد قال المؤلف : ان التحدى الروديسى أثبت أن هناك نظاما عاما دوليا قائما على حق تقرير المصير ، وحقوق الانسان ، واستنكار الامم المتحدة للتحدى الروديسى يدل على أن هذا النظام العام الدولى أمر معترف به .

ومما يؤخذ على الكتاب ، أن المؤلف لم يذكر شيئا عن مجهودات منظمة الوحدة الافريقية فى مواجهة التحدى الروديسى ، كأنه لا وجود لهذه المنظمة فى نظره مع أنها عقدت عدة دورات واجتماعات خصصتها لهذا الشأن، واتخذت عدة قرارات لمواجهة التحدى الروديسى ، وليس يعيب هذه المنظمة ان مجهوداتها قدباءت بالفشل، فقد فشلت أيضا جهود الامم المتحدة ذاتها .

المبحث العاشر

جريمة التعاون مع الاستعمار

زيارة جون فوستر رئيس وزراء حكومة التمييز العنصرى لدولة مالاوى الافريقية ، والمفاوضات التى دارت بينه وبين الرئيس باندا فى شهر مايو ١٩٧٠ .. هذه الزيارة وتلك المفاوضات تعتبران بمثابة تسجيل رسمى لخيانة دولة افريقية عضو فى منظمة الوحدة الافريقية ، وموقعة على دستورها الاساسى ، ومرتبطة بمبادىء واهداف هذا الدستور الذى جعل من أركانه محاربة التمييز العنصرى ، ومقاطعة حكومة الاقلية البيضاء الممثلة للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا مقاطعة دبلوماسية ، واقتصادية .

ولكن بدلا من ان تنفذ مالاوى هذه السياسة التى التزمت بها ، رأينا الدكتور باندا رئيس حكومة مالاوى لا يكتفي باقامة علاقات دبلوماسية مع من اعتبرته جميع الدول الافريقية عدوا مشتركا ، بل يزيد على ذلك ان يعلن تحالفه مع هذا الاستعمار الاستيطانى الخطر الذى انبرت منظمة الوحدة الافريقية لمكافحته .

هذا الاجراء الخطير الذى قامت به مالاوى لا يختلف — وفقا لمنطق الايديولوجية الافريقية — عن اقامة علاقات دبلوماسية بين دولة عربية واسرائيل ، ولا يختلف ايضا عن زيارة جولدا مائير زيارة رسمية لأى دولة عربية .

واذا كان منطق الامور يقضى بأن دولة عـــربية ما لا يمكن أن تقوم بانشاء مثل تلك الملاقات وقبول مثل هذه الزيارات ، لانها ـــ ان فعلت ـــ فستفصل من المجتمع العربى وتنبذ منه نبذا ، وينبرى كل عـــربى لمكافحتها ، ولابد قبل كل شىء لمثل هذه الدولة ـــ ان فعلت ـــ ان تفصل من جامعة الدول العربية وفقـــا لأحكام ميثاقها ، ووفقا لاحكام القرار الصادر من مجلس الجامعة فى أول ابريل سنة ١٩٥٠ والذى نص صراحة على أن تفاوض أى دولة عربية مع اسرائيل منفـــردة يؤدى الى طردها فورا من الجامعة .. اذا كان منطق الامور كذلك بالنسبة لاى دولة عربية تخـــون الصف العربى أمام العدو المشترك ، فمـــاذا يجب أن يكون موقف الدول الافريقية من دولة مالاوى التى تنكرت لمبادىء الوحدة الإفريقية ، وتجاهلت موقف التضامن الذى تقفه كل الدول الافريقية فى وجه الاســـتعمار الاســـتيطانى والتمييز العنصرى ؟

ومـمـــا هو جدير بالملاحظة أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ليست فيه مادة خاصة بعقوبة فصل العضو الذى يخالف احكام الميثاق ، وكل ماهنالك ان المـــادة الثانية والثلاثين من الميثاق الافريقى تبيح للدولة العضو ان تنسحب من المنظمة ، ولا يطبق قرار الانسحاب الا بعد انقضاء عام واحد من تاريخ التبليغ بالانسحاب .

وما يمكن اللجوء اليه فى هـــذه الحالة هو أن يوجد من يضغط على مالاوى كى تنسحب من المنظمة كما انسحبت حكومة جنوب افريقيا العنصرية من الكومنولث بسبب سياستها القائمة على التمييز العنصرى،أو كما انسحبت اليونان أخيرا من مجلس أوربا .

قد يقال ان الانسحاب ، حتى لو تم بقرار يستنكر سياسة مالاوى فانه اجراء سلبى يضر بالمجتمع الافريقى ضررا أشد كثيرا من أضراره بدولة مالاوى الخائنة .

ولاشك أن هذا الذى يقال ليس مجرد خيـــال أو ادعاء ، ولكن له جذورا فى الواقع ، الا أن الدفاع عن مبادىء الايديولوجية الافريقية يجب هـــذه الاعتبارات فالتراخى فى الدفاع عن تلك المبادىء قد يشجع دولا افريقية أخرى على التعاون مع الاستعمار العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وهذا مما يزيد من ضعف منظمـــة الوحدة الافريقية ، ويفت فى عضد النضال الافـــريقى المسلح الذى يتولاه الابطال الافـــريقيون فى أنجـــولا ، وموزمبيق ، وروديسيا ، وجنوب أفريقيا ، وغيرها من الاقاليم التى يعامل فيها الافريقى معاملة الرقيق .

ان مؤتمر القمة الافريقى الجديد الذى ســـينعقد بمدينة أديس ابابا فى الاشهر القادمة يجب أن يتصـــدى لهذه القضية ، وان يجعل لها الصدارة فى الموضوعات التى يتعرض لدراستها ، وأن يصدر قرارات حاسمة

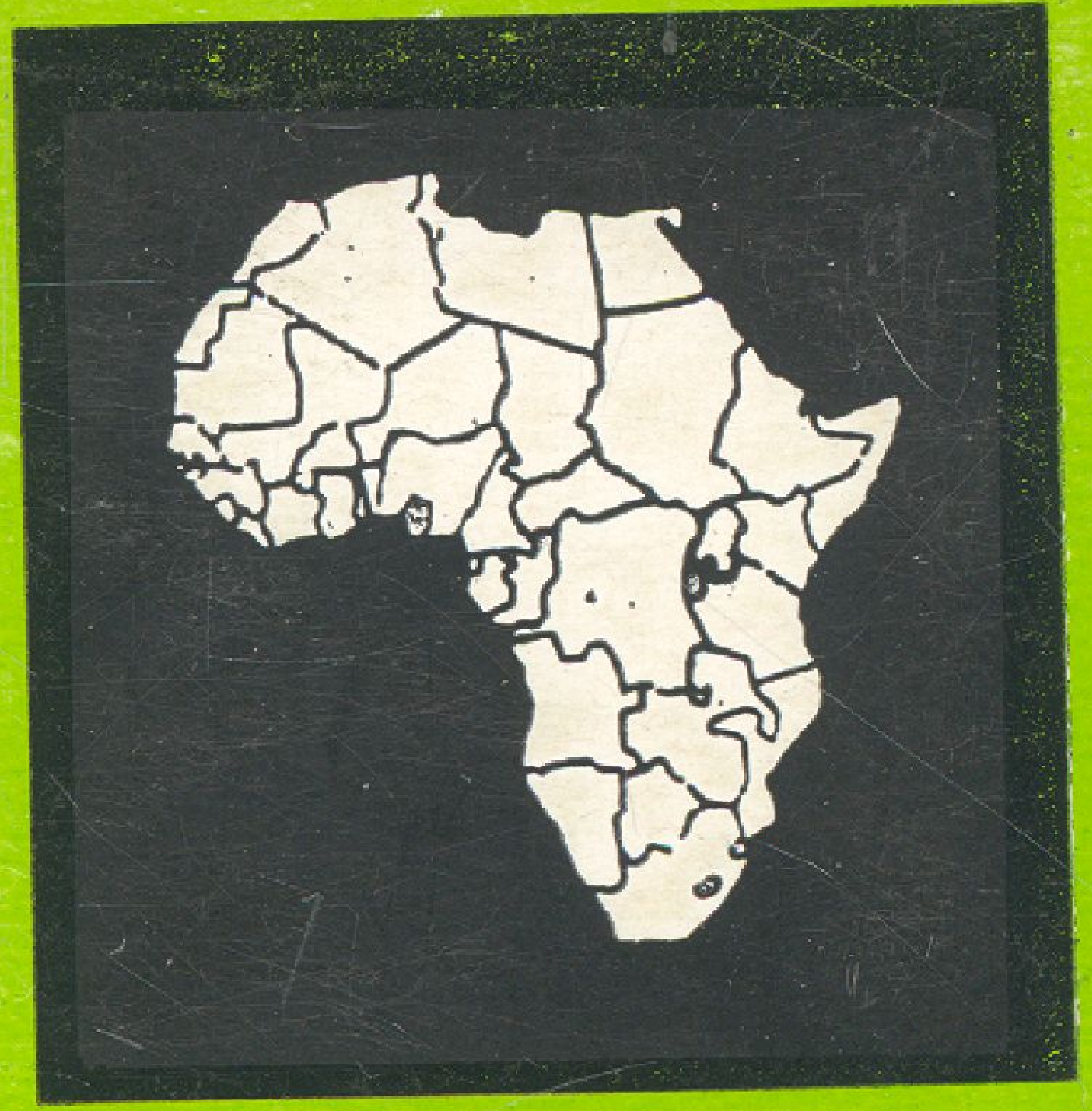
بشأنها ، وأن يستدرك بهذه القرارات ما يكون قد فات واضعى ميثاق منظمة الوحـــدة الافـــريقية لتكون تلك القرارات رادعة لاية دولة تفكر فى الخروج على الصف الافريقى ، والتنكر لمبادىء وحدته .

ان الايديولوجية الافريقية ليس لها حتى اليوم قوه عسكرية تستطيع ان تساندها ، ولكنها تستمد قوتهـــا من كونها الضمير الافريقى ، فاذا فقـــدنت هذا العنصر المميز لها ، فقدت الحركة الافريقية دفعها الثـــورى الحقيقى ويخشى أن يمتد هذا التراخى الى غيرها من الجبهات التى يحارب فيها الاستعمار .

ان التعاون مع الاستعمار على أ ىوجه ، وتحت اى مسوغ جريمة لا تغتفر ، لانها لا تهدد الدولة التى تتعاون وحدها ، ولكن تهـــدد جميع الـــدول التى تنتمى الى مجتمعهـــا .

رقم الايداع بدار الكتب
٥٢٠٤ / ١٩٧٠

مطابع الأهرام التجارية



الكتب المنشورة للمؤلف

في

دار الكتاب الجديد

١- أزمة الدبلو

القاهر

٢- الحركة الأف

القاهر

الثمن ١٥٠ مليم